حق عودة
اللاجئين الفلسطينيين
بين النظرية والتطبيق

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الثانية
عمان – ٢٠٠٨

كافة الحقوق محفوظة
لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١– فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) الأردن
E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO
HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

حق عودة اللاجئين الفلسطينيين

بين النظرية والتطبيق

المشاركون

أحمد حنون	أحمد سعيد نوفل	أنيس قاسم
رائد نعيرات	سمير الشمايلة	طلعت أبو حاشية
عبد الله أبو عيد	نواف الزرو	وليد العريض

ندوات (٥٢)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٥/١٦١٢)

٩٥٦,٤٠٢

الأردن. مركز دراسات الشرق الأوسط
حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط_ عمان: المركز، ٢٠٠٨م.
(١٤٠) ص
ر.أ.: (٢٠٠٨/٥/١٦١٢)
الواصفات: / اللاجئون الفلسطينيون// النزاع العربي الإسرائيلي// تاريخ فلسطين// فلسطين

*** أعدت المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية**

المحتويات

الصفحة

• **المقدمة وكلمتا الافتتاح**	**٧**
• **الفصل الأول: حق العودة: الفكر والرؤية وجهود حمايته وتطبيقه**	**٢١**
– حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني	٢٣
– الرؤية الاستراتيجية لتطبيق حق العودة	٥٣
– النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة	٦٧
• **الفصل الثاني: جهود إجهاض حق العودة**	**٧٥**
– التحولات في مشاريع التوطين والعودة والتعويض	٧٧
– المشاريع والاتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة	٨٧
– سياسات إسرائيل في الترحيل والإحلال لإلغاء حق العودة	١١١
•**الفصل الثالث: نحو تصورات وآليات جديدة لتطبيق حق العودة**	**١٣٥**
– حق العودة في ضوء عملية السلام	١٣٧
– إمكانية حل مشكلة اللاجئين خارج إطار حق العودة	١٤٧
– دور اللجان العاملة في حماية حق العودة وتطبيقه	١٥٥
• **التوصيات الختامية**	**١٦٩**
• **أسماء رؤساء الجلسات والمشاركين**	**١٧٣**
• **برنامج الندوة**	**١٧٤**
• **ملخص بالإنجليزية**	**١٨١**

المقدمة

أصل هذا الكتاب أوراق قدمت في ندوة نظّمها **مركز دراسات الشرق الأوسط ونقابة المهندسين الأردنيين** في ٢٠٠٧/١٢/١٠م بعنوان «حق العودة بين النظرية والتطبيق» بمشاركة باحثين مختصين في هذا الشأن.

هدفت الندوة إلى تقديم قراءة بطبيعة هذا الموضوع فكرا ورؤية من ناحية، وجهود مبذولة لإجهاضه من ناحية ثانية، وآليات وتصورات وجهودا مطلوبة لتطبيقه من ناحية أخيرة.

يأتي صدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب المدعوم من نقابة المهندسين الأردنيين، في ظروف محلية فلسطينية صعبة، وظروف دولية تتعامل مع قضية فلسطين بمجملها من وجهة نظر إسرائيل ومصلحتها.

مشكلة اللاجئين أساس القضية الفلسطينية، وهي ليست قضية إنسانية فحسب، ولكنها قضية سياسية؛ فإسرائيل تمارس كل أشكال العنف ضد فلسطين وأهلها، وتُجْمِع على ذلك بكل أطيافها السياسية والدينية والإثنية، لتكريس اللجوء والشتات واقعا عمليا لا يمكن تجنبه، وتوفر الفرصة لتهربها من تطبيق استحقاقات دولية، وتطرح التعويض والتوطين بديلا لحق العودة الميئوس منه برأي عدد من كبار المسؤولين الفلسطينيين والعرب.

ومع تفاقم مشكلة اللاجئين والنازحين لتشمل ٦٨٪ من الفلسطينيين في العالم البالغ عددهم عام ٢٠٠٠م حوالي (٨,٦) مليون نسمة، والسعي الحثيث أمريكياً وإسرائيلياً للتوصل إلى حل نهائي للقضية وفق موازين القائمة، تفاقم خطر تجاوز هذه القضية أو تضييعها عبر نافذة المفاوضات، مما زاد مخاوف فلسطينيي الشتات على مستقبلهم.

يعرض هذا الكتاب مختلف جوانب الوضع القائم لفلسطينيي الشتات وتوجهاتهم الأساسية تجاه ما يطرح من حلول تخص قضية عودتهم؛ إذ تحدث عن حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني وكيفية تطبيقه استراتيجيا، وعرض للنضال الفلسطيني الساعي للحصول على الحقوق والمكتسبات.

ويتناول أيضا السيناريوهات المطروحة وثوابت الأطراف الأساسية المعنية: الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية. إضافة إلى استعراض أبرز مكونات الرؤية الاستراتيجية التي تُبنى عليها السياسات العامة للأمة العربية والإسلامية في خدمة قضية فلسطين فيما يتعلق بحق العودة، آخذا بالاعتبار التطورات السياسية والواقعية والشعبية والدولية على مختلف الصعد على أنها عوامل مؤثرة في إمكانات نجاح هذه الاستراتيجية.

وقد قدم الكتاب أيضا تصورا واضحا لمسألة العودة في مسارات المفاوضات أو الاتفاقات الفلسطينية–الإسرائيلية، والعربية–الإسرائيلية، وما آلت إليه هذه المسألة المهمة من تراجع سلبي على الفلسطينيين في الداخل والخارج نتيجة صلف إسرائيل وتعنتها وضعف المفاوض العربي والفلسطيني بسبب ترك بعض أوراق القوة في التفاوض، مثل القانون الدولي، أو المقاومة.

خلص الكتاب إلى تقديم توصيات تكون مدخلا ومنطلقا لبلورة الدور العربي والإسلامي في تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات.

المدير العام

جواد الحمد

كلمتا الافتتاح

كلمة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن

الأستاذ جـــواد الحمـــد

نرحب بكم في هذه الندوة في معقل من معاقل الفكر والوطنية، وفي مؤسسة ما فتئت تمثل ضمير هذا الشعب بكل تراكيبه، وفي عرين الإبداع والبناء لهذا البلد وللوطن العربي جميعا، نرحب بكم اليوم بكل ألقابكم السياسية والاجتماعية والعلمية.

تلتقي اليوم هذه الثلة من الخبراء والباحثين والمهتمين في قضية تطبيق حق العودة لفلسطينيي الشتات واللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها، وذلك للبحث في تطورات الفكر السياسي إزاءها، وفي جهود التطبيق التي بُذلت، وفي محاولات الإجهاض التي تمت ضد هذا الحق، وجهود تعويق تطبيقه خلال السنوات السبع الماضية، ويذكر أنه قد تم التوصل إلى رؤية عربية استراتيجية لتطبيق حق العودة، وتم إيصالها إلى كل الدول العربية والفصائل الفلسطينية عام ٢٠٠٠م، كنتائج لمؤتمر دولي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان في ٢٠٠٠/٩/١٣م، والذي تبعته بأسابيع قليلة انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨م، ما استدعى الجهود الدولية المتواصلة لإجهاض كفاح الشعب الفلسطيني ونضاله لتحقيق حقوقه، والتي لم تتمكن من النيل من عزيمته رغم كل الخطوب.

يأتي انعقاد هذه الندوة في ظروف محلية فلسطينية صعبة، خصوصا في ظل الانقسام السياسي الحاد والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وعلى

الأخص في قطاع غزة، وفي ظل الضغوط الدولية والإقليمية لإجبار الشعب الفلسطيني على تقديم التنازلات عن حقوقه وعلى رأسها حق العودة، كما تصادف انعقاد الندوة ظروف دولية تتعامل مع قضية فلسطين بمجملها وحق العودة على وجه الخصوص من وجهة النظر والمصلحة الإسرائيلية، بعيدا- حتى- عن الشرعية الدولية التي يُطالَبُ الفلسطينيون بالاعتراف بها وقبول قراراتها، وبانتقائية لافتة للنظر.

وعلى صعيد آخر تصادف انعقادَ هذه الندوة الذكرى العشرون لانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في ١٢/٨/ ١٩٨٧م، والتي أسست لمرحلة جديدة من تاريخ النضال والكفاح الفلسطيني غيرت كثيراً من معالم الصراع ومعطياته وأدواته، وأرجعته إلى فلسفته الطبيعية بين الاحتلال والظلم الصهيوني من جهة، والحق الفلسطيني المطلق في فلسطين من جهة أخرى. كما تصادف انعقادَها الذكرى الستون لقرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ١١/٢٩/ ١٩٤٧م، وكذلك الذكرى التسعون على وعد بلفور المشؤوم بإعطاء اليهود الحق في وطن قومي في فلسطين من قبل بريطانيا في ١٩١٧/١١/٢م، ويصادفها كذلك آخر الجهود العربية والفلسطينية الفاشلة لإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية في مؤتمر أنابوليس الذي عقد برعاية أمريكية في ٢٠٠٧/١١/٢٧م، وهو ما يجعل التوقيت مناسبا لبحث موضوع ندوتنا هذه في أجواء سياسية وإعلامية مواتية، وفي مناسبات وذكريات عديدة خلال سنوات الصراع وعقوده الماضية، وذلك للبحث عن السبل الحقيقية لتطبيق حق العودة بعد هذه السنين من انتظار العالم لينصف هذا الشعب المظلوم.

إن الشراكة في رعاية هذه الندوة وإدارتها بين مركز دراسات الشرق الأوسط ونقابة المهندسين الأردنيين إنما تعبر عن التكامل والتعاون البناء بين مؤسسات المجتمع الأردني والعربي لخدمة قضية فلسطين بوصفها قضية العرب المركزية، وإنما تؤكد كذلك على عمق القلق الذي تعيشه أكبر شرائح المجتمع من الناشطين والباحثين والسياسيين إزاء مستقبل الشتات الفلسطيني واللاجئين، ولذلك فإنني أتقدم بالشكر الجزيل للزميل المهندس وائل السقا نقيب المهندسين وزملائه على تعاونهم البناء والكبير في عقد هذه الندوة.

إن تصميم هذه الندوة بالشكل الذي بين أيديكم إنما هدف إلى تحقيق ما يلي:

١. البحث في طبيعة حق العودة وتركيبه فكرياً وسياسياً، وإحياء النظرية الوطنية والقومية إزاءه.

٢. بيان الأخطار التي تهدد حق العودة على مختلف الصعد وكيفية مقاومتها.

٣. تقييم جهود النضال الوطني الفلسطيني والعربي في حماية حق العودة وتطبيقه خلال السنوات السبع الماضية.

٤. وضع تصورات وآليات جديدة للمساعدة في حماية حق العودة وتطبيقه.

وإني أتطلع بأمل كبير إلى نجاحكم في تحقيق هذه الأهداف سواء بأوراق العمل التي أعدت لها أو بالمناقشات الثرية بين حضراتكم على مدى جلسات الندوة الأربع.

إن مشكلة اللاجئين والشتات الفلسطيني واغتصاب الأرض الفلسطينية

تعد أساس القضية الفلسطينية، وهي ليست قضية إنسانية فحسب وإن كان لها بعد إنساني، ولكنها قضية سياسية، وقضية قانونية، وقضية حقوق، وقضية تحرر وتحرير واستقلال وتقرير مصير للشعب الفلسطيني.

أحب هنا أن أؤكد على مشهد الفشل الذي ساد عملية التسوية السياسية التي خاضتها أطراف عربية وفلسطينية طوال المرحلة السابقة في تناول هذه القضية بشكلها الحقيقي، حيث أهملت عملية السلام برمتها هذا الحق وسعت إلى تأجيله إلى ما لا نهاية، رغم التوقيع على اتفاقيات مع إسرائيل، مما شكل سوابق خطرة تهدد حق العودة وتحاول القضاء عليه.

فإسرائيل تمارس القتل والتدمير والترحيل ومحو المعالم والإحلال السكاني والتهويد العمراني والديني ووضع كل العراقيل لمنع تطبيق هذا الحق يوما ما، وهي تُجْمِع على ذلك بكل أطيافها السياسية والدينية والإثنية، وعملية السلام تشرع لتكريس اللجوء والشتات واقعاً عملياً لا يمكن تجنبه، وتوفر الفرصة لتهرب إسرائيل من تطبيق استحقاقات دولية نص عليها القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧م، وقرار قبول عضويتها في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، وكأن العرب وبعض الفلسطينيين يعفي إسرائيل من هذه المسؤولية من جهة، ويفرض على الأجيال القادمة التنازل عن هذا الحق واقعيا بشكل أو بآخر من جهة أخرى، ما دفع بعض المشاريع المشتركة الفلسطينية– الإسرائيلية الخطرة لحل الصراع، وخاصة وثيقة جنيف، لتذهب بعيداً في التنازل إلى حد إعطاء الإنذار للاجئين الفلسطينيين: «إما أن يقبلوا التوطين والتعويض وإما أن يفقدوا حقهم القانوني في اللجوء كليا خلال خمس سنوات من تاريخ إبلاغهم بذلك!

وتطرح في مثل هذه المعطيات مسائل التعويض والتوطين بديلا لحق العودة، الذي يعبر عنه بعض كبار المسؤولين الفلسطينيين والعرب «بالميئوس منه»، وتعمل بعض المؤسسات والأوساط السياسية على دفع اللاجئ الفلسطيني ليعيش في أوهام التعويضات الضخمة والحياة المرفهة التي ستقدم له إن هو تنازل عن حق العودة طواعية، وبدراسة تفصيلية لهذه الأطروحات نجد أنها تمثل خيالا وسرابا لا حقيقة له، وتعمل بفرضية أن اللاجئ الفلسطيني لا يملك قوت يومه، وهو على استعداد لبيع وطنه بفتات المال، حتى إن أحدهم قدّم دراسة مؤخرا حول الحل الرقمي لمشكلة اللاجئين بتقديم تصورات خيالية حول تعويضات مالية للتخلي عن حق العودة فرديا وجماعيا، علماً أن هذه الأرقام لا تغادر الغرف المظلمة التي تطبخ فيها، فلا أحد يسعى لتقديم تعويضات حقيقية، ولا أحد يسعى لتحقيق حياة رفاهية حقيقية للاجئين، وإنما هو التضليل الإعلامي.

تعد عودة فلسطينيي الشتات واللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وبيوتهم مصلحة وطنية عليا للشعب الفلسطيني ترتبط بتحقيق الأمن والسيادة الوطنية للشعب الفلسطيني وممارسة حق تقرير المصير، وهي مسألة غير قابلة للتفاوض، وأذكر في هذا المقام أنني عندما سلّمت رئيس وزراء لبنان الأسبق سليم الحص وثيقة مؤتمر عام ٢٠٠٠م بخصوص تطبيق حق العودة في مكتبه قال لي: «إن هذه الوثيقة هي حكم إعدام على إسرائيل!».

لا بد من التنبيه إلى أهمية اعتبار قضية عودة الشتات واللاجئين الفلسطينيين معركة مع الكيان الإسرائيلي كدولة احتلال وليست معركة

داخلية فلسطينية- فلسطينية أو فلسطينية عربية ولا ينبغي لها أن تكون، ولذلك فإن التمسك بحق العودة هو سبيل استراتيجي لإبقاء بوصلة المعركة محددة، ولكن الدخول في متاهات الاقتراحات المتعددة لإجهاض الحق والالتفاف عليه إنما يخلق جواً من الخلاف والاختلاف لا يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني في التحرير والاستقلال والعودة. خصوصا أن ثمة قناعة فلسطينية متزايدة بأن إسرائيل- حكومة وقوى سياسية- لا تقبل بحق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، سواء من حيث من حيث المبدأ أو من حيث تحمل المسؤوليات الأخلاقية أو القانونية أو حتى الإنسانية، وتتنامى قناعات بأن إسرائيل وبعض من يجاريها تسعى إلى تهجيرهم في الأرض لمرة أخرى وتقديم تعويضات رمزية لقاء تنازلهم عن حقهم الفردي والجماعي في العودة، وهو ما يجعل التعامل مع الطرح الإسرائيلي أو الدولي إنما يخرج عن سياق البحث في تطبيق حق العودة.

أتوقع من هذه الندوة أن تعمل على تكريس فكر حق العودة ومفهومه وأهميته في بناء مستقبل الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه وبناء مستقبله، وأهميته في قضية فلسطين، وأن تُقْترح تصوراتٌ متكاملة لكيفية العمل على حماية هذا الحق ودفع العالم لتطبيقه بمختلف الوسائل بوصفه حقا إنسانيا لا جدال فيه قانونيا، كما أتمنى أن تتمكن ندوتكم هذه من وضع آليات جماعية وفردية لحماية حق العودة من الإجهاض وللعمل على تطبيقه.

كلمة نقيب المهندسين الأردنيين- رئيس مجلس النقباء المهندس وائل السقا

باسم نقابة المهندسين في مجمع النقابات المهنية أرحب بالضيوف الكرام من داخل الأردن وخارجه، باحثين ومفكرين وإعلاميين وسياسيين، متمنيا للضيوف طيب الإقامة في بلدهم الأردن, منوها على نجاح الشراكة بين نقابة المهندسين ومركز دراسات الشرق الأوسط في تنظيم هذه الندوة المهمة شاكراً لكل من ساهم في الإعداد.

نحن اليوم- من الأردن أرض الحشد والرباط، من أكناف بيت المقدس- نزجيها تحية للشعب الفلسطيني الصامد المرابط في المسجد الأقصى بمجاهديه وأبطاله، وخنساواته واستشهادياته، وأطفاله الذين ركعت الطفولة على أقدامهم تحيي رجولتهم وانتفاضتهم، هذا الشعب الذي لا زال يخوض هذا الصراع الطويل المرير المليء بالتضحيات الجسام- فوق أرض الرباط المباركة- دفاعاً عنها وعن مقدساتها، وفي الخندق الأول دفاعاً عن أمتنا العربية حتى لا تضيع فلسطين المباركة للعالمين، أرضنا وأرض الآباء والأجداد, يدافع ويناضل لحريته وأرضه ومقدساته في رباط إلى أن تقوم الساعة.

إن قضية شعبنا العربي الفلسطيني المناضل تدخل منعطفاً خطيراً في المرحلة الراهنة حيث تزداد الهجمة الصهيونية شراسة ضده وضد انتفاضته المجيدة، وتأخذ أشكالاً مختلفة قمعا همجيا، ومناورات سياسية مغذاة بالأوهام والأكاذيب مستهدفة- بالدرجة الأولى- تصفية حق العودة وقضية اللاجئين وتطويق البعد الديمغرافي الفلسطيني، الذي يشكل حجر الأساس في

السياسات الصهيونية, إذ تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أشد قضايا الصراع تعقيداً بين العرب والاحتلال الصهيوني.

ولأن قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم وفق قرارات الأمم المتحدة ستحيل الحلم الصهيوني إلى كابوس فقد دأبت آلة إعلام الاحتلال على وصفها أنها مجرد هجرة طوعية قام بها الفلسطينيون تحت ضغوط الجيوش العربية التي دخلت فلسطين وطالبت أهلها بالخروج من بعض المناطق لأنها ستصبح ساحات حرب.

إن هجمات الصهيونية البربرية وعدوانها الإرهابي وجرائم عصاباتها البشعة، أدت إلى تشريد معظم الشعب الفلسطيني وتشتيته داخل وطنه في الضفة وغزة وفي أصقاع الأرض في دول الجوار وشتى أرجاء العالم، وفرضت عليه واقعاً من المعاناة والظلم والوصاية والحرمان، وسلبته أبسط الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية، ومارست معه سياسة الاحتواء وطمس الهوية الوطنية والسياسية، لتمرير مشاريع التوطين وتغييب القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى احتواء ثورة هذا الشعب وغضبه تمهيداً لشطب فلسطين شعباً وتاريخاً وحضارة عن الخريطة الجغرافية والسياسية.

إن لقضية اللاجئين الفلسطينيين أهمية بارزة في الصراع العربي- الصهيوني، فهي جوهر هذا الصراع، وهي الشاهد الحيّ على ديمومته، وهي المؤشر للقرب أو البعد من إيجاد نهاية عادلة له، بعد بلوغه تسعة وخمسين عاماً، شهد خلالها حروباً عربية- صهيونية، وانتفاضات فلسطينية ضد العدو الصهيوني، واتفاقيات سلام بين بعض الدول العربية والعدو، بدءاً من

مدريد وأوسلو مروراً بوادي عربة وانتهاء بمؤتمر الخريف وما بعده, وقد أبرزت التجربة هشاشة هذه الاتفاقيات وعدم قدرتها على استقطاب المواطن العربي لها، فبقيت تتردد فقط بين المسؤولين الرسميين، والمؤسسات الرسمية التي أصابها الشلل والانقطاع بفعل رفض الشارع العربي للعدو، الذي يمثل الوجه الحقيقي والعملي لاستعمارٍ بقي في بلادهم، يحتل جزءاً عزيزاً من أرض العرب والمسلمين، ويفرض هيمنته وبطشه على الشعب الفلسطيني، بهدف استمرار وضع الاحتلال على فلسطين وإدامته.

نعم، لم يتمكن أحد حتى الآن من إصدار شهادة وفاة لهذا الصراع؛ والسبب البسيط أن الشعب الفلسطيني ما زال متمسكاً بقضيته، يدافع عنها بكل قوة وعزم وتصميم، غيرَ آبهٍ بحجم التضحيات والمعاناة التي تسبب بها طول عمر هذا الصراع. ولأنَّ أحداً حتى الآن لم يضع إصبعه على الجرح الفلسطيني النازف، وعلى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولا سيّما حقه في العودة إلى دياره وأرضه التي طرد منها عام ١٩٤٨م بأيدي عصابات الصهاينة، وبدعمٍ من حكومة الانتداب البريطاني, فهل يبقى اللاجئون مكتوفي الأيدي ينظرون إلى الحكومات العربية والدولية، تقيس الأمور بمعايير مزدوجة! فإرهاب الدولة الذي يمارسه العدو الصهيوني حسب وجهة نظره هو دفاع مشروع عن النفس، بينما انتفاضة الشعب الفلسطيني ودفاعه عن نفسه «إرهاب»!

ما العمل؟ خاصة أن المشاريع المطروحة من المجتمع الدولي تقايض إقامة الدولة الفلسطينية الهشة مقابل التخلي والتنازل عن حق العودة من قبل الفلسطينيين؟

«هذا مفتاح بيت أبي، وسيظل هكذا حتى أموت، فيأخذه أحفادي ويتناقلوه، فهم بالطبع عائدون»

عبارة من العبارات التي يرددها آباؤنا ويتناقلونها ويتناقلون معها المفتاح بين أبنائهم, رحل أجدادنا وآباؤنا ولم ترحل ذكرى اغتصاب فلسطين, لم يتنازلوا عن حقهم في العودة إلى بيوتهم وقراهم ومدنهم, لم يقبلوا أي تعويض ولن يقبلوه مقابل حقهم الفردي والجماعي القانوني والسياسي والتاريخي والإنساني في العودة لفلسطين مهما كان، فلقد رفضوا التوطين أو الدمج أو إعادة التأهيل كبدائل عن حقهم في العودة، كما رفضوا تفويض أي أحد بالتنازل عن أي من حقوقهم الوطنية.

إن أية سيادة فلسطينية على أي جزء من فلسطين لا معنى لها دون عودة اللاجئين، وإن عودة اللاجئين إلى ديارهم ستؤدي حتماً إلى عودة القدس والأراضي الفلسطينية، والعكس غير صحيح؛ وإن أخطر تنازل على الإطلاق هو التنازل عن حق العودة.

جئنا اليوم لنؤكد أن الشعب الفلسطيني شعبٌ حيٌّ موجودٌ، عصيٌّ على الكسر والشطب والاحتواء، وأن القضية الفلسطينية لا زالت قضية حية عادلة نابضة حاضرة، تُذَكِّر بالمسؤولية الدولية القانونية والأخلاقية عن نكبة الشعب الفلسطيني، والاعتراف بحقهم التاريخي والطبيعي بالعودة إلى وطنهم وديارهم التي شُرِّدوا منها، وإرجاع ما سلب من ممتلكاتهم وخيراتهم.

لقد أثبت الصراع مع هذا العدو أن القوة والمقاومة هي الطريق إلى العودة والتحرير، وأن الاتفاقيات سراب لا طائل تحته.

وحيال ذلك نؤكد على ضرورة عودة المقاطعة العربية وإلغاء جميع الاتفاقيات الاستسلامية مع هذا العدو، وضرورة مقاومة أي تطبيع معه والتأكيد على حق العودة وفاءً للشهداء وأرواحهم وحفاظاً على الحقوق التاريخية ووفاء للعراق الذي دفع الثمن غالياً لقاء صموده أمام المشروع الصهيوأمريكي.

الفصل الأول

حق العودة: الفكر والرؤية وجهود حمايته وتطبيقه

الورقة الأولى

حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

الورقة الثانية

الرؤية الاستراتيجية لتطبيق حق العودة

الورقة الثالثة

النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة

حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني*

الحديث عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين مقترن بعدد من المواضيع المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، لذلك فإنه لا مناص من الإشارة إليها، وبيان العلاقة الجدلية بينها وبين حق العودة إلى الوطن والبيت اللذين طُرد هؤلاء اللاجئون منهما.

يمكن القول: إن أهم المواضيع ذات العلاقة بحق العودة، والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل وبالإشارة السريعة قبيل التحدث عن موضوع هذه الورقة، أي حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، هي:

١) اللاجئون الفلسطينيون وأنواعهم، وتعريف اللاجئ.
٢) مسؤولية إسرائيل والحركة الصهيونية عن طردهم من بيوتهم وأملاكهم.
٣) موقف القانون الدولي من هذا الحق، وحقوق اللاجئين وفقاً لهذا القانون.
٤) موقف منظمة الأمم المتحدة من حق عودة اللاجئين.
٥) العقبات السياسية والقانونية التي تعيق إمكانية تطبيق هذا الحق.
٦) علاقة حق العودة بحق تقرير المصير.

ولأنه لا يمكننا التطرق بالتفصيل إلى كافة هذه المواضيع في دراسة علمية محددة مختصرة، فسنشير إلى أهم هذه المواضيع، إشارة تربط بين الموضوع وبين علاقته بالفكر السياسي الفلسطيني موضوع هذه الدراسة.

قبل الدخول بجوهر موضوع الدراسة لا بد أن نوضح بأن حق العودة يعد

* **أ.د. عبد الله أبو عيد**، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية/ جامعة بيت لحم- فلسطين

أحد الأركان الرئيسية للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي الإسرائيلي الناشئ في الأساس عن جريمة طرد العصابات الصهيونية لثلثي الشعب الفلسطيني تقريبا بطريقة منظمة ومخطط لها، ومنفذة بصورة منهجية، ومستندة إلى خطط مسبقة وضعت من أعلى القيادات الصهيونية خلال النزاع المرير عامي ١٩٤٧م و١٩٤٨م. ونوضح أن عمليات الطرد المذكورة تواصلت بعد نكبة عام ١٩٤٨م لسنوات عدة، وعبر مراحل مختلفة، وبأساليب متعددة اقترنت في بعض مراحلها بأبشع المجازر التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

حق العودة في القانون الدولي

هناك عدة مصادر قانونية لحق العودة في القانون الدولي:

أولا: حق العودة في القانون الدولي العام، وقواعد هذا الحق موزعة على عدة فروع من فروعه:

أ- **القواعد العرفية:** يعد كثير من فقهاء القانون الدولي حق عودة المواطنين- المهجرين قسرياً إلى وطنهم أو مكان إقامتهم قبل التهجير- عرفاً دولياً ملزماً للدول ذات العلاقة[1].

ب- **الاتفاقيات الدولية:** وردت عدة نصوص في بعض الاتفاقيات الدولية تنص- بقواعد آمرة- على حق كل شخص في العودة إلى وطنه، أو مكان إقامته القانونية، وأهم هذه النصوص هي ما ورد في المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م. وكذلك ما ورد في نص المادة (١٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م.

ج- **الاتفاقيات الإقليمية:** وأهم هذه الاتفاقيات- التي نصت على

حق عودة المواطن إلى بلده- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[٢]، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٣].

د- **قرارات الأمم المتحدة:** ورد النص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم، وفي التعويض عن أملاكهم التي فقدوها، وفي التعويض أيضاً على اللاجئين الذين يختارون عدم العودة، وذلك في القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ورقمه (١٩٤)[٤]، وفي عشرات القرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة، والتي كررت المبدأ نفسه، وأشارت إلى القرار (١٩٤) ووجوب تنفيذه[٥].

وهناك بعض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، أشارت إلى وجوب حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً[٦].

تجدر الإشارة إلى أن القرار (١٩٤) ذو أهمية خاصة رغم أن قرارات الجمعية العامة تعد من قبيل التوصيات غير الملزمة للدول الأعضاء؛ إلا أن الجمعية العامة اتخذت القرار بصفتها خليفة لعصبة الأمم، ووصية على فلسطين التي كانت تخضع للانتداب البريطاني. ويعد هذا القرار أيضا كاشفاً لعرفٍ دولي، مثلما أشرنا إليه سابقاً. وبتكرار الجمعية العامة إصدار القرارات المدعمة لهذا القرار (١٩٤) ازدادت القوة القانونية لهذا القرار أهمية؛ إذ إن الاعتراف الثابت المتوالي لغالبية دول العالم بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في قراراتها العديدة اللاحقة أضفى أهمية قانونية خاصة على القرار المذكور[٧].

ويُنَبَّه هنا إلى الموقف المتناقض للسلطات الإسرائيلية، والحركة الصهيونية

من القرار ١٩٤، فمعظم مسؤولي إسرائيلي، والأكاديميين والسياسيين الصهاينة، ينكرون الإلزام القانوني للقرار باعتباره صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي إنه يعد في نظرهم توصية غير ملزمة قانونياً، بينما يؤكدون على أهمية قرار التقسيم ١٨١- الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩م عن الجمعية العامة نفسها- وإلزاميته؛ لأنه الأساس القانوني الذي قامت إسرائيل على أساسه. أي إنهم ينتقون ما يتناسب ويتلاءم مع مصالحهم من القرارات الدولية ويكيفونها. والرد عليهم يكون بأن قرار (١٩٤) يقاس على قرار (١٨١)، فكلاهما صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لمسؤوليتها عن مجلس الوصاية الدولية، وخليفة لعصبة الأمم التي فرضت الانتداب على فلسطين، وبصفتها الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ الالتزامات السابقة تجاه الأقاليم ذات الحكم الذاتي (الانتداب)[٨]. وكلاهما يعد من طبيعة قانونية واحدة.

صدرت مؤخراً تصريحات من رئيس وزراء إسرائيل أيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي لفني بوجوب إقرار السلطة الفلسطينية بأن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وقد أضافت لفني أن يهودية الدولة تعني وجوب انتقال عرب إسرائيل- أي أبناء الشعب الفلسطيني الصامدين في الداخل- إلى الدولة الفلسطينية متى تم إنشاؤها، مؤكدة أن هذا هو مفهوم القرار (١٨١).

الرد على هذه الادعاءات وغيرها أن قرار التقسيم (١٨١) يجب أن يطبق بكامل نصوصه، وليس بطريقة انتقائية. ومن شأن ذلك أن يعطي الدولة الفلسطينية ٤٤٪ من مساحة فلسطين التاريخية، شاملة مدن الناصرة وعكا واللد والرملة ويافا، وغيرها من البلدات والقرى. وكنت أتمنى على

المفاوض الفلسطيني أو أي مسؤول في السلطة أن يرد على هذه المزاعم رداً قانونياً مستنداً إلى ما يسمى الشرعية الدولية، أي قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها قراري (١٨١) و(١٩٤).

رد مركز (بديل) لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في بيت لحم على هذه الادعاءات ببيان أكد فيه أن «حل قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل أساساً للاختبار المبني على الالتزام واحترام مبادئ وأسس العدالة وعدم التميز». واستشهد بيان المركز بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالاتفاقية الدولية للقضاء، على جميع أشكال التمييز، بأن هذه التصريحات تشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان[٩].

ثانيا: حق العودة في القانون الدولي الإنساني

قواعد القانون الدولي الإنساني- خاصة تلك الواردة في معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م- تمنع طرد أي مواطن أو إبعاده عن وطنه خلال الحرب، إذ تنص المادة (٤٩) من المعاهدة على «منع النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أية دولة أخرى محتلة أو غير محتلة مهما كانت دواعيه».

لقد تشدد قانون الاحتلال الحربي— وهو جزء من القانون الدولي الإنساني— في حماية المواطنين الذين احتلت أرضهم، وفي منع إبعادهم عن وطنهم بصورة فردية أو جماعية. ونصت المادة (٤٩) ذاتها على وجوب إعادة أي مجموعة من الأشخاص المحميين إلى الإقليم المحتل إذا قامت سلطات الاحتلال بإبعادهم بقصد حمايتهم من مخاطر الحرب[١٠].

- حق العودة في الدساتير والقوانين الوطنية

تنص معظم دساتير الدول الحديثة، وخاصة الديمقراطية منها، على عدم جواز إبعاد المواطن إلى خارج وطنه قسراً، وعلى عدم جواز منعه من العودة إلى وطنه، أي إن القوانين الوطنية للدول تحمي المواطن من حرمانه من وطنه وحق الخروج منه والعودة إليه.

ونص مشروع الدستور الفلسطيني على أنه «لا يجوز إبعاد الفلسطيني عن وطنه»[١١]. ونص على أن «حق عودة الفلسطيني إلى موطنه الأصلي من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز التصرف فيه نيابة عنه أو التسليم بحرمانه منها»[١٢].

نصت المادة (٢٨) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣م على أنه «لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض الوطن، أو حرمانه من العودة إليه، أو منعه من المغادرة، أو تجريده من الجنسية، أو تسليمه لأية جهة أجنبية». ويعد هذا النص حماية جيدة لحق المواطن في الإقامة في وطنه والعودة إليه متى شاء، وهذا يحدث- بالطبع- بعد التحرر من الاحتلال وقيوده العديدة على هذا الحق، خاصة تلك الواردة في اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣م وملحقاتها[١٣].

- حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

لقد أخذت قضية عودة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي وبيوتهم وقراهم في فلسطين- التي احتلت من إسرائيل بعد طردهم منها على دفعات متوالية منذ عام ١٩٤٨م وحتى ١٩٦٧م، وعن طريق الإبعاد الفردي والجماعي بوسائل مختلفة طوال فترة الاحتلال- أخذت القضية حيزاً كبيراً في الفكر

السياسي الفلسطيني. وتكاد قضية عودة اللاجئين تكون الجزء الأهم في النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، والعقبةَ الأكبر أمام حصول أي اتفاق شامل بين الطرفين. ويعد حق عودة اللاجئين أيضاً محل إجماع عربي وإسلامي؛ فقضيتهم أساس القضية الفلسطينية، وأكبر قاسم مشترك لشعوب الأمة العربية.

ومقابل ذلك يعد منع عودة اللاجئين أحد عوامل الإجماع الإسرائيلي– الصهيوني، فأكثر من ٩٥٪ من اليهود في إسرائيل والصهاينة في أنحاء العالم يتفقون على ما يزعمونه من أن عودة هؤلاء اللاجئين تُحْدِث تغييرا ديمغرافيا وخطرا كبيرا على طبيعة الدولة العبرية، يصل إلى القضاء على يهودية الدولة.

لذلك كان الهم الأكبر لحكومات إسرائيل المتوالية عبر نصف القرن الأخير، ولأصدقاء وحلفاء الدولة العبرية، إيجاد بدائل لحق العودة، بطرح مشاريع متعددة للتوطين في بعض الدول العربية أو سيناء[١٤]، أو حتى في مناطق نائية كالبرازيل وبرغواي. وقام عدد من المنظرين والكتاب للحركة الصهيونية من الإسرائيليين واليهود الصهاينة بطرح عدد من المشاريع ذات العلاقة باللاجئين الفلسطينيين، مثل إمكانية عودة ١٠٠ ألف لاجئ خلال فترة ممتدة عدة سنوات، وضمن برنامج جمع شمل العائلات (Family re-unification) بموافقة إسرائيل، وبترتيبات تحفظ أمنها وسيادتها[١٥].

لقد تفتق الفكر السياسي الصهيوني عن عدد من المشاريع المتنوعة لحل معضلة عودة اللاجئين إلى بيوتهم وقراهم، وفقاً لنص القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار (١٩٤)، ومن هذه المشاريع المطروحة مؤخراً إمكانية عودة عدد محدود من هؤلاء

اللاجئين الذين لديهم أقارب في إسرائيل، وتوطين عدد كبير منهم، خاصة معظم اللاجئين المقيمين في لبنان، في دول عربية كالعراق والسودان، أو دول أجنبية مثل كندا والبرازيل.

مقابل ذلك تمسكت معظم التنظيمات والأحزاب الفلسطينية والسياسيين والباحثين والأكاديميين الفلسطينيين والعرب الذين كتبوا في هذا الموضوع بوجوب الإقرار بحق هؤلاء اللاجئين في العودة إلى وطنهم وبيوتهم وفقاً لنص الفقرة (١١) من القرار (١٩٤)، مع حقهم في التعويض عن أملاكهم، وعن كل ما فقدوه من أراضٍ وبيوت ومصانع، وعما قاسوه من عذاب وتشرد.

لهذا نقسم الحديث عن الفكر السياسي الفلسطيني المتعلق بحق العودة إلى ثلاثة أجزاء، نتحدث في الأول منها عن البيانات والتصريحات الصادرة عن السلطة الفلسطينية وقياداتها، وفي الثاني عن البيانات والتصريحات الصادرة عن الحركات السياسية والأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية في الأراضي المحتلة أو خارجها. وفي الثالث آراء بعض الكتاب والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني الذين كتبوا عن هذا الموضوع.

– مواقف السلطة الفلسطينية وقياداتها من حق اللاجئين في العودة

أول ما يكتب في ذلك عن موقف زعيم السلطة الفلسطينية، وأول رئيس لها عام ١٩٩٦م، وهو السيد ياسر عرفات.

يقول الأكاديمي الفلسطيني محمد مصلح(١٦) في هذا الصدد: «تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين ذات أهمية كبرى بالنسبة لعرفات والفلسطينيين، وقد ذكر لي عرفات قبل كامب ديفيد أن الإسرائيليين لم يقبلوا بحق العودة، وإذا لم يتم إيجاد

حلٍ عادلٍ لمشكلة اللاجئين، فماذا سأقول إذاً للاجئين في لبنان الذين يؤيدونني وكانوا يشكلون قوام جمهوري خلال سنوات وجودي في لبنان(١٧)؟

ويقول: إن عرفات ظل ملتزماً بمبدأ حق العودة على الرغم من التحول الإستراتيجي الكبير في التفكير الرسمي الفلسطيني(١٨)، ومتمسكا- في مؤتمر كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠م- بحق العودة، رغم أن إسرائيل اتسمت بقلة المرونة والعناد في هذا الأمر، فقد رفضت أية مسؤولية أخلاقية أو قانونية عما حل بالفلسطينيين نتيجة لقيام الدولة اليهودية. وكل ما اقترحته إسرائيل في هذا المؤتمر هو السماح لعدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة خلال فترة عشر سنوات جزءا من خطة (جمع شمل العائلات).

يضيف مصلح أن السجل التاريخي لإسرائيل في هذا الموضوع يشير إلى أن التفكير الإسرائيلي إزاء هذه المسألة لم يتزحزح، ولو بمقدار درجة واحدة، إلى الأمام منذ عام ١٩٤٩م، رغم عملية السلام، واعتراف الفلسطينيين بإسرائيل(١٩). ويبين أن إسرائيل اقترحت، في قمة كامب ديفيد، خطة لتعويض اللاجئين بمبالغ تجمعها الأسرة الدولية على أن يتم تعويض اليهود الذين شجعتهم إسرائيل على الهجرة من الدول العربية بجزء من هذه المبالغ. إلا أن ياسر عرفات ولجنة اللاجئين في المفاوضات رفضت هذا المقترح؛ لأنهم يعرفون مدى قوة رغبة اللاجئين وعاطفتهم في العودة إلى وطنهم، أو أن يتم تعويضهم تعويضاً عادلاً. ويضيف بأن قمة كامب ديفيد أظهرت بأن قضية اللاجئين هي أعقد وأصعب بكثير من مسألة القدس الشرقية(٢٠).

– اتفاقية أوسلو وما تلاها من مفاوضات تتعلق باللاجئين

اعتبرت اتفاقية أوسلو قضية اللاجئين، أي لاجئي سنتي ١٩٤٨م و١٩٤٩م الذين طردوا بقوة السلاح أو اضطروا لمغادرة بيوتهم ومدنهم هرباً من أهوال الحرب ونتيجة لما ارتكبته القوات الصهيونية من مجازر، اعتبرت قضيتهم من ضمن القضايا المؤجلة ذات العلاقة بالحل النهائي.

إلا أن الاتفاقية أبدت اهتماماً بقضية نازحي ١٩٦٧م الذين أطلق عليهم (النازحين) لتمييزهم عن (اللاجئين)، فنصت المادة (١٢) من الاتفاقية على أن «تتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر- بالاتفاق- الأشكال للسماح للأشخاص المُرَحّلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧م بالعودة، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام»(٢١).

يلاحِظ من يقرأ ما كتبه سليم تماري حول سير مفاوضات لجنة اللاجئين التي عقدت جلساتها في عدد من الدول، خاصة كندا، التي كانت قد تبنت هذه اللجنة، أن المفاوضات كانت معقدة للغاية، وأن الوفد الإسرائيلي أدخل كافة أطرافها في متاهات كثيرة تتعلق بتعريف اللاجئ والنازح وشروط عودة النازحين والتشدد الكبير في عودة أي لاجئ من لاجئي ١٩٤٨م- ١٩٤٩م، والتعويضات التي أرادوا وضعها على المجتمع الدولي، وأرادوا فرض مسألة اللاجئين اليهود من الدول العربية عليها، ومسألة لمّ شمل العائلات، وغيرها من القضايا التي كانوا ينكرونها تِباعا، بقصد تعقيد الأمور وإدخال المفاوضات في متاهات متوالية لا آخر لها(٢٢).

يشير تماري إلى التحول في الموقف الأوروبي، إذ برز لديهم ميل نحو

إحلال برامج دعم اللاجئين مكان القضايا السياسية المحيطة بقضية اللاجئين (قرارات الأمم المتحدة، وحق العودة)، وأن ذلك حدث بالتدريج، وتم تعزيزه بجهود التمويل في الاجتماعات متعددة الأطراف لمصلحة سبعة مشاريع دعم للفلسطينيين. ويضيف تماري أن الفلسطينيين وافقوا- مع عدة دول عربية- على هذه العملية تصرفا موازنا يسمح بتقديم المساعدات الإنسانية لتحسين مستوى معيشة اللاجئين، دون الانتقاص من الاتفاقيات بشأن مستقبلهم السياسي، وهو الأمر الذي تم تأكيده في البيانات الختامية للاجتماعات[٢٣].

وقد وصف محمد الحلاج- الرئيس السابق للفريق الفلسطيني لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين- هذه الأمور بأنها إفساد لعملية حل قضية اللاجئين، وأكد أن معظم المفاوضات بشأن اللاجئين ركزت على طرق مساعدتهم أكثر من تركيزها على مواجهة قضية النزوح والتشتت التي تجعل قضية اللاجئين القضية المتفجرة منذ أكثر من أربعين عاماً[٢٤].

يلاحظ تماري انعدام التوازن بوضوح في الموقف الأوروبي- الراعي المسؤول عن برامج التنمية للاجئين- بالنسبة إلى مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، وكذلك الأمر بالنسبة للأمريكيين والإسرائيليين. ويشير إلى ما سمي بتقرير (بريستول) الصادر في تموز ١٩٩٤م عن المجموعة الأوروبية، وكيف وضع ذلك التقرير افتراضات تصب في محاولات رفع مستوى المعيشة للاجئين، وتحسين أوضاعهم في الدول المضيفة، وبأن هذا التحسين المعيشي لا ينتقص من حقهم في العودة إلى منازلهم أو تلقي تعويض عن خسائرهم. أي إن المجموعة الأوروبية، ومعها الولايات المتحدة، أرادت تحويل قضية

اللاجئين في المفاوضات إلى قضية إنسانية، عودة إلى ما قبل عام ١٩٦٧م، كيلا يغضبوا إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية[٢٥]. ولا أعتقد أن الوضع اختلف الآن، فما زالت إسرائيل ترفض إعادة أي عدد معقول من اللاجئين بصفته حقا قانونيا لهم كما أشرنا إليه سابقاً، وأنها مازالت أيضا ترفض الاعتراف بمسؤوليتها عن طرد اللاجئين، ونشوء مشكلتهم، رغم ما ورد من وثائق وبينات دافعة بهذا الصدد في كتابات عدد من المؤرخين والأكاديميين الإسرائيليين، مثل بيني موريس، وأيلان بابه، وآفي شلايم، وغيرهم.

أولا: آراء بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية

تحدث السيد محمود عباس في محاضرة ألقاها في عمان في تموز ٢٠٠٠م عن قضية اللاجئين، فقال: «لم تكن قضية اللاجئين أقل أهمية من قضية القدس، بل ربما تكون من حيث نتائجها أكثر أهمية وصعوبة، إذ تواجه وستواجه اعتراضات شديدة من قبل الحكومة الإسرائيلية؛ لأنها تعني تغيير الطبيعة الديمغرافية التي يسعى الإسرائيليون للمحافظة عليها. وإضافة إلى أن إقرارهم بوجود قضية اللاجئين يعني مسؤولية إسرائيل عن هذه المأساة الإنسانية والسياسية المزمنة». وأضاف: «اللاجئون إحدى المحرمات الإسرائيلية، وأولى خطوط أيهود براك [٢٦] الحمراء، وأبرز قضايا الإجماع الوطني الإسرائيلي»[٢٧].

يضيف أبو مازن بأن الإسرائيليين متشددون جداً في موضوع اللاجئين، ويرفضون الإقرار بأية مسؤولية عن هذه المشكلة، بل يعدون الخوض فيها نوعاً من المحرمات. ثم يعرض حجج السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير

الفلسطينية، إذ يقول: «أما نحن فقد كانت حججنا على النحو التالي:

١- ورد في القرار (٢٤٢) ضرورة البحث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين، ولم يتعاط أي قرار من قرارات الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين إلا القرار (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٩م، والذي ينص على التعويض على من لا يرغب في العودة. وهذا القرار يعني أن حق العودة أولاً، ومن لا يرغب يمكنه أن يطالب بالتعويض[٢٨].

٢- ثبت من شهادات المؤرخين الإسرائيليين الجدد أن السبب الرئيسي لخروج اللاجئين من بلادهم هو المذابح المتعمدة التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية، والتي كانت تسعى من ورائها إلى إخلاء البلاد من أهاليها. وقد أورد هؤلاء مذابح لم تكن مشهورة من قبل، مثل مذبحتي الطنطورة وعين الزيتون. إذاً فإن المسؤولية القانونية تقع على عاتق إسرائيل. وهذا يعني أن حق اللاجئين الاختيار بين العودة أو التعويض، على أن يكون خيار العودة أولاً.

٣- إن التعويضات يجب أن تقدم من خلال صندوق أموال الغائبين الذي أسسته إسرائيل عام ١٩٤٩م، لذلك فإن التعويضات يجب أن تشمل من يرغبون في العودة أيضاً. وذلك تعويضاً عن استعمال أراضيهم، وعن المعاناة التي أصابتهم طيلة خمسين عاماً أو يزيد. وبطبيعة الحال فإن التعويضات يجب أن تشمل الدول المضيفة للاجئين، وهي الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق والسلطة الفلسطينية.

٤- مع ذلك لم يخجل الوفد الإسرائيلي من القول: إن الأموال قد صرفت، وتم صرفها بناءً على قانون إسرائيلي، ولذلك علينا أن ننسى تماماً هذه الأموال، وأن نفكر فقط في الصندوق الدولي، في الوقت الذي استمر فيه في ادعائه بأن التعويض يجب أن يشمل يهود البلاد العربية. ومن جهتنا رفضنا هذه الحجة تماماً.

٥- عندما دخلنا في تفاصيل عدد اللاجئين ادعى الجانب الإسرائيلي أن عددهم لا يزيد على ١٥٠ ألف لاجئ غادروا بيوتهم، ولكننا واجهناهم بالأرقام الرسمية الدولية، وحتى الإسرائيلية، إذ تقول أرقام الأمم المتحدة: إن عدد اللاجئين ٩٥٠ ألفاً، بينما تقول الأوساط الرسمية الإسرائيلية بأنهم ٧٥٠ ألفاً، وأياً كانت الأرقام فالمسألة تتعلق بالمبدأ والحق.

٦- تجدر الإشارة هنا، وهذا ما أوضحناه للإسرائيليين، إلى أن حق العودة يشمل العودة إلى إسرائيل وليس إلى الدولة الفلسطينية؛ لأن أراضي السلطة الفلسطينية التي ستكون دولة فلسطين لم تكن طاردة للاجئين، بل مستوعبة لهم، لذلك لم يوجد إطلاقاً لاجئ خرج من غزة أو الخليل أو نابلس. فكل أهالي هذه المدن بقوا فيها واستقبلوا لاجئين من الجوار، حتى أصبح ٧٠٪ من سكان قطاع غزة لاجئين، و٤٠٪ من سكان الضفة لاجئين. لذلك فعندما نتحدث عن حق العودة نتحدث عن عودة اللاجئين إلى إسرائيل؛ لأنها هي التي طردتهم، ولأن أملاكهم هناك[٢٩].

تعليقاً على ما أورده السيد محمود عباس في هذه المحاضرة فإن الباحث يتمنى عليه التمسك بهذه الآراء والمواقف حتى النهاية، من أجل إحقاق الحق، وعودة اللاجئين إلى بيوتهم، ورفع بعض ما لحق بهم من ظلم وعذاب وخسائر مادية ومعنوية ضخمة.

أما فيصل الحسيني فقد قال في حديث صحفي نشرته الحياة اللندنية في ٢٠٠١/١/١١م: إن «الاقتراح الأمريكي بالنسبة للاجئين ينطوي على إنكار حق عودتهم إلى مدنهم وقراهم». وأضاف بأنه إذا أردنا حل قضية اللاجئين جذرياً فيجب على إسرائيل أن تعترف بمبدأ حق العودة، ونحن نعرف أن هناك فزعاً في إسرائيل من موضوع اللاجئين، ونحن نريد أن نوضح أن من الممكن أن تحل قضية فلسطين، وأن يحصل اللاجئون على حقوقهم دون المساس بالوجود الإسرائيلي[٣٠].

– موقف الوفد الفلسطيني في مفاوضات طابا ٢٠٠١م

أهم ما اتسمت به مفاوضات طابا في كانون الثاني ٢٠٠١م صدور اقتراحين بورقتين مختلفتين بخصوص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إحداهما عن الوفد الفلسطيني، والأخرى عن الوفد الإسرائيلي. وكلاهما يناقض الأخرى. وما يهمنا هنا هو استعراض أهم المقترحات الواردة في الورقة الفلسطينية، والمتعلقة بحق العودة، وهي:

١) أهمية حل المشكلة: يقر الطرفان بأن الحل العادل لمشكلة اللاجئين ضروري للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.

٢) تقر إسرائيل بمسؤوليتها الخلقية[٣١] والقانونية عن تشريد السكان

المدنيين الفلسطينيين في أثناء حرب ١٩٤٨م، وطردهم بالقوة، وعن منع اللاجئين من العودة إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤).

٣) تتحمل إسرائيل المسؤولية عن حل مشكلة اللاجئين.

٤) إن الحل العادل لمشكلة اللاجئين- وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢- يجب أن يقود إلى تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤).

٥) حق العودة: انسجاماً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) يحق لكل اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم في إسرائيل والعيش بسلام مع جيرانهم أن يفعلوا ذلك، وسوف يمارس كل لاجئ حق العودة وفقاً للشكليات التي تحددها الاتفاقية.

٦) اللاجئ الفلسطيني هو أي فلسطيني مُنع من العودة إلى بيته بعد ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م من دون تقييد عمومية مصطلح (لاجئ)، ويشمل اللاجئ في هذه الاتفاقية نسل اللاجئ وزوجته، ويعتبر كل الأشخاص المسجلين لدى الأونروا لاجئين انسجاماً مع هذه المادة.

٧) لجنة إعادة التوطين: تؤلف لجنة لإعادة التوطين من أجل ضمان تنفيذ حق العودة وإدارة العملية انسجاماً مع هذه المادة. وتقوم اللجنة- من بين أمور أخرى- بالتحقق من وضعية اللاجئ، وبتحديد الأولويات لبعض فئات اللاجئين وبعض المناطق، وتحديد إجراءات إعادة اللاجئين، ومعالجة الطلبات وإعادة توطين اللاجئين العائدين، وضمان حمايتهم...إلخ[٣٢].

تجدر الإشارة هنا إلى أن مقترحات الوفد الفلسطيني تشمل أموراً أخرى، وقد أوردنا أهمها، وخاصة تلك المتعلقة مباشرة بحق العودة. ونشير إلى أن ورقة الوفد الإسرائيلي كانت تتناقض كلياً مع ما ورد في المقترحات الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بحق العودة، إذ اقترحت توطين اللاجئين خارج إسرائيل، نافية مسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين، ومقترحة عودة عدد محدود- لم تحدده الورقة- إلى إسرائيل وإلى الأراضي الإسرائيلية الخاضعة لاتفاق التبادل[٣٣].

ثانياً: آراء ومواقف لتنظيمات وحركات سياسية فلسطينية

يصعب في هذه الورقة بسط كافة مواقف التنظيمات والأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية وآرائها؛ لأنه يحتاج إلى بحث موسع.

لذلك سنستعرض المواقف والآراء لبعضها في الأراضي المحتلة أولا، ثم في خارجها، بقدر ما تسمح به إمكانية الدراسة وحيزها.

يجدر أن نذكر أننا استعرضنا سابقاً موقف السلطة الفلسطينية وبعض زعمائها، وموقف الوفد المفاوض في المفاوضات مع إسرائيل، وليس بالضرورة أن يكون ذلك موقف حركة فتح الحاكمة منذ استلام السلطة الفلسطينية، إذ قد يكون هناك بعض الاختلاف بين موقفها، أو بعض فئاتها، وبين موقف السلطة الفلسطينية بخصوص هذا الموضوع.

(١) وثيقة الثوابت والحقوق الوطنية

هي آخر وثيقة صدرت في وسط نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧م موقعة من عشرات الشخصيات الوطنية والإسلامية بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر أنابوليس في

٢٠٠٧/١١/٢٦م، ونورد ما ورد فيها متعلقاً بقضية حق عودة اللاجئين.

تنص الوثيقة في هذا الخصوص على: «أننا نحن الموقعين أدناه- من قوى سياسية وفعاليات شعبية واتحادات وشبكات أهلية ومؤسسات القطاع الخاص وشخصيات وطنية فلسطينية داخل وخارج فلسطين- نؤكد على ما يلي:

إن حقوق شعبنا الثابتة هي المعيار لأي تحرك سياسي، وحتى لا تبقى هذه الحقوق موضع تباين واجتهاد أو موضع مناقصة ومزايدة فإنها تتمثل بـــ:

- حق عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، واستعادة ممتلكاتهم من خلال تطبيق القرار الدولي (١٩٤) المسند بنصوص القانون الدولي، باعتبار حقوق اللاجئين حقوقاً أساسية من حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض و/أو التصرف بها، والتوقف عن الحديث بصيغة (حل متفق عليه).

وتشير الوثيقة إلى حق تقرير المصير، ووجوب الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية، وبأن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وإلى وجوب تفكيك المستوطنات. إلى أن تصل إلى: «الرفض القاطع للاعتراف بيهودية دولة الاحتلال؛ لأنه يعني بالضرورة إعفاء إسرائيل من جرائم التطهير العرقي التي ارتكبتها بحق شعبنا خلال الستين سنة الماضية، والتنازل عن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها قسراً، ويؤدي إلى تعزيز الجوهر العنصري والكولنيالي لإسرائيل، وإلى ممارساتها في مجال التميز العنصري»[٣٤].

(٢) ورقة عمل حول قضية اللاجئين (صادرة عن اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق اللاجئين)

تنص الورقة على أن «القوى السياسية المجتمعة وهي (حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وحزب الشعب الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين).

تتفق فيما بينها على جملة من المواضيع، وتعد التنسيق وتوحيد الجهود في كل مجال من المجالات المتفق عليها هو السبيل الأمثل للوصول إلى أفضل النتائج.

تذكر الورقة أن من ضمن القضايا التي يتم التنسيق وتوحيد الجهود حولها «قضية اللاجئين» بجميع جوانبها وارتباطاتها. ثم تشير إلى تأسيس (اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق اللاجئين) بسبب تعاظم الأخطار المحدقة بقضية اللاجئين، وعلى خلفية المصير المجهول الذي وضعتهم فيه اتفاقيات السلام المبرمة.

بعد ذلك تؤكد الورقة على ثوابت قضية اللاجئين، وأهمها حقهم في العودة إلى ديارهم التي طردوا منها، والتعويض لما لحقهم من أضرار مادية ومعنوية وفقاً لقراري الأمم المتحدة[٣٥] (١٩٤) و(٢٣٧). وبأن حل قضية اللاجئين يجب أن يأخذ بالاعتبار وحدة مصالح الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، وحقهم في الاختيار الحر للعودة إلى وطنهم أو البقاء خارجه، مع تمتعهم بالجنسية الفلسطينية.

وتشير الورقة إلى (ماذا يعني حق العودة)، وتكرر ما ورد أعلاه من حقهم في العودة إلى ديارهم التي طردوا منها[٣٦].

(٣) البيان التأسيسي لمؤتمر العودة الفلسطيني

ينص هذا البيان على أنه نظراً للأخطار الكبيرة التي تكتنف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم فقد تنادى مجموعة من أبناء فلسطين الموجودين في المهاجر الأوروبية للتباحث في أفضل السبل الممكنة لضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وعدم السماح بالتفريط بهذه الحقوق. ثم يمضي

البيان بالقول: «إننا لن نقبل بأي حل يؤدي إلى توطين اللاجئين خارج ديارهم التي شردوا منها، والذين يبلغ تعدادهم أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني». ويُذَكِّر بأن الثورة الفلسطينية عندما انطلقت عام ١٩٦٥م قامت على أكتاف أبناء اللاجئين، لا ليبقوا مشردين في الأرض بعد كل هذه التضحيات الكبيرة، وبمساندة جماهير الأمة العربية[٣٧].

(٤) البيان الختامي المشترك الصادر عن اجتماع وفدي حركة «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

صدر هذا البيان في عمان في ١٩٩٩/٩/٢٨م. وأهم ما ورد فيه- متعلقاً بقضية حق العودة- ما يلي:

أكد الجانبان على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وأكدا رفضهما، ورفض جماهير الشعب الفلسطيني القاطع، لمخططات التوطين والتهجير، والتمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم وفقاً للقرار (١٩٤)[٣٨].

(٥) مذكرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين للمجلس المركزي الفلسطيني بشأن مشروع عمل فلسطيني توحيدي[٣٩]

اقترحت هذه المذكرة على المجلس المركزي أن يعالج بعمق محاور وعناوين مهمة لقضية اللاجئين، وأن يتخذ بشأنها التوجهات المناسبة. ومن جملة الأمور التي طلبت المذكرة معالجتها والاهتمام بها: التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة

القرار (١٩٤) الذي يكفل لهم حق العودة[٤٠].

(٦) مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أصدر مركز (بديل) من مقره في بيت لحم بياناً يؤكد فيه أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يشكل أساساً للاختبار المبني على الالتزام واحترام مبادئ العدالة وعدم التمييز. وأشار البيان إلى أن اشتراط أيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، الاعتراف بدولة إسرائيل دولة للشعب اليهودي يعني حرمان اللاجئين من حقهم في العودة إلى ديارهم، وهو أمر يرفضه اللاجئون والشعب الفلسطيني، وهو يتناقض مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز، والتي نصت على أن تسمح الدولة لكافة المهجرين واللاجئين بالعودة بحرية إلى ديارهم الأصلية في ظل ظروف من الأمان والحق في استعادة ممتلكاتهم التي حرموا منها، والحصول على تعويض مناسب وعادل عن تلك الممتلكات[٤١].

بعد أن استعرضنا نماذج من مواقف المنظمات والمؤسسات والحركات والأحزاب الفلسطينية فيما يتعلق بحق العودة يجدر بنا الإشارة إلى أن بعض هذه الجهات لم تحافظ على مواقفها السابقة التي صدرت عنها قبل عدة أعوام، بل خضعت للضغوط التي مورست عليها من جهات عربية وأوروبية وأمريكية، وقام بعض قياداتها بإصدار تصريحات، فيها كثير من البراغماتية، بطريقة تجعل مواقفها من حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي طردوا منها غامضة أو متناقضة مع الثوابت الفلسطينية ومواقفهم السابقة.

ثالثاً: آراء لمفكرين وأكاديميين وسياسيين فلسطينيين

نستعرض آراء أبداها بعض الكتاب والأكاديميين والسياسيين بصفتهم الشخصية أفرادا، ببيانات أو كتابات أو تصريحات أدلوا بها على انفراد أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، خاصة مع بعض الشخصيات الإسرائيلية، كما هو الحال في بيانين مشهورين، هما بيان (نسيبة- أيالون)، وما سمي (بوثيقة جنيف) التي وقع عليها ياسر عبد ربه مع يوسي بيلين الوزير الإسرائيلي السابق.

فيما يتعلق بحق العودة تعد وثيقة (نسيبة- أيالون) سيئة جداً، خاصة أن مقدمتها تنص على (دولتان للشعبين) «يعلن الطرفان أن فلسطين هي الدولة الوحيدة للشعب الفلسطيني، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة للشعب اليهودي»[٤٢].

وهذا النص لا يمكن إلا أن يمثل رأياً صهيونياً ظهر أخيراً في تصريحات رئيس وزراء إسرائيل أيهود أولمرت التي قال فيها: «على السلطة الفلسطينية أن تعترف في مؤتمر أنابوليس بأن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي». أما وزيرة خارجيته تسيبي لفني فقد أضافت على ذلك تصريحاً أكثر خطورة، إذ زادت عما قاله أولمرت بأن «على عرب إسرائيل أن ينتقلوا إلى الدولة الفلسطينية»[٤٣].

أي إن أحد أبرز المثقفين الفلسطينيين كان قد وقع في الفخ مبكراً، منذ عام ٢٠٠٢م، باعترافه بأن إسرائيل هي دولة اليهود.

تمضي الوثيقة في النص على أمور أكثر خطورة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، إذ تذكر- تحت عنوان (حق العودة)- ما يأتي: «انطلاقاً من

الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين فإن الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق دولي لتعويض اللاجئين).

هكذا يتبنى أكاديمي فلسطيني بارز الفكرَ الصهيوني، وهو ما طرحته ورقة الوفد الإسرائيلي في مفاوضات طابا ٢٠٠١م التي أشرنا إليها قبل.

ويمضي نص الوثيقة قائلاً: «لا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلا إلى دولة فلسطين، ولا يعود اليهود إلا لدولة إسرائيل».

وهذه النصوص تتطابق تماما مع مواقف الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تعد من أكثر حكومات إسرائيل تطرفاً نحو اليمين، بصفتها مكملة لمبادئ أرئيل شارون وآرائه.

تعلق جريدة هآرتس على هذه الوثيقة قائلة: «وثيقة مبادئ السلام التي بلورها عامي أيلون وساري نسيبه هي وثيقة فريدة. فخلافاً لمعظم الوثائق الإسرائيلية- الفلسطينية التي وضعت في السنوات الأخيرة ورد فهيا إنجازان إسرائيليان ملموسان: الأول اعتراف بالشعب اليهودي وبحقوقه في أرض إسرائيل التي هي دولته الشرعية. والثاني ما بدا تنازلا فلسطينيا حقيقيا عن مطلب العودة في نطاق الخط الأخضر»[٤٤].

- وثيقة جنيف[٤٥]

وثيقة صادرة في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م، أي بتاريخ لاحق للوثيقة السابقة، وهي وثيقة مطولة، بلغت صفحاتها (١٦) صفحة، وملحق بها عدد من الخرائط.

وقعها عدد من السياسيين الفلسطينيين، أبرزهم ياسر عبد ربه؛ لذلك أُطلِق عليها

شعبياً وثيقة ياسر، ومن السياسيين الإسرائيليين، أبرزهم يوسي بيلين الوزير العمالي السابق المحسوب على اليسار الصهيوني، وهو من أبرز رموز هذا التيار.

أطلق عليها واضعوها في جنيف اسم «مسودة اتفاقية للوضع الدائم» إذ إنها لا تتعلق بجانب واحد فقط من جوانب النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، بل تقترح حلولاً دائمة في كافة المجالات، كالحدود ونزع سلاح الدولة الفلسطينية وتبادل الأراضي واللاجئين وتعويضهم عن طريق صندوق دولي، وغير ذلك من الأمور الجوهرية.

قيل إنها تمثل تصالحاً تاريخياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنها تمهد الطريق أمام المصالحة بين العالم العربي وإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية وسلمية بين الطرفين. ولا شك في أن هذا أحد أهداف الحركة الصهيونية الرئيسية، أي حل الصراع، وتطبيع العلاقات دون التنازل عن جزء كبير من الأراضي، ودون ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما نص عليها القرار (١٩٤).

المهم في هذه الدراسة هو مسألة عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية، فماذا كان موقف الوثيقة من هذا الأمر؟ لقد نصت المادة (٧)– وهي أطول المواد في الوثيقة– على عنوان «اللاجئون»، وقد حاولت التظاهر بأهمية قضية اللاجئين، وكيف أنهم ظُلِموا كثيراً، إلا أن بداياتها– أي المادة ٧– أشارت إلى أهمية مشكلة اللاجئين؛ إذ ذكرت:

أ– يقر الطرفان أنه في سياق دولتين مستقلتين– فلسطين وإسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب في سلام– فإن حلاً متفقاً عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم بينهما.

ب- سيكون هذا الحل مركزياً لبناء الاستقرار والتنمية في المنطقة.

ثم تنص الفقرة (٢) من المادة السابقة نفسها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤)، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (٢٤٢)، ومبادرة السلام العربية، فتقول: «يقر الطرفان بأن قرار ١٩٤، وقرار ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية- (المادة ٢) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين- تشكل الأساس لحل قضية اللاجئين، ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة ٧ من هذه الاتفاقية». ثم تشير الفقرة (٣) إلى تعويض اللاجئين عن لجوئهم وفقدان الممتلكات، وكذلك عن حق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على مكافأة مالية بالمقابل.

أما حق العودة فقد عالجته الوثيقة تحت بند (اختيار المكان الدائم للإقامة)، فأوردت الفقرة (٤) من المادة (٧) خمسة خيارات يتوجب على اللاجئ الفلسطيني أن يختار من بينها مكان إقامته الدائم، وهي:

١. دولة فلسطين بموجب البند (١) أدناه.
٢. المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها إلى فلسطين بتبادل الأراضي بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية بحسب البند (١) أدناه.
٣. دولة ثالثة بناء على البند (٢) أدناه.
٤. دولة إسرائيل حسب البند (٣) أدناه.
٥. الدول المضيفة الحالية بموجب البند (٤) أدناه.

ثم تضيف هذه الفقرة الرابعة أربع فقرات أخرى مهمة، هي:

١) يعتبر الخيارات المتعلقان بمكان الإقامة الدائم في الفقرتين (أ، ب) حقاً لكل اللاجئين الفلسطينيين وسيتم ذلك بموجب قوانين دولة فلسطين.

٢) يظل الخيار (جـــ) خاضعاً للقرار السيادي للدول الثالثة بموجب الأعداد التي تقدمها كل دولة ثالثة للمفوضية الدولية. وتشكل هذه الأعداد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم كل دولة ثالثة.

٣) يظل الخيار (د) خاضعاً للقرار السيادي لدولة إسرائيل، وبموجب الأعداد التي ستقدمها إسرائيل إلى المفوضية الدولية. ويشكل هذا العدد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم إسرائيل أساسا لاحتساب هذا العدد. وستعتبر إسرائيل متوسط الأعداد الإجمالية المقدمة من مختلف الدول الثالثة إلى المفوضية الدولية.

٤) يكون الخيار (هـــ) خاضعاً للقرار السيادي للدول المضيفة الحالية، وسيتم هذا في سياق تنفيذ برامج تنمية وإعادة تأهيل فورية ومكثفة لتجمعات اللاجئين تشير خلاصة هذه النصوص إلى أن إسرائيل غير مسؤولة عن قضية طرد اللاجئين، ولذلك فهي غير ملزمة بعودتهم إلى ديارهم.

ويشير نص الفقرة الثالثة أعلاه إلى المكر في فن الغموض والتحايل على تجميل النصوص، لا سيما بجمل ظاهرها جميل، ويشير إلى الكرم والاهتمام بقضية اللاجئين، ثم تتضمن نصوصا غامضة فضفاضة تعفي إسرائيل من أية مسؤولية قانونية في مجالي عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية في داخل إسرائيل، ومسؤولية المجتمع الدولي في جمع تعويضات لهم عن أملاكهم التي فقدوها.

إن نصوص هذه الوثيقة هي قمة في فن التضليل والخداع الدوليين، وذلك سمة من سمات السياسيين الصهاينة يتقنونها، إلا أن المأساة هي في أن بعض من يدعون بأنهم سياسيون مخضرمون من سياسيي شعبنا الفلسطيني يقعون في هذه الأفخاخ بكل هذه السهولة.

الهوامش والملاحظات

١- انظر: W.Thomas Mallison and sally V.Mallison, The Palestine Problem in International Law and World Order, Longman, ١٩٨٦, p. ١٧٧.

٢- ورد هذا الحق في المادة (٣) من البروتوكول الرابع الملحق بالاتفاقية.

٣- المادة (٢٢) من هذه الاتفاقية.

٤- الفقرة (١١) من القرار (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٤٨م.

٥- هناك عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة تشير إلى أهمها وهي: القرار رقم ٢٤٥٢ الصادر سنة ١٩٦٨م، والقرار ٢٥٣٥ الصادر سنة ١٩٦٩م، والقرار ٢٩٦٣ الصادر سنة ١٩٧٢م، والقرار ٣٠٨٩ الصادر سنة ١٩٧٤م، والقرار ٣٢٣٦ الصادر سنة ١٩٧٤م ومعظمها أشارت إلى القرار (١٩٤) ونصت على أن حق العودة هو حق ثابت وغير قابل للتنازل عنه.

٦- أهم هذه القرارات القرار (٢٤٢) الصادر في تشرين الأول عام ١٩٦٧م، والقرار رقم (٢٣٧) الصادر في ١٤ حزيران عام ١٩٦٧م الذي طالب حكومة إسرائيل بتسهيل عملية عودة اللاجئين الذين غادروا المنطقة منذ نشوب الأعمال العدائية عام ١٩٦٧م.

٧- انظر في ذلك: Mallison and Malison, op.cit, pp. ١٧٧- ١٧٨.

٨- انظر في ذلك: Mallison and Malison, op. cit, p. ١٧١.

٩- جريدة القدس، عدد ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م.

١٠- إن نقل المدنيين إلى مكان آمن داخل الإقليم المحتل أو خارجة هو النقل أو الإبعاد الوحيد المسموح به شريطة إعادة المنقولين إلى بيوتهم بعد زوال الأخطار التي تسببت بالنقل. انظر في ذلك: عبد الله أبو عيد، دراسات قانونية في القضية الفلسطينية مركز حنين، رام الله، ٢٠٠٥م، ص ١٠.

١١- المادة (٣٤) من مشروع الدستور الفلسطيني.

١٢- المادة (٣٣) من مشروع الدستور الفلسطيني.

١٣- وهي اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣م وقد نصت ملحقاتها في القاهرة وطابا على عدم السماح لأي فلسطيني غير مقيم في الضفة الغربية أو قطاع غزة ولا يحمل الهوية المصادق عليها من سلطات الاحتلال من الحضور إلى الأراضي المحتلة إلا بموافقة سلطات الأمن الإسرائيلية, أي أن هذه الاتفاقية منعت، ليس فقط اللاجئين في العودة إلى بيوتهم ومدنهم، بل أيضاً حق زيارة أي منطقة في الأراضي المحتلة بدون إذن خاص صادر عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

١٤- انظر محمود محارب، الهاجس الديمغرافي، مجلة دراسات عربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص ٢١.

١٥- انظر: Elia zureik, Palestinian Refugees and the Peace Process institute for Palestine Studies, Washington, D.C ١٩٩٦, p. ١١٢.

١٦- البروفسور محمد مصلح، هو أستاذ العلوم السياسية والدراسات الشرق أوسطية في جامعة لونج آيدلاند- نيويورك.

١٧- محمد مصلح، نهاية عهد أم بداية جديدة، دراسة في كتاب عنوانه (ما بعد أوسلو)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ٢٠٠١م، ص ١٥.

١٨- نفس المرجع، ص ١٦.

١٩- نفس المرجع، ص ١٧.

٢٠- نفس المرجع، ص ١٨.

٢١- انظر: سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٣٢.

٢٢- نفس المرجع، ص ٣٢- ٥٠.

٢٣- نفس المرجع، ص ٥٠- ٥١.

٢٤- محمد الحلاج، قضية اللاجئين والعملية السلمية في كتاب: اللاجئين الفلسطينيين: مشكلتهم والمستقبل، واشنطن، مركز تحليل السياسات المتعلقة بفلسطين، ١٩٩٤م، نقلاً عن تماري، نفس المرجع، ص ٥١.

٢٥- تماري، نفس المرجع، ص ٥٣.

٢٦- كان حينذاك، أي سنة ٢٠٠٠م، رئيس وزراء إسرائيل.

٢٧- مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٤٦،٤٥ شتاء/ ربيع ٢٠٠١م، ص ١٧٨.

٢٨- لقد جانب السيد محمود عباس الصواب حينما ذكر بأن القرار (١٩٤) هو الوحيد الذي تعامل مع مشكلة اللاجئين، إذ أشرنا في أول هذه الدراسة إلى عدد من القرارات اللاحقة للجمعية العامة التي أكدت فيها حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة أو التعويض وبالإشارة إلى تأكيدها لما ورد في القرار (١٩٤). وأن هذا القرار صدر في كانون الأول عام ١٩٤٨م، وليس عام ١٩٤٩م كما ورد في المحاضرة المذكورة.

٢٩- مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٤٦،٤٥ لسنة ٢٠٠١م، ص ١٧٨- ١٧٩.

٣٠- نفس المرجع، ص ١٧١.

٣١- المعني هنا الأخلاقية- الباحث.

٣٢- مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٤٨، خريف ٢٠٠١م، ص ١٩٠- ١٩١.

٣٣- نفس المرجع، ص ١٩٤- ١٩٥.

٣٤- وثيقة موقعة من عشرات الشخصيات وعدد كبير من المؤسسات والاتحادات صدرت حوالي منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٧ وأرسلت إلى عدد من المواطنين عن طريق البريد الإلكتروني.

٣٥- المقصود هو قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ و ٢٣٧.

٣٦- وليد سالم، حق العودة: البدائل الفلسطينية، بانوراما، رام الله، ١٩٩٧، ص ١٨٣- ١٨٥.

٣٧- نفس المرجع، ص ١٧٩- ١٨٠.

٣٨- مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٤١، شتاء ٢٠٠٠م، ص ٢٢٣- ٢٢٤.

٣٩- صدرت في ٢٠٠٠/٢/١م.

٤٠- مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٤٢، ربيع ٢٠٠٠م، ص ٢١١- ٢١٣.

٤١- جريدة القدس، ع١٨، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص ٧.

٤٢- وثيقة أيلون – نسيبه، المنشورة في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٢م (ترجمة غير رسمية)، المقدمة.

٤٣- الصحف المحلية الصادرة في فلسطين وكافة الإذاعات ٢٠٠٧/١١/١٩م.

٤٤- هآرتس، ع ٢٠٠٢/٩/٥م.

٤٥- استند الباحث في كافة ما يكتبه عن وثيقة جنيف على نشره دعيت (ملحق خاص يصدر عن المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف) الصادرة في الأول من تشرين الثاني ٢٠٠٣م.

الرؤية الاستراتيجية لتطبيق حق العودة*

يُعد العدوان الصهيوني على أرض فلسطين- بالاستيلاء عليها تحت غطاء الاستعمار البريطاني منذ عام ١٩١٦، ثم قيام عصابات الإرهاب الصهيوني بتنفيذ مجازر وحشية بحق الفلسطينيين في قراهم ومدنهم الآمنة، والتي توجت بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود عام ١٩٤٧- كل ذلك يعد أساس القضية الفلسطينية، وأساس الصراع العربي-الصهيوني. وقد تمظهر ذلك بقيام إسرائيل كيانا سياسيا غريبا في المنطقة يحظى بدعم دولي، من جهة، وبتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين عن بيوتهم وممتلكاتهم ومنعهم من العودة إليها، وتدمير مئات القرى تدميراً كاملاً لمحو آثار الذين تم تشريدهم من جهة أخرى.

ومع تفاقم المشكلة لتشمل (٦٧,٦٪) من أبناء الشعب الفلسطيني في العالم، والسعي الحثيث أمريكياً وإسرائيلياً للتوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين وفق الموازين القائمة، تفاقم خطر تجاوز هذه القضية أو تضييعها بالمفاوضات، مما زاد مخاوف فلسطينيي الشتات على مستقبلهم.

- مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات في عمان

في ضوء هذا الواقع الذي تمثله مشكلة فلسطينيي الشتات تم عقد مؤتمر علمي في عمان لبحث هذا الموضوع والوصول إلى تصور ورؤية عربية لتطبيق حق العودة ، وقد مثل المؤتمر اجتماعا أكاديميا وسياسيا حاشدا من ستة عشر بلداً عربياً، وفي ضوء انعقاده في لحظات تاريخية تمر بها القضية

* أ. **سمير الشمايلة**/ باحث أردني

الفلسطينية، فقد عبر وبوضوح كامل عن التكامل بين السياسي والأكاديمي في بحث واقع القضية ومستقبلها على صعيد تطبيق حق العودة، وفي ضوء الإجماع الذي حظيت به وثيقته الختامية التي شملت مختلف جوانب قضية فلسطينيي الشتات، ووضعت رؤية عربية متكاملة لإنهائها بالعودة، وبذلك مثل المؤتمر نقطة تحول مهمة في تناول القضية بتصور وميزان عربي مستقل عن الاستسلام للخلل في موازين القوى القائم عالمياً، ومع الإقرار الكامل بان القضية عربية- إسلامية كما أنها فلسطينية، مما أعاد البحث إلى وضعه الطبيعي من جديد.

وحول موضوع المؤتمر... فقد تبين من خلال المداخلات والأبحاث وأوراق العمل أنه إنما يمثل أساس الصراع واخطر مفاصله، وإن تجاوزه يعني إهمال مستقبل ثلثي الشعب الفلسطيني ٦٧,٧ ٪، وإن الصراع مع المشروع الصهيوني إنما يقوم على السكان والأرض في مظاهره المختلفة، وإن حق العودة هو معول أساسي لا يمكن التخلي عنه بحال من الأحوال في مواجهة المشروع الصهيوني.

إن معالجة هذه المسألة تعد الأساس في معالجة سائر ما يتصل بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي من مسائل وقضايا أخرى مثل الحدود، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والمياه والاستيطان.

ومن هنا يجب النظر إليها كأصل رئيس للصراع العربي الإسرائيلي ، وإعطاؤها الأولوية كمفتاح لحل هذا الصراع، وعدم النظر إليها والتعامل معها بوصفها قضية إنسانية قد تتسع لحلول أخرى مثل التعويض، أو التوطين أو الحلول الجزئية، لان مثل هذه الحلول الجزئية غير العادلة تبقي الصراع قابلاً

للانفجار وتبقي المنطقة برمتها عرضة لعدم الاستقرار والفوضى، ولذلك فإن تطبيق حق العودة يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

وقد جاء تأكيد المؤتمر على رفض التعويض والتوطين بديلاً للعودة تحت جميع الظروف ليشكل رافعة جديدة لصالح المشروع العربي النهضوي، ولتوجهات الاستقلال والتأثير العالمي لهذه الأمة. وعليه فقد كان المؤتمر موفقاً موضوعاً وتوقيتاً وحشداً.

– المتغيرات السياسية المؤثرة

أهم المؤثرات في مستقبل فلسطينيي الشتات:

– الاستفراد الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني عبر المفاوضات وغيرها.

– غياب الرؤية العربية الخاصة بحل مشكلة فلسطينيي الشتات.

– بروز توجهات تهدف إلى إعفاء إسرائيل من مسئوليتها الكاملة تجاه مشكلة الشتات واللاجئين وذلك من خلال:

- طرح أفكار حول التعويض بديلا لحق العودة.
- السعي لوضع برامج إعادة التأهيل والتوطين لفلسطينيي الشتات خارج أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم.
- التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات بشقها الإنساني فقط على حساب الجانب السياسي.

لذلك كان لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها:

١– بطرح مستقبل فلسطينيي الشتات وخاصة اللاجئين منهم على بساط البحث وفي الإعلام.

٢– إبراز حقيقة أن ثلثي الشعب الفلسطيني (٦٧,٧ ٪) ينطبق عليهم

حق العودة لأنهم يعيشون خارج بيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم.

٣- التأكيد على أن حق العودة ثابت ومعترف به وينطبق على الجميع بغض النظر عن أوضاعهم القائمة.

٤- إن عدد هؤلاء يصل إلى ٥٨١٦٠٠٠ نسمة، منهم ٣١٧٠٠٠٠ فقط مسجلون لدى أونروا كلاجئين حسب إحصاءاتها لعام ١٩٩٥، والباقي ٢٦٤٦٠٠٠ غير مسجلين وتطلق عليهم مسميات أخرى.

وكان الهدف هو: السعي لبلورة رؤية عربية لتطبيق حق العودة، لتكون مرتكزاً أساسياً للبرامج السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية فيما يتعلق بحق العودة.

- لماذا حق العودة؟

إن أساس الصراع هو احتلال الأرض وطرد السكان وإحلال اليهود الغرباء مكانهم، لذلك:

١. إن عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه وممتلكاته تعني تحريراً عملياً للأرض من الاحتلال.

٢. إن هذه العودة تمثل تضييق المكان والأرض على الطرف الصهيوني كي يطرد الغرباء أو بالحد الأدنى التوقف عن تهجير اليهود من العالم إلى فلسطين.

٣. إن تحقيق عودة اللاجئين والنازحين وغيرهم إلى ممتلكاتهم هو المدخل الطبيعي والعملي لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وإن الدولة الفلسطينية التي لا تستطيع تحقيق طموح وآمال غالبية شعبها لا يمكن لها أن تحظى مصداقية واقعية لوجودها، وإن عدم تطبيق حق العودة

لهذا الشعب المشتت في بقاع الأرض يمكن أن يتسبب بعدم الاستقرار الداخلي للدولة الفلسطينية.

كما أن الشعب الفلسطيني قد يفقد التعاطف الشعبي والرسمي العربي والإسلامي، وحتى الدولي، إذا فرط في حق العودة، لأن ذلك يفتح الباب أمام أطراف أخرى للتراجع في دفاعها عن حق العودة للشعب الفلسطيني.

إن قضية الشتات الفلسطيني ذات أبعاد تاريخية وحضارية ودينية مستقرة في ضمير الشعوب العربية والإسلامية، ولذلك لا تستطيع الأنظمة الاستجابة للضغوط الدولية الداعية إلى تجاوز حق العودة للشعب الفلسطيني.

لذلك فإن حق العودة هو محور الصراع وأساسه، وهو في نفس الوقت لا يتناقض مع أي برامج أخرى تعمل لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته، مثل التركيز على القدس والاستقلال وغيره، كما أنه يمثل حلا واقعياً حيث أن المحاولات الإسرائيلية لإقناع العالم باستحالة تحقيق العودة للشعب الفلسطيني في ظل الوضع القائم على أرض فلسطين تُعدّ محاولات تضليلية، لأن مجموع اللاجئين في قطاع غزة ولبنان لا يزيد عن عدد المهاجرين الروس الذين دخلوا إلى فلسطين المحتلة في عقد الثمانينات، فإذا كانت الهجرة تُفتح لليهود من مواطني دول أخرى إلى فلسطين، فإنه من الأولى أن يعود الفلسطيني صاحب الحق والأرض.

وإن ما يطرح من معوقات تتعلق بسعة الأرض وكفاية خيراتها، أو زوال معالم الحقوق والبيوت السابقة بالتدمير الذي قام به الإسرائيليون لأكثر من أربعمائة قرية، أو إن العودة تفسد الطبيعة اليهودية لإسرائيل، هي طروحات

تتجاوز الحقوق السياسية والوطنية ، وتحول طبيعة الصراع وكأنه بين الأشقاء، وان الخلاف على كيفية الاقتسام والتعايش لا على استرجاع الحقوق وفق النظام والقانون ، ولعل جهود الدكتور أبو ستة في هذا المجال تغني الكثير.

لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق العودة للفلسطينيين، بوصفها قضية إنسانية تتعلق بتطبيق قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية لشعب شُرِّد من أرضه، لذلك فإن عدم تطبيق حق العودة للشعب الفلسطيني يُفقد ميثاق الأمم المتحدة مصداقيته، ويشكك في الأسس الحضارية التي قام عليها، مما قد يفتح المجال للصراع على الساحة الدولية، بسبب العمق الاستراتيجي لقضية فلسطين في العالم العربي والإسلامي، ولن يسعف ذلك الإقرار المبدئي بحق العودة أو الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية وتقديم الاعتذار، حيث إن الحق ثابت قانوناً، وبقرارات الشرعية الدولية المختلفة، لكن الحاجة هي إلى تطبيق هذه القرارات من خلال الضغط على الطرف الإسرائيلي أو تطبيقها قصراً عنه حسب نظم الأمم المتحدة ذاتها.

– الاستيطان والعودة والتعويض

• الاستيطان اليهودي في الضفة وغزة

تُعد المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة غير شرعية وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وعلى الأخص قرارا ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين استندت إليهما عملية السلام، لكن اتفاق اوسلو قبلها كأمر واقع واجل البت بمستقبلها، فيما سمح ببناء طرق التفافية خاصة بها اجتاحت مساحات كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبقى تبعيتها

القانونية لإسرائيل، ويمثل هذا الاستيطان استعماراً إحلالياً اقتلاعياً، حيث يستبدل السكان الأصليين أصحاب الأرض بمهُجرين من مختلف بقاع الأرض وفق برامج سياسية تتبناها الحركة الصهيونية، وان استعراضاً عاجلاً لحجم هذا الاستيطان في الضفة الغربية يشير إلى إمكانية عودة الفلسطينيين إليها فوراً وخاصة الذين نزحوا منها اثر حرب حزيران عام ١٩٦٧م، آخذا بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والسكانية والجغرافية، وهو ما يدفع الطرف الإسرائيلي إلى زيادة برامجه الاستيطانية فيها . ويقدر عدد سكان المستوطنات اليهود في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، بحوالي ١٣٢ ألف في الضفة الغربية و١٦٢ ألف في القدس و٦ آلاف في قطاع غزة، ويعيشون في ١٤٤ مستوطنة أو مستعمرة فوق الأراضي الفلسطينية المصادرة، تحتل مساحات متفاوتة من الضفة والقطاع تصل إلى حوالي ٥٠-٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية مع الطرق الالتفافية و٨٦٪ من مساحة القدس الشرقية و٣٦٪ من مساحة قطاع غزة.

وتتمثل ابرز التوجهات الإسرائيلية في التعامل معها في الحل النهائي فيما يلي:

١. إبقاؤها حجماً وشكلاً ما عدا غير المهم منها.
٢. تجميعها وضمها إلى إسرائيل.
٣. ربطها بأحزمة متكاملة تحاصر المناطق السكنية الفلسطينية
٤. المحافظة على الكتل الاستيطانية الاستراتيجية الثلاث: القدس- الغور- الخط الأخضر.

وتسهم فكرة تبادل الأراضي بين هذه الكتل الاستيطانية وقطاعات من

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ في حل بعض الإشكالات الفنية المتعلقة بالانسحاب إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧، وإيجاد طرق ربط بين أراضي الدولة الفلسطينية.

حيث يُقترح إسرائيليا ضم ٨٥٪ من هذه المستوطنات(حوالي ٧,٥٪ من مساحة الضفة الغربية)، فيما يخلى الباقي، بما في ذلك مستوطنات قطاع غزة.

• توجهات عملية السلام والمشاريع الداعمة إزاء حق العودة

- **اتفاق أوسلو**: بحث مسالة النازحين من الضفة وغزة عام ١٩٦٧، على قاعدة المناقشة الفردية للملفات في لجنة رباعية تضم كذلك مصر والأردن، والتي لم تنته بعد من إنجاز ملف أي فلسطيني طوال سبع سنوات (١٩٩٣-٢٠٠٠) ، فيما أجل إعلان أوسلو بحث مسألة اللاجئين لعام ١٩٤٨ إلى المفاوضات النهائية.
- **معاهدة وادي عربة**: أشارت الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الأردنية وإسرائيل إلى أن التوطين خيار معترف به في التعامل مع قضية اللاجئين.
- **استمرت إسرائيل برفض الإقرار بمبدأ حق العودة للشعب الفلسطيني**، ورفضت الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية عن نشوء المشكلة حتى اليوم، ورفضت كل القرارات الدولية حول تطبيق حق العودة.

• أفكار وتوجهات لإنهاء مشكلة الشتات في الحل النهائي

١. التوطين والتعويض في أماكن سكناهم(الأردن، سوريا، لبنان، العراق...)، وربما بعودة البعض رمزياً.

٢. إعادة ١٠٠ ألف لاجئ أو ما يقارب ذلك إلى الضفة الغربية وغزة وعلى دفعات.
٣. إعادة عشرات الآلاف إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ على قاعدة لم الشمل وبالتدريج، وخاصة من اللاجئين في لبنان.
٤. استيعاب اللاجئين في الضفة وغزة نهائياً، وربما بعودة ١٠٠-٢٠٠ ألف من اللاجئين في الخارج إليهما أيضا.
٥. نقل فلسطينيي لبنان إلى الأردن أو العراق، وربما توطين نسبة منهم في لبنان.
٦. منح فلسطينيي لبنان جنسية أجنبية أخرى، مع المحافظة على إقامتهم في لبنان لعشر سنوات على الأقل.
٧. توزيع فلسطينيي الشتات في العالم بطرق مختلفة تشمل بعض ما ورد أعلاه.

• التعويض عن العودة

تُطرح مسألة التعويض لفلسطينيي الشتات بديلاً للعودة إلى ديارهم وبيوتهم، وتستند فلسفة التعويض المالي إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في مخيمات اللاجئين، وهو ما لا ينطبق بالضرورة على غير هذه الشريحة من حيث الحاجة المالية.

• الأموال المطروحة للتعويض

تتراوح الأرقام المطروحة ما بين ١٢٥-١٥٤٠ دولارا للفرد سنوياً ولعشرين عاما، وبفائدة ١٥٪، وتعتمد قيمة التعويض على وضع الفرد من حيث الجيل الأول أو الأجيال اللاحقة وبعض المقاييس الأخرى.

• عملية التعويض

إن الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات لا يشكلون أكثر من ٤٥٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى منظمة الأونروا، والذين يبلغ عددهم حسب إحصاءات ١٩٩٥ ٣١٧٠٠٠٠ نسمة تقريباً، وهو ما يشكل ٢٤,٥٪ من مجموع فلسطينيي الشتات تقريباً، مع أخذ الملاحظات التالية بالاعتبار:

١- أن غالبية هؤلاء يعيشون حياة اقتصادية متوسطة، حيث يبقى ما لا يزيد عن ١٠٪ من فلسطينيي الشتات يعيشون في ظروف الفقر والبطالة والحاجة والعوز، وهم الذين تتحدث عنهم توجهات تقديم التعويضات.

٢- أن تطبيق نظرية التعويض المالي بديلاً للعودة لا يمكن تطبيقها على عموم فلسطينيي الشتات وذلك بفرض أن الحاجة المالية هي المقياس، فكيف إذا كان الدافع الوطني والديني يحرم عليهم استبدال حق العودة بالتعويض المالي من حيث المبدأ.

٣- أن التعويض لم يكن خيارا فلسطينيا على الإطلاق، حيث إن للقضية أبعادها الوطنية والسياسية والدينية، فيما ليس لها أي أبعاد مالية فردية، ونظرة في التاريخ المعاصر على حجم الانتفاضات والثورات يشير إلى هذه المسألة.

٤- أن التعويض عن الأرض وعن حق العودة مع إعادة التأهيل والتوطين إنما يضع قضية فلسطينيي الشتات في إطارها الإنساني فحسب، وهو ما لا يشمل الـ ٦ مليون فلسطيني مشتت.

إن التعويض الوارد في قرارات الأمم المتحدة ليس بديلاً لحق العودة، ولكنه حق لازم يتبعه، وذلك عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت

بفلسطينيي الشتات وبأراضيهم وممتلكاتهم خلال سنوات الشتات، ولذلك فان طرح التعويض بديلا عن العودة يخلي المجتمع الدولي من مسئولياته القانونية والسياسية والأخلاقية، كما يتحايل على حق التعويض الأساسي المُستحق مع العودة.

إذا كان التعويض المالي وجواز السفر مدخلا لحل الصراع فالأولى دفع بعضه لليهود ليغادروا فلسطين، وإن رأس المال العربي والفلسطيني قادر على تقديم تعويضات لمن يغادر فلسطين من اليهود طوعاً.

إن تعويض الدول العربية التي استضافت اللاجئين عما تحملته جراء ذلك أمر مفروض على إسرائيل والدول الاستعمارية، لكنه مستقل تماماً عن التعويض المطروح عن الضرر لفلسطينيي الشتات بعد عودتهم.

• تطبيق حق العودة يحسم مستقبل الأرض عملياً

أ- محددات المستقبل

تلعب محددات ثلاثة أساسية الدور الأساس في تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية، وهي:

١- الملكية الفردية والجماعية للأرض

٢- الوجود والنزوح السكاني

٣- السلطة والسيادة السياسية

ولذلك فإن تطبيق حق العودة للفلسطينيين يحسم مستقبل الأرض لصالحهم بشكل قطعي، وعليه يعتبر حق العودة من أهم محاور الصراع إن لم يكن أهمها.

ب- واقعية هذا الحل وإمكانات تطبيقه

١- أن أي حلول أخرى لا تنهي المشكلة كما لم تنهها من قبل.

٢- إن المشكلة هي مصدر الصراع الأساسي القائم على الاحتلال والطرد والإحلال.

٣- إن تطبيق العديد من السوابق الدولية خلال العقدين الماضيين أثبت أن الإرادة الدولية تملك فرض هذا الأمر، وتتناسب المطالبة بتطبيق حق العودة مع توجهات العالم على مشارف القرن الواحد والعشرين.

٤- إن تطبيق العودة كذلك متاح في ظل عمليات تحرير واقعية للأرض كما ثبت في جنوب لبنان مؤخرا، وكما تبدى خلال الانتفاضة عندما أرادت إسرائيل التخلص من قطاع غزة بدون توقيع اتفاقات سلام.

• وثيقة الرؤية الاستراتيجية العربية لتطبيق حق العودة

(مكونات الوثيقة وأبرز مضامينها)- انظر الملحق لهذه الدراسة.

- **الديباجة:** تحمل الفكرة كاملة.
- **المبادئ الأساسية: قانونية،** إنسانية، تاريخية، عربية إسلامية.
- **أساسها:**

١. حق العودة المطلق.

٢. رفض التعويض والتوطين بديلاً له

٣. أن حق التعويض عن الأضرار لاحق لتطبيق حق العودة.

إن هذه الرؤية الاستراتيجية التي تقوم في مجملها على أساس حق العودة تستجيب لثلاثة مستويات:

أولاً: للمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني الذي سيتمتع بحقه المقدس في العودة إلى وطنه في حال تحقيق هذه الاستراتيجية.

ثانياً: للمصالح القومية العربية ولدول اللجوء العربية التي سيرتفع عنها الثقل السياسي والمعنوي والاقتصادي لوجود كتلة فلسطينية مشردة على أراضيها.

ثالثاً: للقانون الدولي أو الشرعية الدولية ممثلين في قرارات الأمم المتحدة التي ستستعيد هيمنتها بعد عدم الاحترام الذي أبدته إسرائيل منذ قيامها تجاه قرارات الأمم المتحدة.

وتعتقد هذه الرؤية أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية نهائية، أو التوقيع على أي اتفاقيات لإنهاء الصراع، دون حل جذري لقضية فلسطينيي الشتات يقوم على تأكيد وتنفيذ حق العودة، لتفادي الإشكاليات المعقدة الناجمة عن تجاهل أو تأجيل تطبيق هذا الحق.

– التوجهات العامة

تضم مجموعة من المقترحات والبرامج والسياسات، على المستويات الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية التي:

- أعادت تأسيس الإجماع الفلسطيني على حق العودة.
- أعادت العمق الاستراتيجي العربي والإسلامي للقضية.
- أكدت أهمية ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الأساسية في الشتات بضمانات عربية إسلامية.

– آليات التنفيذ

رسمية وشعبية، فلسطينية عربية إسلامية، وتعتمد حق العودة أساسا لكل البرامج السياسية.

– المستجدات في هذه الوثيقة

١– إعادة تعريف فلسطينيي الشتات وموقع اللاجئين منهم.

٢- إعادة تعريف المفهوم السياسي لحق العودة(مطلق، شامل للجميع، فردي وجماعي)
٣- ربط التعويض المطروح بالتوطين واعتباره نقيضا لحق العودة.
٤- فصل حق التعويض بسبب الأضرار عن حق العودة تماماً، واعتبار حق التعويض لاحق لتطبيق حق العودة.
٥- اعتبار ممارسة حق العودة جزءا من برنامج التحرير في ضوء قدسية الأرض وعلاقتها الجوهرية بالصراع.
٦- لتوصل إلى إجماع فلسطيني-عربي- إسلامي من المشاركين على الوثيقة (٤٥٠ مشارك، ١٦ دولة).
٧- قبول قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحق العودة فقط.
٨- إنشاء صندوق لدعم حق العودة ممارسة وبرامج.

ومن أهم الآليات المقترحة لإنجاح هذه الرؤية:

- تنظيم حملات التوعية والتثقيف لتبنيها واعتمادها فكراً ومرتكزاً.
- مطالبة الدول والهيئات السياسية والبرلمانات العربية والإسلامية للمصادقة عليها، واعتمادها وثيقة في هذا المجال.
- اشتقاق البرامج اللازمة لمخاطبة العالم الخارجي بناء على أسس وقواعد هذه الرؤية.
- دعم الصندوق الخاص بدعم حق العودة.
- اعتماد موقع المؤتمر على الانترنت بوصفه موقعا علمياً وملتقى للحوار لدعم حق العودة.

النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة*

تأتي هذه الندوة في هذا الوقت بالذات من تاريخ القضية الفلسطينية الوطنية حيث يزداد الضغط والحراك السياسي قبل أنابوليس وبعده، إذ أخفق فريقا التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي في التوصل إلى إعلان مشترك؛ ذلك لأن قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل واحدة من العقد الرئيسة التي يوجد فيها تباين كبير في المواقف ما بين النفي التام الذي يعتمده الموقف الإسرائيلي والمطلب الكامل الفلسطيني بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وما ينتظره من ضغوطات لفرض موقف القوي وموقف الداعم الأمريكي الذي يساند المطلب الاسرائيلي، فإن حركة النضال الشعبي لحماية تطبيق حق العودة في امتحان حقيقي هذه الأيام.

وفي هذا الإطار فإن الحديث عن النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة في هذا الوقت بالذات يكتسب أهمية خاصة تتناسب والموقف والمناسبة، رغم أن حركة النضال الفلسطيني تستند إلى شريحة واسعة مناضلة مستعدة للنضال رغم تسعة وخمسين عاما من النكبة، مؤمنة ومتمسكة بحق العودة، وحارسة للذاكرة الوطنية وللحق الفلسطيني، إلا أنها بحاجة لمزيد من الجهد لمواجهة ما ينتظرها مستقبلا.

رغم مرور السنين لم تضعف همتهم حتى دون وجود إطار معني مباشرة بتنظيم العلاقة وحركة التضامن والاحتجاج، وخصوصا في ظل الامتداد الواسع والتوزع على الشتات في العالم، ومع ذلك فإنهم متواصلون- ويشكلون جسرا

* **أحمد حنون**، المنسق العام لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)/ فلسطين

بين الماضي والحاضر، بين الشتات والمغترب والوطن المحتل- في النضال لحماية تطبيق حق العودة، ويسعون لبناء الذاكرة الجماعية الوطنية للشعب الفلسطيني وللأجيال الناشئة لتنفي عنهم مقولة أن الكبار يموتون والصغار ينسون.

إلى جانب ذلك هناك جهد أكاديمي علمي تنويري تثقيفي من أجل تسليط الضوء بل الأضواء على قضية وطنية وإنسانية مهمة ذات أبعاد متعددة ومتشعبة ممتدة منذ زمن، وهذه المبادرة الأكاديمية مشكورة ومقدرة لدى الباحثين واللاجئين والمهتمين.

رغم مرور ٥٩ عاما من نكبة التطهير العرقي المسلح الذي قامت به العصابات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني من قتل وطرد وتهجير، والذي تم في إطار أوسع حرب تطهير عرقي «إبادة جماعية» لإحلال شعب مكان شعب بالقوة المسلحة والقتل والترحيل الجماعي القسري، فإن حركة النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة في تصاعد وتطور وتوسع وتزايد وزخم رغم العقبات التي تواجهها، محمولة بالحرص على حفظ حق العودة من المؤثرات ضده.

إن الحركة «حركة النضال الشعبي الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة» ليست حركة موحدة منظمة، وإنما هي فعالية أو مجموعة من المطالبات التي تتم للتعبير عن رفض تجاهل حق العودة سواء بإسقاطه أو التوطين، والإصرار على التمسك به غير منقوص إلى البيوت التي هُجِّر أهلها منها، والمطالبة بالتعويض عن سنوات المعاناة والقهر. وإن النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة هو جزء من النضال الوطني الفلسطيني في الإطار الوطني للحقوق الوطنية الفلسطينية.

ربما يكون هبوط السقف السياسي الفلسطيني أحد الأسباب الرئيسة التي أدت لطرح قضية اللاجئين قضية مستقلة، رغم أنها جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية، وربما يكون اتفاق أوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هو البداية في عملية فصل موضوع اللاجئين ومنحه موقعا مستقلا، علما أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا دوما ولا يزالون يشكلون واجهة النضال الفلسطيني، وحقُّ العودة أساس في إطار الحقوق الوطنية، وهو حق طبيعي.

لا يمكن فصل موضوع اللاجئين الفلسطينيين عن السياق الوطني العام للقضية الفلسطينية، وإن كانت حالة الانقسام العمودية داخل البيت الفلسطيني أدت أيضا إلى تبعات وارتدادات لاحقة للهزة العنيفة التي أصابته.

وعندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية منظمةً للاجئين في الداخل والخارج، وانطلقت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م في مخيم جباليا ومخيم بلاطة، وبعد سنوات طويلة ظهر أن اللاجئين مقتنعون بصعوبة إيجاد حل لقضيتهم رغم قناعتهم التامة بأن أي حل يجب أن يستند إلى حقهم في العودة إلى بيوتهم التي هُجّروا منها، وبذلك فإنهم يراهنون دوما بأن أي حل مهما بذل له من الجهد لا يمكنه أن يرى النور؛ وذلك لسببين:

- القناعة بأن إسرائيل لا تريد التوصل إلى حل بالاعتراف بمسؤوليتها عن عمليات التطهير التي جرت عام ١٩٤٨م، وبالتالي عدم تحمل المسؤولية عما حدث.
- أن اللاجئين يعتبرون دورهم يأتي بعد الاتفاق على أي حل، سواء كان ذلك الدور لإفشال الحل والنضال لإفشاله، أو للمساندة في تطبيقه إذا حقق مطلبهم.

وكلا هذين السببين لا يستند إلى استراتيجية نضال فعالة لحماية تطبيق حق العودة، رغم التطور الذي حصل على حركة النضال من أجل الحفاظ على هذا الحق.

لا زالت حركة النضال الفلسطيني دون المستوى الذي تستطيع فيه مواجهة المخاطر والقرارات والتحديات التي تتهدد حق العودة، وخصوصا في ظل عملها الموسمي غير المنظم، ولا يمكن أن يشكل تراكما كونه يعتمد على ردود فعل من مواقف وقرارات، أو إحياء لمناسبات، أو إصدار البيانات. فالجهد المبذول للنضال الفلسطيني فيما يتعلق بحماية حق العودة ينقصه التنظيم والتنسيق الفعال، وكذلك ينقصه التمويل اللازم لتفعيل هكذا موضوع مركزي. إضافة إلى ابتعاد فصائل العمل الفلسطيني عن العمل المباشر والفاعل والمشاركة الفعلية واعتماد التمثيلية الرمزية التي تتم في إطار اللجان المعنية بإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، فلا بد لها من استقطاب قيادات سياسية تعمل معها بنفس الإطار حتى لا يكون جهدا متناثرا دونما نتائج.

على خلاف ما هو متوقع فقد انطلقت حركة النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة من مخيمات الوطن، ومن الداخل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨م معا، ففي الذكرى الثانية والخمسين من النكبة وفي مدينة الناصرة عقد ممثلو اللاجئين الفلسطينيين ولجنة المهجرين الفلسطينيين في الداخل مؤتمرا تحت شعار «لا سلام دون تنفيذ حقنا في العودة إلى منازلنا وممتلكاتنا»، الأمر الذي يؤكد بشكل واضح بأنه إذا كان من يسكنون على بعد أمتار من بيوتهم يرفضون التوطين ويتمسكون بحق العودة فإن هذه الرسالة

لقيت صداها لدى اللاجئين الفلسطينيين في العالم في الشتات والمغترب، ومما لا شك فيه أن الارتفاع الواضح في حرية التعبير عن الرأي والعمل الوطني في مناطق السلطة الوطنية قد ساهم إلى حد كبير بتوسع الحركة لتمتد وتتوسع.

– الشتات الفلسطيني

توسعت حركة النضال الفلسطيني في الدفاع عن حق العودة بشكل كبير وواضح، وبشكل تراكمي، بالاستفادة من تجربة الداخل الفلسطيني: أي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وكذلك النضال الفلسطيني المستمر من داخل حدود ٤٨ في فلسطين المحتلة.

لقد شكّل الداخل الفلسطيني محور التحرك الشعبي والقيادة الشعبية للقضية الوطنية منذ اندلاع الانتفاضة في ١٩٨٧م؛ إذ مثل الداخل مركز القيادة لجميع الفلسطينيين في العالم، وتصاعدت المظاهرات المؤيدة للشعب الفلسطيني لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني والنضال الفلسطيني، ولكن بعد عام ٢٠٠٠م تحدد النضال الفلسطيني بشكل أكبر في قضية اللاجئين الفلسطينيين على شكل تظاهرات لإحياء ذكرى النكبة والمحاضرات والندوات.

وانبثقت لجان عن مجموعة من أحزاب سياسية أردنية، ومجموعة عائدي لبنان وسوريا عام ٢٠٠٠م، إضافة إلى لجنة العودة في السويد والدنمارك وفرنسا واليونان وألمانيا وهولندا وبريطانيا، وفي الولايات المتحدة وكندا عُقد مؤتمر بوسطن في نيسان ٢٠٠٠م، وتضم هذه اللجان مثقفين لهم نشاطهم ومشاركتهم في إطار الدفاع عن حق العودة.

وفي هذا السياق تشكّلت مجموعات متعددة مهتمة بقضية اللاجئين وحق العودة، فتم تشكيل الائتلاف الفلسطيني للجان الدفاع عن حق العودة، ويعد الأبرز بعد عام ٢٠٠٠م، وبعد لقاءات متعددة في السويد وقبرص أُعلِن في بروكسل بلجيكا ٢٠٠١م عن ميلاد الائتلاف كجسم جماهيري تنسيقي، وتوالت اللقاءات من سانت مارتن الدانمارك ٢٠٠٢م، وكذلك لندن ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. وتم تشكيل الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة، ولجنة المهجرين داخل حدود ٤٨، واللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة.

كل هذه الجهات معنية بفعاليات إحياء ذكرى النكبة، إضافة إلى أجسام ومسميات متعددة، منها التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، ولجنة حق العودة وشؤون اللاجئين.

ويمكن وصف نشاط حركة النضال الفلسطيني بأنها:

١. عمل موسمي ديمقراطي وطني وحدوي.

٢. يعتمد على المبادرات من الأفراد والهيئات الشعبية.

٣. سلمي يهدف إلى تسليط الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولفت الانتباه لها، وحشد الرأي العام والمناصرين، وقد يكون نشاطها محصورا من حيث مشاركة النخبة ولكنه واسع من حيث مشاركة كل فئات المجتمع.

أهداف حركة النضال لتطبيق حق العودة

١. أهمية الإبقاء على موضوع حق العودة حيا.

٢. مقاومة محاولات النيل من حق العودة.

٣. رفع الوعي ونشر الثقافة.

٤. اجتذاب المناصرين.

٥. الضغط على أصحاب القرار.

٦. متابعة الموقف القانوني والملاحظات القانونية ضد مجرمي الحرب.

٧. تطوير الخطاب سياسيا وواعيا قادرا على مخاطبة الرأي العام.

٨. إفشال المشاريع الهادفة إلى إسقاط قضية اللاجئين، مثل وفاة وثيقة جنيف، فهل يسمع أحد بالوثيقة! وكذلك وفاة مبادرة إيلون- نسيبة، أو ما عرفت بمبادرة الهدف، رغم الدعم السياسي والمالي.

الوضع الحالي

لا تخلو مدينة أوروبية أو عاصمة من مظاهرات مؤيدة للشعب الفلسطيني في الإطار العام لحقوق الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين، ولكن النضال الفلسطيني أصبح أكثر تميزا في طرح قضية اللاجئين وأبعادها القانونية والإنسانية والمستندة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي المقدمة منها القرار ١٩٤.

إن أهم إشكاليات العمل الشعبي فيما يخص حق العودة هو عدم مأسسة العمل في أوساط جمعيات الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك اعتماد هذه الجمعيات على أشخاص، ولذلك فإن جعل الأمور شخصية هو الأساس في بعض تلك الجمعيات، مما يعني الضعف وعدم الاستمرارية، رغم إيجابيته في بعض الأحيان.

وهنا لا بد من الحديث في ختام هذه الورقة عن أن الفاعلين في قضايا

اللاجئين هم مناضلون مؤيدون لحق العودة، أو طامحون يستخدمون المد الجماهيري والشعبي لموضوع اللاجئين الفلسطينيين لتحسين أوضاعهم ومكانتهم. الواقع أن هذا الخلط يشكل حالة إرباك كبيرة فيما يتعلق بعمل اللاجئين؛ إذ إنه يضعف إمكانية تطور الوضع المؤسسي لنضال الفلسطينيين في حماية حق العودة وتطبيقه، ولكن الإطار الأهم والأوسع لهذه الجهود يبقى هو منظمة التحرير الفلسطينية كأهم تنظيم شعبي وطني للشعب الفلسطيني، والتي أعادت تفعيل العمل في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما تُجمع عليه جميع اللجان العاملة في إطار حق العودة.

وفي هذا المقام لا بد من الإشارة للإنجاز الذي تم من لجنة المهجرين في الحصول على حكم قضائي باستعادة أراضي الروحة (وهي قرية في منطقة وادي عارة في المثلث في الجليل) والتي كانت منطقة محظورة عليهم، وكذلك نضالهم المستمر للعودة إلى أراضيهم وبيوتهم التي تبعد أمتارا عن بيوتهم الحالية، وكذلك استمرار نضالهم في استعادة أراضي قرى أقرط وبرعم، وما زال مستمرا، ورغم ذلك فإن الجهد المبذول بحاجة إلى مزيد من المشاركة والجهد والتنظيم من حيث العمق عربيا ودوليا، وكذلك الخطاب الإعلاميّ مدعّما بالوثائق والروايات الموثّقة والمواد الإعلامية والأفلام الوثائقية والروائية والإنتاج السينمائي والأبحاث.

الفصل الثاني

جهود إجهاض حق العودة

الورقة الأولى

التحولات في مشاريع التوطين والعودة والتعويض

الورقة الثانية

المشاريع والاتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة

الورقة الثالثة

سياسات إسرائيل في الترحيل والإحلال لإلغاء حق العودة

التحولات في مشاريع التوطين والعودة والتعويض*

في البدء.. ربما يقول القائل: ما أهمية مثل هذه الأبحاث النظرية التي نقدمها؟ أو التي تنشرها المعاهد والمراكز، وأعني هنا العربية منها؟ هل هي جزء من عمل مؤسسي يسعى إلى إشاعة مناخات سياسية لأبحاث تناقش بمصداقية، ولتتحول إلى خطط سياسية يتبناها الساسة في مبادراتهم ومشاريعهم ومفاوضاتهم. هل هذا ما نريده؟

ربما هذه الظاهرة منتشرة في الغرب، إذ تقوم المعاهد والمراكز العلمية والاستراتيجية بتقديم اقتراحات جاهزة للتنفيذ تقدم للإعلام أحيانا، أو لصاحب القضية. وكثير من هذه الدراسات والندوات الغربية تضم فيها أقلية من الباحثين العرب مقابل أغلبية غربية أو يهودية، وهنا يصطدم صاحب القضية عربيا وفلسطينيا بفقدان الخطط البديلة أو القدرة على إقناع الأطراف الدولية أو العربية أو المحلية بالبدائل، وهنا تتحول الأبحاث الغربية إلى علم مشبوه يلعب دورا خطيرا في القضاء على حقوق الشعوب.

راجع مثلا ما كتبته دونا أرزت (حق العودة، حق مقدس وقانوني وممكن)، ونشرته أيضا جريدة الدستور عام ١٩٩٧م.

فهل تحقق أبحاثنا ودراساتنا الهدف نفسه؟ وأتمنى أن تكون علما يؤدي إلى سلاح مقاوم لخطط الآخر.

هل الكتابة عن القضية الفلسطينية بشكل عام وعن حق العوده والتعويض

* **د. وليد العريض**، أستاذ علوم سياسية في جامعة اليرموك/ الأردن

بشكل خاص أصبح من الترف الفكري، أو مجرد وظيفة لرجال العلم؟ خاصة أن ما تقدمه أبحاثنا من توصيات لا يؤخذ بها؟ فهل تقدم أبحاثنا علاجا أو حلولا؟

كلنا يعرف الإطار النظري لمشاكلنا، وكلنا قادر على تشخيصها، بينما الآخر منهمك في وضع العراقيل الدائمه أمام ما نقدمه ووضع حلول خاصة لما يطرح، فارضا علينا القبول أو الامتناع بما يملك من القوة السياسيه والاقتصاديه والإعلامية والعسكرية والعلمية، إضافة إلى ملكيه الحرية التامة في التفكير والدعم المادي غير المتناهي للمفكرين عنده.

إن مشكلة التوطين وصفة مزمنة لنهاية الشعب الفلسطيني, لقد **كتب هرتزل** في ١٨٩٥/٦/١٢م: «سنحاول طرد المعدمين خارج الحدود بتدبير عمل لهم هناك، وسنمنعهم من العمل في بلدنا» **أما إسرائيل زانغويل** ١٩٠٥م فقال: «يجب أن نستعد لطرد العرب بالسيف كما فعل أجدادنا».

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى اقترح وايزمان في مؤتمر السلام «تحويل فلسطين إلى دولة يهودية». **أما جابوتنسكي** فقال عام ١٩٣٩م: «ليس هناك خيار، يجب أن يخلي العربُ المكانَ اليهوديَّ في أرض إسرائيل، شكرا لله، نحن اليهود لا ننتمي إلى الشرق».

أما يوسف وايتز- أول من تزعم لجنة الترانسفير في الأربعينات- فقال: «نريد فلسطين دون عرب». وفي عام ١٩٤٩م صدرت دراسة عن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية لسيدة تدعى ثيكنس تقترح توطين اللاجئين في سوريا والعراق وشرق الأردن، واستثنت لبنان لاكتظاظها بالسكان، والأصح إبعادهم عن الحدود لفلسطين المحتلة.

ومشروع جونسون لتوزيع المياه العربية ١٩٤٥-١٩٥٧م هدف

في جزء منه إلى تخصيص جزء من مياه اليرموك ونهر الأردن لتوطين الفلسطينيين في الضفة الشرقية.

بعد زيادة مشكلة اللاجئين والنازحين أعقاب المجازر الإسرائيلية بحق السكان العرب ما بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧م زادت مشاريع التوطين. أليست مذبحة كفر قاسم وغيرها هي طرد ما تبقى من الفلسطينيين في فلسطين المحتلة!

شهدت أعوام ١٩٥٣-١٩٥٨م خططا لتوطين اللاجئين في ليبيا بمبادلتهم بأملاك اليهود في شمال إفريقيا وترحيل اليهود إلى فلسطين.

كل أصحاب الدراسات التي صدرت منذ حرب ١٩٦٧م اعتمدوا في أبحاثهم- ومنهم بيركز، ومارك هيللر، وشلومو غازيت، ودونا أرزت- على القواعد الأساسية التالية:

- الفلسطينيون ليسوا شعبا، ولكنهم مجموعة من العرب يمكنهم العيش في البلاد العربية.
- أرض الفلسطينيين ليست فلسطين، فهذه أرض إسرائيل.
- الفلسطينيون عرب رحل ليس لهم أي ارتباط في الأرض مثلنا نحن اليهود، فهم لا يستحقونها.
- نحن شعب حضاري؛ لذا نستحق هذه الأرض.
- الفلسطينيون خرجوا بأوامر عربية وليست إسرائيلية، فمسؤوليتهم من مسؤولية زعاماتهم.
- قرارات الأمم المتحدة غير ملزمة، فالأرض غالبيتها لليهود.

- نحن نساعدهم إنسانيا واقتصاديا بدعم من العرب والغرب.
- لا مانع ليكون بعضهم داخل حدود إسرائيل ضمن حكم ذاتي محدود.

وعبر شلومو غازيت عن ذلك في شكل دويلة فلسطينية في الضفة والقطاع بعد انتزاع نهر الأردن والمناطق العسكرية والمستعمرات الكبرى ومناطق أحواض المياه والمناطق الخالية والمناطق الاستراتيجيه وشبكة الطرق الحيوية والقدس الكبرى.

وتتلخص خطة دونا أرزت وتقديراتها للاجئين الفلسطينيين بوضع ٣,٦٤٠,٠٠٠ خارج فلسطين، منهم ١,٥٤٤,٠٠٠ تم توطينهم في العالم العربي, و٢,٨٥٠,٠٠٠ في الضفة وغزة، و١,٠٠٠,٠٠٠ في إسرائيل، لكنها أسقطت من حساباتها حوالي ١,٦٤٠,٠٠٠ في عداد المفقودين.

أما شروط العودة فتتمثل بما يلي:

«إعادة ٧٥ ألف فلسطيني إلى الجليل شرط أن يكون لهم أقارب من الدرجة الأولى، وألا يكون لهم مشاعر معاديه لإسرائيل. وإذا رفضت إسرائيل دخولهم يمكنهم الاستئناف في المحاكم الإسرائيلية تحت مصطلح لم الشمل».

أما الفلسطينيون الذين يرحلون إلى البلاد العربية- وخاصة الجزيرة العربية- وكندا وألاسكا والبالغ عددهم ٢,٠٥٩٣,٠٠٠ فيمكنهم حمل الجنسية الفلسطينية إضافة إلى الجنسية الممنوحة لهم, تخفيفا لأعباء البعد عن الأرض, فالمطلوب ترحيل فلسطين أكثر مما يجب العوده لها.

وفيما يتعلق بحق العوده والتعويض فأعتقد هنا أن مشكلة حق العودة تكمن في ثلاث قضايا رئيسة يجب حلها أو الاتفاق عليها إسرائيليا وعربيا

ودوليا كقاعدة مبادئ لحل هذه المشكلة قبل الدخول في التفاصيل، **وهي:**

١- ما طبيعة حق العودة، هل هو خاص بالفلسطينيين أم عام؟

٢- أماكن ممارسة حق العودة «مسح الأرض».

٣- أصحاب حق العودة، وتتمثل في الإحصائيات الحرة.

ففيما يتعلق بالمبدأ الأول رغم بساطة المصطلح إلا أنه يصبح معقدا عند الدخول في التفاصيل، هل هو في بعده المدني أو الاقتصادي أو النفسي؟ أم هو المواطنة بعينها شاملا لجميع الحقوق القومية الفلسطينية.

هل من السهل تحديد الأراضي؟ هل يمكن تحديد الأحداث التي فجرت هذه المشكلة وطبيعة تأثيرها على هذا الحق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟

وهل يمكن تحديد أصحاب الحق وخاصة بعد تشعب الأنظمة القانونية الدولية والعربية والمحلية للفلسطينيين، وما طبيعة التأثير العملي على حق العودة؟

وهل استطاعت قرارات الأمم المتحدة ابتداء من قرار١٩٤ أن تحدد الحقوق الفلسطينية غير قابلة للتصرف وانعكاساتها؟ وهل الوثائق الدولية تنظر لها كحالة فردية؟

كل الدراسات التي ناقشت هذا الحق اتفقت على صفته المكتسبة البديهية، لكنه يحتاج إلى دقة أكثر في التحليل من حيث هو:

- حق فردي ذو بعد جماعي يعني أغلبية الشعب.
- ذو طبيعة مدنية يعني إعادة الأملاك، لكنه ذو طبيعة سياسية تتعلق بالمواطنة، وهذه المصطلحات الأربعة غير مطروحة في جميع الحالات.

ومن هنا يجب أن يُنظر إلى حق العودة على أنه حق فردي، وحق مُنْشَأ لحقوق قومية، أي إلى بعده الجماعي.

إن نصوص الاتفاقيات الدولية المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م تؤكد- كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- على أنه: «لا يمكن أن يحرم أحد بصورة تعسفية من حقه في الدخول إلى بلده أو من ملكيته».

هل تسمح هذه الممارسة الفردية لهذا الحق بتحقيق حق قومي للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨م، والذي يقبع في اللجوء و لم يمارس هذا الحق من حينها؟ هل حق العودة هو تمهيد لحق تقرير المصير؟

هل هو حق مدني أم حق سياسي؟ هل حق العودة يعيد إدماج اللاجئين في مجتمع سياسي، وإلى طبيعة العلاقة بين القائد والدولة؟ إن ذلك يعود إلى طبيعة الأرض التي يمارس عليها هذا الحق.

هل يستعيدون الدولة فلسطينية أو في إطار مواطنة إسرائيلية؟ أم المقيمون في إسرائيل منتمون إلى التابعية الفلسطينية، هل وضع الأراضي الحالي يعطي أجوبة نهائية؟

السؤال المطروح الآن، أين المكان؟

- هل هي فلسطين الانتداب؟ هل هي فلسطين التقسيم؟ هل هي إسرائيل؟ هل هي الدولة الفلسطينية؟

هناك- بالتقسيم- أراضي إسرائيل، فهل هي- قانونا- خاضعة لسيادة إسرائيل؟ وهل حق العودة يأخذ هذا المعطى بالاعتبار؟

وهناك أراض عربية احتلتها إسرائيل، هل يعني ذلك الرجوع إلى قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧م؟ وهل هذا القرار هو تشريع لحدود؟ هل يجوز اكتساب الأراضي بالحرب احتلت عام ١٩٤٨م؟

وهناك الضفة الغربية وقطاع غزة، هل الاتفاق يعني أن هذه الأراضي في غزة مصرية وفي الضفة أردنية؟

وهناك منطقة القدس، هل هي جزء من الاتفاق العام أو ضمن اتفاق خاص؟ هل سكان القدس إسرائيليون أم فلسطينيون؟

لقد شارك سكان القدس في الانتخابات الفلسطينية ضمن اتفاق بين الطرفين.

وأمر آخر، من هو صاحب حق العودة؟ هل هم أهل ١٩٤٧م، أو ١٩٤٨م، أو ١٩٦٧م؟ هل هم اللاجئون النازحون، أم المبعدون؟ هل هناك وثائق قانونية أو مرجعيات أو إحصائيات دقيقة لذلك؟ وخاصة في الدول التي استقبلتهم؟ هل العائد هو صاحب الوثيقة الفلسطينية أو من يحملون جنسيات أخرى؟ هذه إحدى المشكلات المستعصية.

فهناك عناصر غير داخلة في الحساب، وذلك لتعددية الأوضاع القانونية بغياب تحديد الجنسية الفلسطينية وتحديد اللاجئ في الأونروا. وذلك للأسباب التالية:

- تعددية الأوضاع القانونية.
- لجوء، نزوح، إبعاد, طرد، وتدابير إسرائيلية أخرى (تشتت).
- هناك لاجئون دول عربية/ أونروا.
- هناك لاجئون من جنسيات عربية.
- هناك إسرائيليون في الأراضي المصادرة. فهل هم مواطنون أم لا؟
- هناك فلسطينيو العالم وأمريكا وأوروبا.

هل هذه الأبعاد تشكل تأثيرا على حق العودة وأبعاده المدنية والاقتصادية.

هل الجنسية الفلسطينية مانعة لأي جنسية أخرى، أو العكس؟

وهل الجنسية الفلسطينية هي جنسية الدولة ١٩٨٨م؟ أم جنسية السلطة؟ أم جنسية الأقلية في إسرائيل؟

وهل اللاجئ هو من سكان فلسطين قبل سنتين من عام ١٩٤٨م؟ وهل هو من يأخذ معونة من الأونروا أو يحمل كرت لاجئ؟

هل هذا التحديد ملائم أم لا؟ وهل من خرج من فلسطين قبل عام ١٩٤٦م فلسطيني أم لا؟ هل هذا يتطابق مع قرار الجمعية العامة ١٩٤م؟

«تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات من ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة».

وهنا يتضح أن هذا القرار:

- لا ينص على تحديد فترة الإقامة وتقييد العودة من أين جاءت، وهي عامان حسب الأونروا.
- يترك الخيار بين العودة والتعويض، هل هذا الموضوع خضع لنقاش داخل مجتمع اللاجئين أنفسهم؟ أو استفتاء جدي ومستقل لمعرفة الراغبين بالعودة أو التعويض؟

هل التعويض هو بديل عن حق العودة؟ هل هناك إحصائيات تتعلق بكامل الأملاك التي فقدوها أو انتزعت منهم؟ وهل التعويض عن كامل

هذه الأملاك أو جزء منها؟ هل هو عن الأملاك غير المنقولة أو المنقولة؟ وما طبيعة وضع القرى المدمرة؟ كيف يمكن استعادتها ضمن سياسة تقودها إسرائيل الاحتلالية؟

فأي عودة هي المقصودة؟

ربما تكون هناك بعض الخيارات، منها:

- العودة بصفة المالك بموجب قرار التقسيم ونظام الأقليات داخل الدولة اليهودية، ويطرح ذلك سؤالين: هل قوانين إسرائيل هي حجة أمام القوانين الدولية والتعهدات الدولية؟ هل للفلسطينيين الحق في تمثيل أشخاص يحملون الجنسية الإسرائيلية أو جنسيات أخرى؟
- العودة بصفة أجنبي مالك وليس مواطنا فلسطينيا يعيش في إسرائيل (دولة يهودية).
- عودة الأملاك دون العيش في إسرائيل والتعويض عنها.
- العودة إلى الأراضي والتعويض عنها مع قطع العلاقة نهائيا.

كل هذه الأسئلة تحتاج إلى أجوبة علمية دقيقة وصحيحة قبل الدخول في أية مفاوضات دولية أو محلية لتكون سلاح مقاومة لكل مشاريع تصفية قضايا اللاجئين وحق العودة والتعويض,وتكون إجابات داعمة لتحديد الحقوق الوطنية الفلسطينية كاملة مهما طال الزمان.

المشاريع والاتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة*

مقدمة

صدرت مشاريع ووقعت اتفاقيات كثيرة تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ ستين عاما، يطالب بعضها بضرورة حل قضيتهم حلا عادلا وعودتهم إلى ديارهم، وبعضها الآخر يهدد بإلغاء هذا الحق وتصفية حقوقهم المشروعة بالعودة إلى ديارهم. وكان ما حدث في مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م، ودعوة إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية آخر المخططات الهادفة إلى إلغاء حق العودة. ولم يكتب لأي من تلك المحاولات النجاح لأن مشكلة اللاجئين تبقى هي جوهر القضية الفلسطينية، على الرغم من حدوث تهميش وتجاهل لها، خاصة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدةرقم ١٩٤، في السنوات الأخيرة.

يعالج هذا البحث أهم المشاريع والاتفاقات ومواقف بعض الأطراف من قضية حق العودة، والتغيير الذي حدث في تلك المواقف مما جعلها تنكر حق العودة وتطالب بإلغائه. وقد قُسّم البحث إلى أربعة مباحث:

أولا: المشاريع الإسرائيلية.

ثانيا: المشاريع الأمريكية/ الأوروبية.

ثالثا: المشاريع العربية/ الفلسطينية.

رابعا: المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الثنائية الرسمية وغير الرسمية.

---

* **أ.د. أحمد سعيد نوفل**، أستاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك/ الأردن

أولا: المشاريع الإسرائيلية

أدركت الحركة الصهيونية منذ بداية الصراع العربي- الصهيوني استحالة تنفيذ فكرة الدولة اليهودية في فلسطين، إذا بقي اليهود أقلية فيها. ولهذا فقد أعدت خططاً لترحيل الفلسطينيين بعد توفير أراض لهم في الدولة المجاورة.

وتعتبر وثيقة يوسف فايتس، مدير شعبة الأراضي اليهودية (الكيرن كيميت ١٩٣٩- ١٩٤٤م) من أخطر الوثائق الصهيونية الداعية إلى طرد الفلسطينيين بالقوة من ديارهم وعدم عودتهم. واقترح فايتس خطة لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس عدم وجود متسع من الأرض لليهود والفلسطينيين، ولهذا فعلى العرب أن يخرجوا منها، لكي يكون هناك متسع لليهود، «ولا توجد وسيلة أمامنا لحل المشكلة سوى ترحيل العرب من هنا، ونقلهم إلى البلدان المجاورة، وإذا تكلمنا عن النقل، فيجب نقلهم جميعا، ما عدا- ربما- بيت لحم والقدس والناصرة. أما ما تبقى فعن بكرة أبيهم، إذ لا يجوز إبقاء أية قرية أو قبيلة، بل يجب أن يرحلوا جميعهم إلى سورية والعراق أو حتى إلى شرق الأردن، كما يجب بذل الأموال السخية لأجل هذه الغاية، لأنه بواسطة هذا الترحيل فقط وبعده، ستستطيع البلاد استيعاب الملايين من إخواننا، وبه أيضا يوضع الحد لمعاناة الشعب اليهودي، وتحل مشاكله برمتها، أي إنه المخرج الوحيد أمامنا(١).

وقام فايتس بجولة في سوريا ولبنان في عام ١٩٤١م، من أجل استكشاف المناطق التي يريد توطين الفلسطينيين فيها.

وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الداعي إلى عودة

اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، ماطلت إسرائيل في تنفيذه، و لم توافق على إعادة أي فلسطيني حسب ما جاء في القرار الدولي، علما أنها الدولة الوحيدة في العالم التي قامت بناء على قرار دولي (قرار التقسيم رقم ١٨١) واشترط قبول عضويتها في الأمم المتحدة بتنفيذها للقرارين ١٨١ و١٩٤ المتعلقين بالتقسيم وبالسماح بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم؛ إذ جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩م أن الجمعية العامة «إذ تلاحظ تصريح دولة إسرائيل بأنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد أن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة، وإذ تذكر قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م (قرار ١٨١)، وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م (قرار ١٩٤)، وإذ تأخذ علما بالتصريحات وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة. فإن الجمعية العامة:

١) تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلام، راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، وراغبة في ذلك.

٢) تقرر أن تقبل إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة(٢).

إلا أن إسرائيل رفضت وما زالت ترفض تنفيذ القرار الدولي. وبدلا من موافقتها على عودة اللاجئين، فقد قامت بإبعاد مزيد منهم ومصادرة ممتلكاتهم لأسباب أمنية. ويعود سبب الرفض الإسرائيلي إلى اعتقادها أن اعترافها بـــ «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين يعني إقرارها بمسؤوليتها عن القضية منذ البداية، مما يتوجب عليها تحمل نتائجها.

وبسبب هذا الرفض فقد طالبت لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة- في اجتماعاتها في لوزان عام ١٩٤٩م، وباريس عام ١٩٥١م- إسرائيل بضرورة الموافقة على إعادة توطين عدد محدد من اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي، وأن تقبل بدفع أموال تعويضا عن الممتلكات التي تركوها، إلا أن الرفض الإسرائيلي استمر.

بل إن بن غوريون ربط بين رفض إسرائيل عودة اللاجئين وبين تحقيق السلام مع العرب، وقال مخاطبا مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٩٤٩/٥/٢٩م: «إنه قد يكون من المفيد عدم تحقيق السلام مع العرب لأنه إذا تحقق السلام فإن على إسرائيل أن تسلمهم «أراض هي الآن تحت سيطرتنا وهم لم يستطيعوا أن يحتفظوا بها بالسلاح، ونحن لا يصح أن نتركها لهم بحبر على ورق، كما أنه إذا كنا قد توصلنا إلى حل مع العرب لكان علينا أن نقبل عودة بعض اللاجئين، لأن القرارات الخاصة بعودتهم ما زالت حية في ذاكرة الدول، وقد يعرضون أن نقبل منهم أعدادا نختار ماذا نفعل بها، وبالعكس نحن يهمنا الآن أن يهاجر عدد أكبر من الفلسطينيين خارج البلد حتى يفسحوا المجال لوافدين يهود وصلوا إلى هنا أو في طريقهم إلى الوصول(٣).

- مشروع موسى شاريت

قدمه موسى شاريت وزير خارجية إسرائيل، خلال زيارته للولايات المتحدة في ١٩٥٦/١٢/٦م، ودعا فيه إلى حل قضية اللاجئين بالتعاون مع الدول العربية المجاورة، وأعلن موافقة حكومته على المشاركة في حل قضية اللاجئين، عن طريق جمع الأموال لصندوق التعويضات للاجئين الفلسطينيين دون الاعتراف بحقهم بالعودة.

وجاء في المقترحات التي قدمها ما يلي:

١. موافقة إسرائيل على إجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة بهدف تحسين الأوضاع الأمنية والمواصلات، ولكنها ترفض التفاوض على أساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧م.

٢. استعداد إسرائيل للنظر في موضوع منح الدول العربية حقوق الترانزيت التي تسهل حركة التجارة بين مصر والأردن ولبنان، مقابل أن تحصل إسرائيل على حقوق مماثلة ومشابهة كحقوق النقل البري والجوي.

٣. استعداد إسرائيل أن تمنح الأردن تسهيلات حرة في ميناء حيفا وحقوق الترانزيت الضرورية من أجل الوصول إليه عن طريق البر.

٤. استعداد إسرائيل لجمع الأموال اللازمة من أجل التعويض على اللاجئين الفلسطينيين وقبولها للقرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في إعادة إسكانهم وتوطينهم.

٥. قبول إسرائيل بمشروع تطوير نهر الأردن الذي اقترحه جونستون بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري الأردن واليرموك.

وقدمت إسرائيل مواقف ومشاريع عديدة لإلغاء حق العودة، كالمبادرة التي قدمها ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل في عام ١٩٦٥م، وأعلن فيها استعداد الحكومة الإسرائيلية المساهمة المالية في عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، من دون السماح لهم بالعودة إلى فلسطين.

وقدم شلومو غازيت- الذي شغل وظيفة منسق في الأراضي المحتلة ورئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية- أيضا دراسة مفصلة صادرة

عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في عام ١٩٩٤م بعنوان (قضية اللاجئين)، وقال: إنه باستثناء فترة قصيرة في عام ١٩٤٩م، فإن المسؤولين الإسرائيليين لم يوافقوا على حق العودة للفلسطينيين إلى إسرائيل. وإن الموقف الإسرائيلي كان «واضح جدا، يجب ألا يسمح بحق العودة للفلسطينيين على الإطلاق، وفي أي ظرف كان»؛ لأن عودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة سوف يهدد «الطبيعة اليهودية» لإسرائيل.

ويرى غازيت أن حل قضية اللاجئين لا يعتمد السماح لهم بالعودة، بل يأتي عن طريق توطينهم في الدول العربية وتعويضهم عن أملاكهم التي فقدوها.

وفي إطار مفاوضات الوضع النهائي، يضع غازيت عدة مطالب على إسرائيل أن تطلبها من الجانب الفلسطيني وهي:

- أن يصدروا بيانا يتخلون فيه عن العودة.
- إنهاء عمليات وكالة الغوث- أونروا- في قطاع غزة والضفة الغربية.
- إلغاء الوضع الخاص للاجئين.
- استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وغزة وتأهيلهم.
- تسن السلطة الفلسطينية قانون عودة فلسطيني يسمح بموجبه لأي فلسطيني العودة إلى الكيان الفلسطيني والحصول على الجنسية الفلسطينية.
- وبالمقابل على إسرائيل أن تصدر إقرارا خلقيا تعترف بموجبه بعذاب الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية.

ودعا بلاده إلى المشاركة في تمويل صندوق التعويضات(٤).

وتناول شمعون بيريز، في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» تصوره لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ويرى أنه في حال تطبيق «حق العودة» للفلسطينيين فإن ذلك سوف يزيل الطابع اليهودي لإسرائيل وتصبح ذات أقلية يهودية. ولهذا فهو يقترح حلا على مرحلتين:

الأولى: مرحلة المفاوضات الانتقالية: يتم فيها تحسين ظروف اللاجئين في المخيمات بإقامة مدن وأحياء سكنية محل المخيمات، وعمل بنك معلومات للأغراض الإحصائية للاجئين.

الثانية: مرحلة التسوية الدائمة: تقوم الدول العربية بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. وبما أن معظم اللاجئين يعيشون في الأردن، فقد اقترح بيريز إقامة كونفدرالية أردنية- فلسطينية، لكي يصبح اللاجئون في الدولة الجديدة مواطنين. وطالب بأن تترك حرية الاختيار للاجئين في لبنان أن يختاروا بين العيش في الدولة الكونفدرالية الأردنية- الفلسطينية أو البقاء في لبنان( ).

تبقى إسرائيل الطرف الرئيس الذي له مصلحة في إنكار حق العودة للفلسطينيين، ولكنها لن تستطيع أن تحقق الاستقرار وحماية أمنها من دون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولهذا فإن جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية متفقة في ما بينها على رفض عودة اللاجئين، وتسعى للضغط على الجانب الفلسطيني والعربي لتغيير مواقفها من حق العودة.

ثانيا: المشاريع الأمريكية/ الأوروبية

تنصلت الولايات المتحدة من موافقتها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وسعت إلى إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في

الدول العربية. ونقل عن ممثل شخصي للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت قوله: «إن المنظمة الصهيونية في فلسطين (أي الوكالة اليهودية) قد التزمت ببرنامج واسع، الغاية منه إنشاء دولة يهودية ذات سيادة، تضم فلسطين وربما شرق الأردن، مع احتمال نقل السكان العرب من فلسطين إلى العراق...». واقترح الرئيس الأمريكي مشروعا في عام ١٩٣٦م، بنقل الفلسطينيين إلى خارج فلسطين، متمنيا عدم عودة أي فلسطيني إلى فلسطين، ووضع أسلاك شائكة حتى لا يتمكنوا من العودة(٥).

وقدم دالاس وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ايزنهاور، مشروعا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية عن طريق استصلاح الأراضي في المناطق التي يتواجدون فيها. وإلى حل قضية اللاجئين عن طريق عودة عدد محدود منهم، وأن تدفع إسرائيل تعويضات للاجئين من صندوق تمويلي تشارك فيه الولايات المتحدة. وجاء في المشروع الأمريكي» تقدم إسرائيل تعويضات للاجئين، إلا أن إسرائيل قد تكون عاجزة عن تقديم التعويضات الكافية دون مساعدة من الخارج، فإذا كانت الحالة هكذا، فقد يصار إلى إعطاء قرض مالي لإسرائيل لتمكينها من دفع التعويضات وتشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية»(٦).

– مشروع جونسون

يعتبر مشروع من أهم المقترحات الأمريكية التي دعت إلى حل قضية اللاجئين. وكانت الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس جون كنيدي قد طلبت من الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة كارنجي للسلام

العالمي، بعمل دراسة من أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقدم جونسون مشروعه في ١٩٦٢/١٠/٢م، واقترح ما يلي:

١. يخير كل رب أسرة من اللاجئين بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.

٢. ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم بالأمور التالية:

أ- بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا ما قرر العودة.

ب- كمية أو قيمة التعويضات التي سيحصل عليها في حالة اختياره البقاء حيث هو.

٣. تحسب قيمة التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت في عام ١٩٤٧ــ١٩٤٨م، مضافا إليها الفوائد المستحقة.

٤. تساهم إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.

٥. من حق إسرائيل أجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه.

٦. يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها.

٧. من حق أي دولة الانسحاب من هذا المشروع إذا وجدت فيه تهديدا لمصالحها الحيوية.

٨. يطبق المشروع بصورة تدريجية، كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل تنفيذه.

ومع أن المشروع الأمريكي لم يعترف بحق العودة، إلا أن إسرائيل رفضت المقترح الأمريكي. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها المؤيد لقرار ١٩٤ منذ صدوره حتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، إذ بدأت بعد ذلك، ونتيجة للضغوطات الإسرائيلية بالتوجه نحو دعم وجهة النظر الإسرائيلية الداعية إلى توطين اللاجئين في الدول العربية، وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

واعترف الرئيس الأمريكي الأسبق ريغن- بعد عدوان إسرائيل على لبنان في ١٩٨٢م، وخروج المقاومة الفلسطينية- بأهمية قضية اللاجئين، وأن حرب لبنان أثبتت أن القضية الفلسطينية أكثر من قضية لاجئين، إلا أنه لم يدع إلى حل قضيتهم.

ومن جهة أخرى فإن تقرير بريستول الذي أصدرته المجموعة الأوروبية في تموز/ يوليو ١٩٩٤م، ظهر تغييرا واضحا في اهتمامات الدول الأوروبية من قضية اللاجئين، ولم يعد الاتحاد الأوروبي يركز على ضرورة تنفيذ حق العودة وقرارات الأمم المتحدة كما كان يفعل من قبل. خاصة بعد ما اتفقت منظمة التحرير مع إسرائيل على تأجيل البحث في قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، حسب ما جاء في اتفاقية أوسلو(٧).

ثالثا: المشاريع العربية- الفلسطينية

- مشروع بورقيبة

قدمه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في ١٩٦٥/٤/٢١م، واستند فيه على قرار التقسيم، وركز على النقاط التالية:

١. أن تعيد إسرائيل إلى الدول العربية ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

٢. يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.

٣. تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل لتنتهي حالة الحرب بينهما.

ويلاحظ بأنه المشروع العربي الوحيد آنذاك، ومع ذلك فقد تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الدعوة إلى حل شامل للصراع العربي- الإسرائيلي، ومن دون أن يتطرق إلى قضية حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، حسب القارات الدولية. بل دعا في مشروعه إلى عودتهم للدولة الفلسطينية التي طالب بإنشائها.

وبعد حرب تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣م، بدأت منطقة الشرق الأوسط تسير نحو التسوية أكثر من قبل، ونضجت فكرة المفاوضات عند الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. واتجهت الأطراف المتصارعة إلى الإعلان عن تحولات جذرية في مواقفها نحو السلام، وبشكل خاص منذ بداية التسعينيات. وبدأ الحديث عن مفاوضات مباشرة لأول مرة بين الدول العربية وإسرائيل، وعن احتمال تحقيق تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي. ولم يكن من نصيب قضية اللاجئين الكثير، إذ تراجعت في سلم أولويات القضايا المتنازع عليها، وإن استمرت كمطلب عربي وفلسطيني.

ولم تتطرق اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨م، بين مصر وإسرائيل، إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين، بل تحدثت عن النازحين فقط. إذ دعت الوثيقة الأولى، إلى تشكيل لجنة خلال الفترة الانتقالية من ممثلين عن مصر

وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي، من أجل الاتفاق على وسائل السماح بإدخال الذين شردوا من الضفة وغزة سنة ١٩٦٧م، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب أو الإخلال بالأمن. وأن تقوم مصر وإسرائيل مع بعض الأطراف الأخرى المعنية بإجراءات يتفق عليها للتنفيذ العادل والعاجل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

وأحدثت مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية- بالإعلان عن دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الجزائر عام ١٩٨٨م- تغييرا كبيرا في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ وافقت المنظمة، ولأول مرة، على الاعتراف بإسرائيل بشكل صريح وعلني دون ربط ذلك بحل قضية اللاجئين. وعرض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٩٨٨/١٢/١٣م مبادرة سلام فلسطينية من ثلاث نقاط:

١. اجتماع اللجنة التمهيدية للمؤتمر الدولي استنادا إلى مبادرة غورباتشوف- ميتران.
٢. وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة مؤقتة.
٣. حل شامل بين إسرائيل وفلسطين والبلدان العربية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨.

وفي اليوم التالي أعلن عرفات- بناءً على طلب من الولايات المتحدة- أن منظمة التحرير «تخلت عن الإرهاب، وأنها تعترف بحق إسرائيل في الوجود».

ويلاحظ بأن موقف منظمة التحرير قد اهتم بقضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة أكثر من اهتمامه بقضية اللاجئين، إذ لم يتطرق المشروع

الفلسطيني إلى قضية اللاجئين. ولكن سرعان ما عادت منظمة التحرير إلى إثارة قضية اللاجئين في المشروع الفلسطيني الجديد الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دوره انعقاده العشرين في الجزائر في ١٩٩١/٩/٢٨م، بموافقة ٢٥٦ صوتا ومعارضة ٦٨ وامتناع ١٢، الذي مهد الطريق أمام مشاركتها في مؤتمر مدريد بعد شهر من موافقة المجلس.

رابعا: المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الثنائية

– المقترحات الرسمية

• مؤتمر مدريد

اعتبر تشكيل لجنة خاصة للاجئين بعد مؤتمر مدريد، تطورا مهما من أجل إيجاد حل لقضية اللاجئين، على أساس أن مؤتمر مدريد لم يتطرق لتلك القضية. إلا أن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، كان هو المرجعية الأساسية للمؤتمر. وعقدت لجنة اللاجئين عدة اجتماعات (في موسكو، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢م، وأوتاوا، أيار/ مايو وتشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٢م، وأوسلو، أيار/ مايو ١٩٩٣م، وتونس، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٣م، والقاهرة، أيار/ مايو ١٩٩٤م، وإيطاليا، كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٤م، وجنيف– سويسرا، كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٥م) وعقد الاجتماع الأخير في أوتاوا– كندا في كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٩م. ونوقشت في تلك الاجتماعات ستة مواضيع رئيسية، تمخضت عن تشكيل ست لجان، وهي: لجنة شمل العائلات، مسؤولة عنها فرنسا. وقواعد تنمية المعلومات

عن اللاجئين ــ النرويج، وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل ــ الولايات المتحدة، والصحة العامة ــ إيطاليا، رخاء ورفاهية الأطفال ــ السويد، والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ــ الاتحاد الأوروبي. إلى جانب التركيز على أن يضمن البيان الختامي لاجتماعات اللجنة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وعلى أن لا تؤثر الاجتماعات على مباحثات الوضع النهائي للاجئين(٨).

ولم تتحقق نتائج ملموسة في هذه المواضيع سوى بموضوع لمّ شمل العائلات، إذ وافقت إسرائيل على البحث في لمّ شمل ألفي عائلة بدلا من ألف (أو ستة آلاف شخص). وسبب رفضها زيادة العدد أكثر من ذلك هو اعتقادها بأن لم شمل العائلة هو عبارة عن «حق العودة» بشكل غير مباشر، وهو ما ترفضه. ولكنها أصرت في الاجتماعات أن تبحث في قضايا لم شمل عائلات النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس من إسرائيل.

ويلاحظ بأن اجتماعات لجنة مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، قد تحولت من الاهتمام في البحث في إيجاد حل لقضية اللاجئين حسب القرارات الدولية (حق العودة – قرار ١٩٤)، كما كانت عليه في البداية عند تشكيلها، إلى البحث في تقديم مساعدات للاجئين في أماكن تواجدهم والتخفيف عنهم. أي من النظر إلى قضية اللاجئين من منظور سياسي إلى منظور إنساني، وهذا يدل على أن لجنة اللاجئين التابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف، قد فقدت أهميتها. كما أن الدول الأوروبية قد بدأت تميل إلى دعم قضية اللاجئين من الجوانب الإنسانية بدلا من الجوانب السياسية. مما

أدى إلى تهميش قضية حق العودة والاهتمام بقضية الدعم المالي والصحي والاجتماعي للاجئين. علما من أن الجانب الفلسطيني والعربي كانا يريدان أن يكون الدعم الإنساني موازيا لاستمرار المطالبة بحق العودة وليس بديلا عنه. وأن يكون تحسين ظروف اللاجئين لا يقلل من المحافظة على وضعهم القانوني (حق العودة والتعويض).

• اتفاق أوسلو

ترك اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣م، قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، إذ نصت المادة الخامسة ــ الفقرة الثالثة على ما يلي: «من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك»(٩).

ولم يرد ذكر اللاجئين إلا مرة واحدة في الاتفاق المكون من سبع عشرة مادة وخمسة ملاحق. ويعتبر ذلك تنازلا مهما من قبل الجانب الفلسطيني عن قضية اللاجئين، عرض هذه القضية، إلى فقدانها الزخم والأهمية التي كانت تتمتع بها من قبل. وهو ما فسره البعض بأن ترك قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من دون أن يكون هناك سند قانوني كقرار ١٩٤ ترتكز عليه المفاوضات النهائية، يعني احتمال حل قضية اللاجئين ضمن معايير وخطط جديدة من الممكن أن تفرضها إسرائيل على المفاوض الفلسطيني في المفاوضات النهائية، لن تكون في مصلحة اللاجئ الفلسطيني ولا حقه في العودة(١٠).

كما أن اتفاق جدول أعمال المفاوضات على المسار الأردني ـــ الإسرائيلي الذي وقع في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٤م، دعا إلى «تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل». واشتمل اتفاق المبادئ الأردني ـــ الإسرائيلي، على تسعة بنود، تناول البند الرابع قضية اللاجئين والمهجرين، ونص على ما يلي: «اللاجئون والمهجرون: الوصول إلى حل عادل متفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والمهجرين وفقا للقانون الدولي». كما جاء في المادة الثامنة في المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية «وأن الطرفين سيسعيان إلى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنا على الصعيد الثنائي، وإلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة وضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين، والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين». كما دعت الفقرة (٨/٣/ب) من الاتفاق إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين، «من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في مضمار توطينهم»( ).

و لم تغير الاتفاقيات العربية والفلسطينية مع إسرائيل في الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، بل زاد في تصلب موقفها الرافض. وفي بيان حكومة نتنياهو في الكنيست في ١٩٩٦/٦/١٧م، أعلنت حكومة الليكود أنها «ستعارض حق العودة للسكان العرب إلى أي جزء من أرض إسرائيل يقع غربي نهر الأردن»(١١). وهذا يعني رفض عودة اللاجئين والنازحين أيضا. كما أن باراك، رئيس الحكومة الإسرائيلية، أكد عشية مشاركته في

مفاوضات كامب ديفيد الثانية مع السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٠م، على رفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.

وعلى الرغم من الموقف المعلن للسلطة الوطنية الفلسطينية من قضية اللاجئين المطالب بحق العودة للاجئين حسب قرار ١٩٤، إلا أنها كما يبدو، عدلت موقفها، وطرحت خلال المفاوضات مع الإسرائيليين، ثلاث قضايا إجرائية: الاعتراف بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية لإسرائيل عن قضية اللاجئين، وهو ما لم تنص علية قرارات الأمم المتحدة. والاعتراف المبدئي بحق العودة للاجئين وإن لم يكن ذلك عمليا. ودفع تعويضات عن ممتلكاتهم التي تركوها ورائهم في الوقت الذي يعيشون فيه في ظروف اقتصادية صعبة.

• مؤتمر أنابوليس

أصرت إسرائيل قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس في نهاية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م وخلاله على أن تحصل على اعتراف فلسطيني بأنها دولة لليهود، مما يعني إغلاق باب العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم المحتلة منذ عام ١٩٤٨م، وتمهيدا لطرد عرب إسرائيل. وأكد أولمرت رئيس حكومة إسرائيل أن أي مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بعد أنابوليس ستعتمد على اعتراف الفلسطينيين بدولة «إسرائيل» دولة للشعب اليهودي، أي أن تكون «دولة يهودية خالصة» بما يعني إنهاء حق العودة نهائياً، لأنه بهذا الاعتراف لن يكون لأي فلسطيني حق العودة في دولة أضحت «يهودية خالصة» باعتراف السلطة الفلسطينية.

- المقترحات غير الرسمية

أصدرت مجموعة من الشخصيات الفلسطينية والإسرائيلية برعاية وزارة الخارجية السويسرية وثيقة جنيف في الأول من تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م. وعرفت الوثيقة باسم ياسر عبد ربه، وزير الإعلام الفلسطيني السابق، ويوسي بيلين وزير العدل الإسرائيلي السابق. وألغت وثيقة جنيف حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، من خلال منح إسرائيل حق الاعتراض على أي مطلب بالعودة إلى داخل إسرائيل(١٢).

كما أصدرت مجموعة فلسطينية- إسرائيلية وثيقة (إكس أن بروفانس) ألغت فيها حق العودة. ومثّل الجانبَ الفلسطيني صائب بامية/ المستشار الاقتصادي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وعن الجانب الإسرائيلي البروفيسور أرييه أرنون والجنرال عاموس غلعاد. واعتبرت صحيفة هآرتس التي نشرت الوثيقة أنها وضعت في فرنسا في مدينة (إكس- آن- بروفانس) بعد مناقشات مطولة. وبحسب الوثيقة فإنها بحثت في قضية التعويضات التي يمكن أن تقدم للاجئين الفلسطينيين بدلا من تمسكهم بحق العودة. ووضعت الوثيقة بعض الأرقام لحل قضية التعويضات تصل إلى ٥٥-٨٥ مليار دولار، بمعدل ١٤-٢١ ألف دولار لكل لاجئ. أما المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة، البروفيسور منوئيل تراختنبيرغ الذي شارك في الاجتماع المذكور، فقد صرح لصحيفة هآرتس بأنه أحس للمرة الأولى بأن مشكلة اللاجئين ليست بهذه الفظاعة. وبحسبه فإذا كان بإمكان الإسرائيليين والفلسطينيين الجلوس براحة في غرفة واحدة لمناقشة البدائل، فمن الممكن مناقشة مواضيع

مشحونة أكثر. وأضاف أن أهمية وثيقة (إكس أن بروفانس) ليست في المعطيات الاقتصادية، وإنما بمجرد قدرة الطرفين على ترجمة لغة الإجحاف والحقوق التاريخية إلى لغة اقتصادية عملية، على حد قوله.

وكانت المجموعة الفلسطينية- الإسرائيلية قد تشكلت قبل ٥ سنوات بدعم من البروفيسور اليهودي الفرنسي زيلبر بنحيون. وتم تمويل نشاط المجموعة من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وجهات من مرساي وجنوب فرنسا، بالتنسيق مع مركز «بيرس للسلام» ومعهد الدراسات «داتا» في بيت لحم، وجامعة «بول سزان» في مرسيليا.

وبموجب المشروع فإن أعضاء المجموعة يقترحون أن يتمكن اللاجئون من الاختيار بين عدة بدائل: توطينهم في أماكن جديدة، ترميم أماكن السكن الحالية وتوطينهم فيها، تعويض بالأموال أو الممتلكات، أو العودة إلى منطقة يتم تحويلها إلى فلسطين في إطار تبادل مناطق مع إسرائيل. وبحسب وثيقة (إكس أن بروفانس)، فكل لاجئ يستطيع الاختيار بين البدائل، ويتم الاتفاق على إطار زمني لإنهاء العملية، تحت مراقبة وكالة دولية يتم تشكيلها لذلك. وتكون هذه الوكالة مسؤولة عن خيارات اللاجئين ويكون الاتفاق بين الدولتين الذي يضع القيود على الانتقال من مكان إلى آخر بالتنسيق.

وجاء أن تكلفة التوطين تصل إلى ٨-١٩ مليار دولار، وتتعلق بعدد اللاجئين الذين يختارون هذه الإمكانية. أما تكلفة الترميم والتطوير فتصل إلى ١٠-١٤ مليار دولار، وهي أيضا متعلقة بعدد اللاجئين الذين يختارون هذه الإمكانية(١٣).

وأصدرت مجموعة أخرى بمشاركة سري نسيبة وزياد أبو زياد (الأول

حمل ملف القدس بعد فيصل الحسيني والثاني محام شغل منصب وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية) وإسرائيليين من مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، وشخصيات عامة وأكاديمية فلسطينية وإسرائيلية، وثيقة تتناول قضيتي القدس واللاجئين. واقترحت عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي الختام، ليس بالضرورة أن تنجح محاولات بعض الأطراف تغيير مواقفها من حق العودة، إذا أصر الفلسطينيون على عدم التنازل عنه. لأن المقاومة الفلسطينية التي بدأت قبل أكثر من نصف قرن، كان اللاجئون الفلسطينيون وقودها وعمادها. وأن منظمة التحرير الفلسطينية، التي قامت في عام ١٩٦٤م من أجل تحقيق هدفين أساسيين: تحرير الوطن المغتصب منذ عام ١٩٤٨م، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها. وهذان الهدفان تراجعا في السنوات الأخيرة، إذ اهتمت التسوية السلمية في الشرق الأوسط، منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي على الدول العربية الذي تعرضت له في عام ١٩٦٧. علما بأن أي تسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الإسرائيلي، لا تساهم في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين لن يكتب لها النجاح، لأن قضية اللاجئين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وبقاء المخيمات الفلسطينية بعد التسوية، يعني وجود الشاهد على ارتكاب الجريمة التي لحقت بالشعب الفلسطيني. وإسرائيل التي ترفض الاعتراف بمسئوليتها عن وجود المشكلة، تريد حلها خارج حدودها، لكي لا يؤثر ذلك على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى

المناطق التي طردوا منها في فلسطين حسب القرارات الدولية.

وإذا كانت توجد بعض المشاريع التي تريد إلغاء حق العودة التي تناولتها الورقة، فإن هناك قرارات ومشاريع عديدة طالبت باحترام حق العودة، وبضرورة حل قضيتهم وعودتهم إلى ديارهم. وإن عدم نجاح تلك المشاريع- للآن- لن يؤثر على مستقبل حق العودة، لأن مشكلة اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية، ومن دون حلها حلا عادلا لن يكتب لأي تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي النجاح والاستمرار.

جدول يمثل إلغاء حق العودة اللاجئين في القرارات والمشاريع الدولية

القرارات الدولية ومشاريع التسوية	موقع قضية اللاجئين في القرارات الدولية ومشاريع التسوية
مشروع دلس/١٩٥٥م	ـــ توطين اللاجئين في الدول العربية. ـــ وعودة عدد محدد من اللاجئين إلى ديارهم.
مشروع جونسون/لا١٩٦٢م	ـــ العودة أو التعويض. ـــ واندماج العائد في المجتمع الإسرائيلي. ـــ تحسب قيمة التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت في عام ١٩٤٨/١٩٤٧م، مضافا إليها الفوائد المستحقة. ـــ تساهم إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى في توفير الأموال لدفع التعويضات. ـــ من حق إسرائيل أجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه. ـــ يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها. ـــ من حق أي دولة الانسحاب من المشروع إذا وجدت فيه تهديدا لمصالحها الحيوية.
مشروع موسى شاريت/١٩٥٦م	ـــ استعداد إسرائيل لجمع الأموال اللازمة من اجل التعويض على اللاجئين الفلسطينيين. ـــ قبول للقرض الأمريكي من أجل المساهمة في إعادة إسكان اللاجئين وتوطينهم.
مشروع بورقيبة/١٩٦٥م	ـــ عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم.
مشروع أبا إيبان/١٩٦٨م	ـــ عقد مؤتمر تحضره دول الشرق الأوسط والدول المساهمة في إغاثة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم ، من أجل العمل على دمجهم في المجتمعات الموجودين فيها.

مشروع السلام المصري/١٩٧١م	ــ توافق مصر على السماح لإسرائيل بالمرور في قناة السويس عندما يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
مشروع كارتر/١٩٧٧م	ــ تأمين وطن « Home Land » للشعب الفلسطيني. ــ على الدول العربية حل القضية الفلسطينية.
اتفاقيات كامب ديفيد/١٩٧٨م	ــ تضع مصر وإسرائيل مع بعض الأطراف المعنية إجراءات يتفق عليها للتنفيذ العادل والعاجل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.
بيان البندقية الأوروبي/١٩٨٠م	ــ عدم اعتبار المشكلة الفلسطينية على أساس أنها مشكلة لاجئين فقط.
مبادرة ريغن /١٩٨٢م	ــ توافق الولايات المتحدة مع الشعور الفلسطيني السائد بقوة عندهم بأن قضيتهم هي أكثر من مسألة لاجئين.
مؤتمر مدريد/١٩٩١م	ــ تشكيل لجنة العمل الخاصة باللاجئين.
اتفاقية أوسلو/١٩٩٣م	ــ تأجيل قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات.
معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية/١٩٩٤م	ــ الوصول إلى حل عادل متفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والمهجرين وفقا للقانون الدولي .وأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية .والتخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن مشكلة اللاجئين على الصعيد الثنائي ، وإلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة وضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين ،والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين.ــ تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في توطينهم .

* المصادر

١. الزرو، نواف، اللاجئون الفلسطينيون، قضية وطن وشعب، عمان، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ٢٠٠٠م، ص٢١

٢. طعمة، جورج، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربي- الإسرائيلي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥م، ص٢١

٣. هيكل، محمد حسنين، وثائق إسرائيلية، مجلة وجهات نظر، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٠م، ص٦.

٤. غازيت، شلومو، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥م، ص٨٦.

٥. بيريس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، عمان، دار الجليل، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٨٥- ١٨٨.

٦. الخالدي، وليد، السنة الخمسون بعد قرار التقسيم، جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٧/١١/٢٩م، وعلوان، محمد، اللاجئون الفلسطينيون: الحق في العودة، بحث قدم في ندوة مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، ١٩٩٩/١٢/٦م، ص٣.

٧. الهور، منير، والموسى، طارق، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧- ١٩٨٢م) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م، ص٥١.

٨. المرجع السابق، ص٥٢-٦٣.

٩. تماري، سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦م، ص ١٥٠.

١٠. نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو، عمان، الأهلية، ١٩٩٥م، ص٣٣١.

١١. Arzt, Donna E , Refugees into Citizens, A Council on Foreign Relations Book , New York ,١٩٩٦, P. ٦٨ .

١٢. صقر، محمد وآخرون، المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية دراسة وتحليل، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤م، ص . ٣٢- ٣٥

١٣. جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٦/٦/١٨م.

١٤. Http://www.swissinfo.com

١٥. هاشم حمدان، عرب ٤٨، ٢٠٠٧/١١/٢٤م.

سياسات إسرائيل في الترحيل والإحلال لإلغاء حق العودة*

مقدمة

ليس عبثاً أننا نشهد منذ سنوات عديدة حملات إسرائيلية- أمريكية متلاحقة في قضية قراري التقسيم وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وصلت إلى ذروتها في وعد بوش لشارون في نيسان/٢٠٠٤م، وما تزال تلك الحملات مستمرة بلا هوادة، خاصة من أقطاب الكيان الإسرائيلي، وعلى نحو سافر كلما تحركت عملية السلام المزعوم.

إن كانت خريطة الطريق السياسية السلامية ووسائل الإعلام المختلفة التي غطتها بكثافة مذهلة آنذاك، قد أجّلت- كسابقاتها من مشاريع التسوية- القضايا الفلسطينية الجوهرية وفي مقدمتها «حق العودة للاجئين الفلسطينيين» الذين أصبح عددهم اليوم أكثر من خمسة ملايين لاجئ موزعين على مختلف الدول وفي شتى الأصقاع، فإن الزعماء الإسرائيليين لم يهدؤوا في الوقت نفسه ساعة، ولم يفوّتوا مناسبة إلا وأعلنوا فيها رفضهم المطلق لإمكانية العودة لملايين اللاجئين، فضلا عن مناقشة القرار (١٩٤).

لعل الإجماع السياسي الإسرائيلي الأخير- عشية أنابوليس حول ضرورة الاعتراف الفلسطيني العربي بيهودية إسرائيل وإصرار أقطاب إسرائيل على أن ذلك الاعتراف يعتبر «نقطة الانطلاق للمفاوضات»- إنما يشكل ذروة الهجوم

* **نواف الزرو**، كاتب صحفي وباحث، ومحرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة الدستور الأردنية.

الابتزازي على حق العودة بهدف شطبه، وعلى فلسطين كلها من بحرها إلى نهرها بغية تهويدها وبالشرعيات كلها: الفلسطينية والعربية والدولية.

إن التصريحات التي أدلى بها شارون- الذي تسير حكومة أولمرت على طريقه- في الخطاب الذي ألقاه يوم الأحد ٢٠٠٣/٦/٨م أمام مركز حزب الليكود في تل أبيب، كان قد أسقط ما تبقى من الأوهام الفلسطينية والعربية حول الاستعدادات الإسرائيلية على هذا الصعيد. فقد أعلن بمنتهى الوضوح: «لن نسمح بعودة لاجئ واحد إلى إسرائيل» مؤكداً بذلك أهم ما جاء في بيانه وبيان الرئيس الأمريكي بوش في العقبة (يوم ٢٠٠٣/٦/٤م) حول الدولة اليهودية التي تشطب- في الجوهر- حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتشطب أيضاً الوجود العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ينطوي هذا على جملة لا حصر لها من الأسئلة والتساؤلات والدلالات حول جوهر قضية اللاجئين وحق العودة وحول النكبة أيضاً، وحول السياسة الإسرائيلية التي ترفض رفضاً مطلقاً مناقشة مسألة العودة لـ (٤٠) ألف لاجئ فلسطيني حسب مقترحات فرنسية.

يمكننا في هذا السياق تحديداً تثبيت حقيقة كبرى، رافقتنا على مدى سنوات الصراع العربي- الإسرائيلي الماضية، هي أن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة تشكل جوهر الصراع المستمر منذ نحو ستين عاماً، وإن اللاجئين هم جوهر النكبة الفلسطينية ومضمونها ومادتها، وإن قضيتهم هي قضية وطن وشعب وتاريخ وحضارة وتراث وحاضر ومستقبل.

تشكل النكبة وقضية اللاجئين في العقل والوعي الفلسطينيين جزءاً مركزياً من الشخصية الفلسطينية، وليس من الذاكرة فقط، أي إن الفلسطيني المنكوب اللاجىء هو أيضاً السياسي والثقافي والاقتصادي. ولأن اللاجئ الفلسطيني هو الأساس حتى اليوم، فلا يمكن الفصل عملياً بينه وبين النكبة المستمرة إلا بمعالجة النكبة ذاتها وحل مشكلتها.

الحاصل اليوم أيضا أن قضية اللاجئين والنكبة غدت نكبات صغيرة وكبيرة متلاحقة متصلة، فالحرب الإسرائيلية على الشعب العربي الفلسطيني شهدت وما تزال في هذه المرحلة مجازر دموية جماعية وفردية بشعة ضد نساء الفلسطينيين وشيوخهم وأطفالهم وشبانهم، وهي مجازر مفتوحة لا نهاية لها، في الوقت الذي تشهد فيه فلسطين في الضفة والقطاع على نحو خاص حملات حربية اقتلاعية متصلة من الاجتياحات والعمليات العسكرية التدميرية المنهجية ضد البنى التحتية الفلسطينية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وهي حملات قتل مكثف وتدمير شامل تشنها دولة الاحتلال، وتحمل في طياتها بعدا يتعلق بالوجود والإلغاء السياسي والحقوقي وإلانساني للآخر العربي الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وحق العودة وإقامة الدولة.

– الخطاب الإعلامي الإسرائيلي في قضية اللاجئين وحق العودة

إن الذي يجري في المشهد الفلسطيني هو المضمون الحقيقي للاستراتيجيات الإسرائيلية تجاه قضية النكبة واللاجئين، فمنذ البدايات الأولى لنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب نكبة ١٩٤٨م تبنت القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية سياسة ومنهجية واضحة راسخة وخطابا إعلاميا سافرا لم يتغير حتى يومنا هذا، ملخصه رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين

رفضاً مطلقاً، والعمل على تصفية هذه القضية التي يجمع الإسرائيليون جميعا على أنها تهدد دولتهم استراتيجياً.

من هنا تعامل الإسرائيليون- وما يزالون- سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا مع قضية اللاجئين باعتبارها أخطر ملف خلّفته حرب ١٩٤٨م، وباعتبارها قضية تثير الرعب وهواجس الأمن والخوف على مستقبل الدولة الإسرائيلية، ولذلك يصعب أن نرى مسؤولاً إسرائيلياً مستعداً لإرخاء أذنه لبحث مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإنما الإصغاء فقط لبحث كيفية توطين اللاجئين والانتهاء منها مرة واحدة وإلى الأبد.

لا بأس إذن، في أن نؤكد من البداية أن الخريطة السياسية الإسرائيلية برمتها، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الحاخام إلى ميرتس، ومن أصغر جندي إلى الجنرال، ترفض مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين، و لم يطرأ- على مدى السنوات الماضية، ومنها سنوات المفاوضات السياسية العقيمة وصولاً إلى خريطة الطريق التي تبنتها الأطراف المعنية بالتسوية- أي تغير في التثقيف السياسي والأيديولوجي الإسرائيلي تجاه حق العودة للاجئين، ولا في النظرة الإنسانية- وليست السياسية- لهؤلاء اللاجئين، ولا في وسائل الإعلام.

فالمجتمع الإسرائيلي الذي أقيم على الحراب والإرهاب لم يشهد أي تغير يمكن أن نتوقف عنده في هذه المسألة، وإن كانت هناك بعض الكتابات أو الأصوات الفردية النائية- هنا أو هناك- والتي خُنِقت أو اختنقت في مهدها، والتي طالبت بمنح الفلسطينيين حق العودة كما لليهود حق العودة.

– يوميات يوسف فايس منذ البدايات

لقد استند الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ البدايات الاولى إلى كم هائل متراكم من الأدبيات والتصريحات السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتصلة منذ تاريخ القضية.

لعل أخطر معلومة لها صلة بالموقف الإسرائيلي وبفايس هي التي وثقها الدكتور إيليا زريق في دراسته «اللاجئون الفلسطينيون والعملية السياسية»–الدستور الأردنية ١٩٩٧/٩/٢٨م- إذ قال: «في الخامس من حزيران ١٩٤٨م التقى يوسف فايس، مدير الصندوق القومي اليهودي، ديفيد بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل، واقترح خطة عملية تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مساكنهم، اشتملت على خلق حقائق تعمل على استحالة عودة اللاجئين، هي:

١. تدمير أكبر عدد ممكن من القرى العربية بعمليات عسكرية.
٢. منع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة، بما في ذلك الزراعة والحصاد.
٣. الحيلولة دون قيام فراغ، بجعل اليهود يستوطنون في عدد من المدن والقرى العربية المهجورة.
٤. إصدار قوانين تمنع عودة اللاجئين.
٥. النهوض بحملة دعاية تمنع عودة اللاجئين.
٦. مساعدة الدول العربية في استيعاب اللاجئين.

وقد وافق بن غوريون على مكونات الخطة كلها باستثناء بندها الأخير، الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته، لكنه ناقش الخطة بتفصيل أكثر في

اجتماع عقد في ٢٦ آب ١٩٤٨م، إذ أعلن أنه ينبغي ألا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة لأنهم سيؤلفون طابوراً خامساً، وأن على الدول العربية أن ترعى شؤونهم، وعلى إسرائيل ألا تذعن لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية إن حدث ذلك، وإذا أُجبِرت إسرائيل على إعادة اللاجئين فإنها تسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن الحِرَفيين، لكنها لا تسمح أبداً بعودة أي من القرويين.

بعد ذلك بأسابيع رفض أول وزير خارجية لإسرائيل، موشيه شرتوك (شاريت لاحقاً) عبر وسائل الإعلام، توصيات الكونت فولك برنادوت بعودة اللاجئين، وكان برنادوت وسيط الأمم المتحدة الذي انتدب إلى فلسطين للتوصل إلى تسوية سلمية فيها، ولضمان أمن سكانها وسلامتهم (في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦، الملحق٢، بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨م).

كانت الخطة- كما هو واضح من بنودها- تعكس العقلية والمنهجية الإسرائيلية إزاء موضوع اللاجئين الفلسطينيين، ولم تكن كافة السياسات والإعلامية الرسمية الإسرائيلية إلا تكريساً وتطبيقاً لها.

لقد تمادى الموقف الإسرائيلي وتطاول وتجاوز كل القوانين والمواثيق والخطوط الحمراء بمطالبته الفلسطينيين بالتنازل عن حق العودة إذا أرادوا التوصل إلى تسوية سياسية.

- خريطة المواقف الإسرائيلية في وسائل الإعلام

كان الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي الجنرال احتياط شلومو غازيت قد عبر عن هذه المواقف تماماً، وهي عملياً مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حينما كتب في صحيفة معاريف الإسرائيلية ١٩٩٢/٥/١٢م قائلاً:

«كل من يريد حلاً للنـــزاع الإسرائيلي– العربي يعرف جيداً أنه لن يكون هناك أي حل حقيقي إذا لم يحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، يوجد في المنطقة ملايين اللاجئين ظلوا دون بيت أو محل منذ ١٩٤٨م، وهؤلاء ضحايا الحرب وضحايا التحريض السياسي العربي الداعي لعدم الاستجابة لأي مشروع يحل مشكلتهم وينقذهم من ضائقتهم خارج إسرائيل، فحتى لو تمكنا من حل كل المشاكل الثنائية التي يجري بحثها في اللجنة الإسرائيلية– الأردنية– الفلسطينية، أو بيننا وبين السوريين أو اللبنانيين، فلن نعالج النـــزاع علاجاً حقيقياً؛ لأن مسألة اللاجئين ستعود للظهور وتشكل بؤرة لتشويش أي تفاهم واتفاق، ولا يمكن أيضا إيجاد حل لهذه المسألة دون تنازل فلسطيني عن موضوع تحول خلال السنين إلى موضوع حساس جداً من ناحية سياسية وعقائدية وعاطفية، وهو موضوع حق العودة. إن تنازلاً عربياً– فلسطينياً في هذه النقطة، سيعتبر دليلاً قاطعاً على تسليم الجانب العربي بوجود إسرائيل ويأسهم من إمكانية تصفيتها، وهذه هي الخطوة الوحيدة التي يمكن بوساطتها امتحان النوايا العربية– الفلسطينية، هذا هو الموضوع الوحيد الذي يتطلب عملاً عربياً مهماً وفورياً وإعلاناً يسلم بالتنازل عن حق العودة، وإزالة مخيمات اللاجئين، وإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وإلغاء مكانة اللاجئ، وتنفيذ مشروع عربي دولي لتوطين اللاجئين وإصلاح أحوالهم».

وفي مقاله نشرتها صحيفة معاريف في ١٩٨٩/١/٦م، عبر كاتبها عاموس جلبوع– وهو باحث استراتيجي أيضاً– عن ذات الفحوى والبعد، إذ قال:

«إن حق العودة للفلسطينيين يعني وبشكل واضح نهاية الدولة الصهيونية».

اشترط موشيه شاحاك وزير الطاقة الإسرائيلي في السياق ذاته في حينه «التنازل الفلسطيني عن حق العودة، ووقف الإرهاب شرطا للدخول في مفاوضات» ؛ ذلك لأن هذا الحق- كما قال أروي أفنيري أحد أبرز أقطاب معسكر السلام الإسرائيلي في مقالة له نشرت في مجلة هعولام هزية في ١٩٩٠/٢/٧م- «يثير الرعب لدى الإسرائيليين».

لذلك أيضاً كتب عدد من السياسيين والباحثين الإسرائيليين- ومنهم د. يوحنان بادر- في معاريف ١٩٩٩/٣/٢٠م متسائلين: «من سيوافق من الإسرائيليين على حق العودة للاجئين الفلسطينيين». وكتب جدعون ليفي في هآرتس ١٩٩٧/٨/١٧م عن رعب العودة قائلاً: «طالما يطرح الفلسطيني موضوع حق العودة فإن الإسرائيلي يشير قائلاً: ها هو الدليل القاطع بأنْ لا حل للنزاع، وأنه ليس هناك من نتحدث معه، فهم يريدون يافا...».

بينما يرجع الدكتور زريق الموقف الإسرائيلي إلى أسباب إنثروبولوجية اجتماعية إلى حد كبير، تركز الحل باتجاه واحد هو «حل مسألة اللاجئين بالتوطين». وكشف الباحث الإسرائيلي المعروف ميرون بنفنستي في صحيفة هآرتس ١٩٩٩/٧/٨م النقاب عن: «أن ردود الفعل الإسرائيلية الغاضبة في موضوع حق العودة تنبع من أسباب نفسية؛ لأن كافة التوقعات تشير إلى أن الفلسطينيين سيتحولون إلى أغلبية، حتى دون عودة اللاجئين»، وربط بنفنستي المشكلة بالتوازنات الديموغرافية.

لذلك- واستناداً إلى جملة أخرى من الأدبيات والكتابات الإسرائيلية

حول مشكلة التوازنات الديموغرافية- فإننا لا بد أن نأخذ الهواجس والمخاوف الديموغرافية الإسرائيلية في خلفيات مواقفهم في الحسابات إزاء مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

- الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التصفوية

هذا هو الموقف الرسمي الإسرائيلي- وموقف الشارع الإسرائيلي أيضا- من قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فالسياسة الرسمية والإعلامية الإسرائيلية منذ قيام الدولة الإسرائيلية لم تَكِلَّ أو تَمِلَّ أو تتوقف عن سياسة المصادرات والاستيطان والتهويد والطرد والإحلال عبر مختلف وسائل الإرهاب أو الترغيب، وإنها لم تتوقف في الوقت ذاته عن رسم الأفكار والمقترحات والمشاريع الرامية إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وتصفيتها باعتبارها الأهم والأخطر والأكثر حساسية وديمومة وتفجراً من بين كافة القضايا الفلسطينية الكبيرة الجوهرية.

تنافس الإسرائيليون، على مدى أكثر من نصف قرن، على طرح الأفكار والمقترحات والمشاريع التصفوية التوطينية- على وجه الحصر- للاجئين الفلسطينيين، وقد بلغت كماً كبيراً، تجاوز عشرين خطة إسرائيلية رسمية، إضافة إلى عدد كبير من الأفكار غير الرسمية التي لا تسعفنا هذه الدراسة المكثفة باستعراضها، لذلك ارتأينا أن نكثف طرح الأفكار والمقترحات والمشاريع الإسرائيلية في أبرزها وأهمها وأخطرها وأكثرها جدية وشرحاً للسياسة الإسرائيلية الحقيقية، وللنوايا المبيتة لتصفية هذه القضية الكبيرة التي حرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية دائما على الترويج لها.

• مشروع شاريت

كان هناك مشروع وزير خارجية إسرائيل في حينه موشيه شاريت الذي أعلن عن موافقة حكومته على المشاركة في حل قضية اللاجئين عن طريق جمع الأموال لتعويض اللاجئين الفلسطينيين، وقدم المقترحات للولايات المتحدة في ١٩٥٦/١٢/١٩م.

• مشروع ليفي أشكول

في ١٩٦٥/٥/١٧م عرض ليفي أشكول رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك مشروعاً أمام الكنيست يتكون من عدة نقاط، تضمَّن البند السادس منها النص التالي الخاص باللاجئين:

«يتم توجيه جزء من الموارد للمنطقة الضخمة باتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (أي في الدول العربية)، وإسرائيل على استعدد للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية التوطين».

• لجنة البروفيسورات

في ١٩٦٧/٧/٢٣م شكل رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ليفي أشكول لجنة لتصفية القضية الفلسطينية بعد احتلال ١٩٦٧م، وتصفية ملف اللاجئين بشكل خاص، وقد أطلق على تلك اللجنة اسم لجنة البروفسورات، وهم أربيه ديبورتسكي، وشموئيل أيزنشتات، ودان تبنكين.

أعد هؤلاء خطة سرية شاملة، وشكلوا لجنة باسم شؤون توطين اللاجئين الفلسطينيين، وتأهيلهم من خلال نقلهم إلى مواقع جديدة في سيناء أو تهجيرهم للخارج، غير أن الخطة لم تنفذ لأسباب عديدة.

ثم جاء وزير الخارجية أبا إيبان في ١٩٦٨/١٠/٨م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقدّم المشروع الإسرائيلي الشامل لحل الصراع العربي– الإسرائيلي المكون من عشر نقاط، تطرق فيها إلى قضية اللاجئين بدعوته إلى عقد مؤتمر تحضره دول الشرق الأوسط والدول المساهمة في إغاثة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم، وعن طريق دمجهم في المجتمعات الموجودين فيها.

• مشاريع أخرى

تواصلت المشاريع الإسرائيلية بصيغ وأساليب وفي ظروف مختلفة، وكلها انصبت على عقد اتفاقيات صلح بين الكيان الصهيوني والدول العربية على حساب قضية فلسطين والشعب الفلسطيني، وكان أهمها وأبرزها مشروع ألون المشهور الذي طرحه إيغال ألون في ١٩٧٧/٧/١٣م، أمام حكومة الكيان الصهيوني، والذي عُرف بمشروع تنظيم الحدود، عاد وأكده ألون– وزير خارجية إسرائيل– في آب ١٩٧٦م. ووضع ألون أيضاً مشروعاً للتسوية، وطرح شمعون بيريز مشروعا في ١٩٧٦/٦/٧م، عندما كان يشغل منصب وزير المواصلات، وطرح موشيه ديان مشروعا في ١٩٧٢/٨/٣٠م، وبن غوريون في ١٩٧٢/٩/٨م.

دعت كافة هذه المشاريع إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال ما يسمى بإعادة توطنيهم وتأهيلهم.

• مقترحات مركز جافة

ربما يعد المشروع الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية المعروف باسم «جافة»، برئاسة الجنرال أهارون ياريف، حول التسوية السياسية أهم

مشروع استراتيجي؛ إذ تضمن ستة بدائل للتسوية، اشترط المشروع على الفلسطينيين الموافقة على عدد من التنازلات الأساسية لقاء التقدم على طريق التسوية، وفي مقدمتها التنازل عن حق العودة للاجئين إلى فلسطين ١٩٤٨م، ودعا المشروع إلى توطين اللاجئين وإعادة تأهيلهم وإنهاء قضيتهم.

هكذا نرى عبر هذه الجولة المكثفة في الفكر السياسي الإسرائيلي والمقترحات والمشاريع السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، أن تلك المقترحات والأفكار والمشاريع تحظى- أولا وقبل كل شيء- بتأييد معظم الإجماع السياسي الإسرائيلي إذا لم يكن كله، وهي تدعو تماماً إلى تصفية ملف اللاجئين وإنهائه بأي وسيلة متاحة، إما عن طريق الترحيل المقنع، أو عن طريق التوطين والتأهيل، أو عن طريق التعويضات.

استناداً إلى هذه الأرضية الفكرية السياسية الإسرائيلية، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإصرار على أن يتنازل الفلسطينيون والعرب عن حق العودة للاجئين شرطا مسبقا للدخول في المفاوضات السياسية، واستناداً إلى الأرضية ذاتها فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تبدي استعداداً لبحث قضية اللاجئين.

- قضية اللاجئين -إعلاميا- في إطار عملية المفاوضات واحتمالات التسوية

ماذا تقول مجريات عملية المفاوضات الجارية في موضوع حق العودة؟ وما هي السيناريوهات والآفاق المطروحة للحل؟ ثم ما هي الاستخلاصات الأساسية الكبيرة التي يمكن أن نتلمسها ونشدد على أهميتها البالغة؟

نقترب في هذا السياق الدراسي المكثف، في قضية اللاجئين، من خطوط

التماسّ التفاوضية والإعلامية كما غطتها وسائل الإعلام المختلفة، لنطرح ونتساءل ونستشرف حول الآفاق والسيناريوهات:

- إن عملية المفاوضات من المحتمل أن تستأنف إن عاجلا أو آجلا، رغم المخاضات والأزمات المتلاحقة. ولأن مفاوضات التسوية النهائية قد تكون في الأفق- كما يزعمون- فما هي إذاً الاحتمالات الحقيقية في أن تطرح قضية اللاجئين، وتعالج بصورة جذرية؟
- هل سنشهد في إطار هذه المفاوضات نقلة حقيقية، مثلاً في السياق والمواقف واللاءات الإسرائيلية إزاء قضية اللاجئين؟
- هل سنرى مرونة عند حكومة أولمرت الراهنة تجاه قضية اللاجئين، تمسح اللاءات الإسرائيلية السابقة، ولو جزئياً؟
- كيف تعاملت اللجان التفاوضية التي أوكلت لها القضية منذ البداية؟
- هل من الممكن التوصل إلى حل جذري في هذه القضية المتفجرة؟

- المنطلقات والثوابت المعلنة

يتبين لنا بوضوح عبر ذلك الزخم الكبير من المعطيات والوثائق الواردة آنفاً في سياق الدراسة أن المنطلقات والثوابت الراسخة للأطراف المختلفة لم تتغير على المستوى الرسمي الإسرائيلي أو الدبلوماسي والإعلامي الاستهلاكي للرأي العام، ولا على المستوى الفلسطيني، رغم الإشارات الواردة حول اللقاءات السرية المغلقة وما نتج عنها، خاصة ما يتعلق بوثيقة أبو مازن— بيلين، ولا على المستوى العربي أو الأمريكي.

فالمنطلقات والثوابت الفلسطينية الإعلامية- وكذلك المنطلقات العربية-

واضحة المعالم، ومستندة أساسا إلى القرارات الدولية، والمطالبة بتطبيقها، وممارسة حق العودة وتقرير المصير للفلسطينيين.

وعلى صعيد المنطلقات والثوابت الإسرائيلية المعلنة إعلاميا فإنها لم تتحرك قيد أنملة، ولم تتغير، وقد قرأنا هذا من الوثائق والمواقف السابقة. وحسب المؤشرات المتوفرة والمتراكمة عن مواقف الحكومات الإسرائيلية، فإنها- على ما يبدو- لن تتغير جذرياً، وسنرى ذلك لاحقاً.

تضاف المواقف الأمريكية- بطبيعة الحال- إلى المنطلقات والثوابت الإسرائيلية لتُعززها. غير أن المنطلقات والثوابت شيء، وما جرى ويجري عملياً خلال المفاوضات والغرف المغلقة شيء آخر.

- حق العودة في الاتفاقات الموقعة

بالعودة إلى نصوص الاتفاقات العربية- الإسرائيلية الموقعة، وهي كامب ديفيد، وإعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، ومعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، يتبين أن هذه الاتفاقات قد أسقطت المعالجة الفورية والجذرية لقضية اللاجئين والنازحين، وأرجأتها إلى مفاوضات المرحلة النهائية، في الوقت الذي لم تُشِرْ فيه إلى القرارات الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، و٢٣٧ الخاص بعودة النازحين الفلسطينيين. أكد ذلك الدكتور سلمان أبو ستة في دراسة له بعنوان: نحو حل ممكن ومقبول لمسألة اللاجئين والنازحين.

وفي الوقت الذي أشار فيه الدكتور أبو ستة إلى المادة الثانية من المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية، إذ ذُكر- وللمرة الأولى صراحة- العمل

على توطين اللاجئين «من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم»، في هذا الوقت نرى أن إعلان المبادئ الفلسطيني– الإسرائيلي قد أرجأ المناقشة والحل لهذا الملف الفلسطيني الأكثر جوهرية وأهمية وتفجراً.

لم نقرأ في الاتفاقات أي ذكر لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ولم تحاول الأطراف العربية التأكيد أو الإشارة إلى هذا الحق الكبير المشروع الراسخ، والموثق في القرارات الدولية. ووفق ما رشح عن اللقاءات السرية المغلقة فإن المفاوض الفلسطيني لا يطرح ولا يشدد على القرارات الدولية التي تؤكد على حق العودة، وهو تائه ومشغول بتفاصيل استحقاقات المرحلة الانتقالية على حساب القضايا الجوهرية المؤجلة. ولا يختلف الموقف العربي هنا عن الموقف الفلسطيني.

– تجربة اللجنة الرباعية للنازحين في الميزان الإعلامي

حتى نتلمس الاحتمالات التفاوضية إزاء قضية اللاجئين فلنا عبرة مثلا في تجربة اللجنة الفنية الرباعية لبحث آليات عودة النازحين الفلسطينيين، فقد أخفقت هذه اللجنة– وفقا لِكَمٍّ كبير من التقارير الإعلامية متعددة المصادر– على مدى دوراتها وجولاتها العديدة التي عقدتها خلال السنوات القليلة الماضية في التوصل إلى شيء، حتى تعريف مشترك متفق عليه حول من هو النازح، رغم طرح الموضوع وبحثه في كافة الاجتماعات، ولم تقترب مواقف الأطراف المشاركة في اللجنة أيضا من تحديد الأعداد التقريبية للاجئين.

دون الخوض في حيثيات المباحثات في هذه اللجنة حول تعريف من هو النازح، وحول أعداد النازحين، فإن العبرة التي نود التشديد عليها هنا هي أن السياسة الإعلامية والتفاوضية الإسرائيلية في قضية النازحين سياسة مماطلة وتفصيلية وتضييعية، وترمي إلى إطالة أمد المفاوضات- إن وقعت- حول القضية لسنوات طويلة جدا يتوقع أن تكون كلها عجافا تفاوضياً.

والموقف الإسرائيلي أقرب إلى التعامل مع قضية النازحين لعام ١٩٦٧م قضية إنسانية وليست قضية سياسية وطنية حقوقية. فإذا كان الأمر كذلك على مستوى اللجنة الرباعية والنازحين فكيف سيكون الأمر بالنسبة لحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م!

لا نعتزم في هذا السياق أن نَتوه ونُتَوِّه القارئ معنا في تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، مثلما تاهت أطراف اللجنة الرباعية في تعريف من هو النازح وتحديد عدد النازحين، فالمبدأ العريض الكبير أن فلسطين عربية، وأن الشعب الفلسطيني الموزع على دول المنطقة والعالم هو صاحب الأرض والوطن والحق، وله الحق- كل الحق- في العودة إلى أرضه ووطنه، وممارسة حقه الكامل في ذلك.

- الاستراتيجية الإعلامية الفلسطينية

الواضح من الاتفاقات والمعاهدات التي وقعت حتى الآن أنها لم تبحث قضية اللاجئين، ولم تحدد إطار مبادئ بخصوصها، ولم تطرح مسألة حق العودة للاجئين، وإنما أرجأت القضية وعلقت الملف، وأسقطت حق العودة تفاوضياً مرحلياً.

أكد د. أسعد عبد الرحمن- مسؤول ملف اللاجئين والنازحين في منظمة التحرير الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة سابقا- الثوابت الفلسطينية في موضوع حق العودة غير مرة، وأنْ لا تنازل عن هذا الحق، فقد أكد في لقاء أجرته معه صحيفة الرأي الأردنية على سبيل المثال: «أن التوطين مرفوض فلسطينياً وعربياً وقومياً، وأنه افتئات على الحق الوطني للدول المضيفة»، وأضاف «إن الاستراتيجية الفلسطينية السياسية التفاوضية الإعلامية تستند إلى سيناريو واحد، هو إقرار حق العودة وفق القرار ١٩٤، إضافة إلى التعويض»، وأوضح قائلاً: «لدينا دراسات جاهزة سنتقدم بها»، وأشار إلى «وجود ورقة تفاهم مشتركة أردنية فلسطينية حول موضوع اللاجئين».

ولكن هناك أيضاً لقاءات ووثائق سرية أخرى تتعلق بملف اللاجئين، ولا ندري حقيقة إلى أي مدى سيستفاد منها إعلاميا، ونشير فيما يلي إلى أهمها، وهو ذلك اللقاء الذي جمع أكاديميين فلسطينيين وآخرين، وعقد في جامعة هارفارد الأمريكية، جاء في بروتوكول اللقاء، كما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٩٩٨/٩/٩م: «اقترح أكاديميون إسرائيليون وفلسطينيون مؤخراً حلولاً لمشكلة اللاجئين من خلال تقرير مشترك هو الأول من نوعه».

هذا التقرير الذي وصل إلى صحيفة هآرتس هو نتيجة للمحادثات التي بدأت في ١٩٩٥م وانتهت قبل فترة، وجرت برعاية معهد (فيترهد للعلاقات الدولية في جامعة هارفارد) الذي يهتم باقتراح حلول لكل واحدة من القضايا التي تتعلق بالتسوية الدائمة جزءا من خطة دولية لحل الصراعات.

مشكلة اللاجئين هي القضية الأولى التي حاول المعهد مواجهتها وطرحها على بساط البحث، والوثيقة مثيرة للاهتمام والتشجيع؛ لأنها

توفر للطرفين فرصة لبلورة تسوية تدفع النقاش الجماهيري للأمام بعد خمسين سنة من المراوحة في المكان.

يقول الفلسطينيون من ناحيتهم: إنهم يملكون حق العودة لبيوتهم الموجودة في حدود عام ١٩٦٧م، والإسرائيليون يردون بأن مشكلة الفلسطينيين لا تهمهم، والوثيقة الجديدة تضمنت عدة نقاط تفاهم مهمة، ولكن الفجوات بقيت بين الطرفين اللذين يعتقدان بإمكانية التغلب عليها من خلال مفاوضات التسوية الدائمة التي ستتطرق أيضاً لقضايا الحدود والمستوطنات وغيرها.

- المشاركون

الجانب الإسرائيلي الذي بلور الوثيقة شمل سفير إسرائيل السابق في مصر والأردن (شمعون شمير)، والمستشرق في الجامعة العبرية (موشيه ماعوز)، ومعلق هآرتس للشؤون العسكرية (زئيف شيف)، ورئيس جامعة حيفا سابقاً (جبريئيل بن درور)، وعضو الكنيست من حزب العمل (يوسي كاتس)، والمدير الإسرائيلي للجنة الإسرائيلية الأمريكية (يوسي آلبر).

وشارك من الجانب الفلسطيني رئيس طاقم مفاوضات مراقبة السلام العامل في جامعة كمبردج (يزيد الصايغ)، ورئيس الملتقى الفكري العربي في القدس (إبراهيم الدقاق)، والمعلق السياسي (حسن الخطيب)، والمحاضر في جامعة النجاح في نابلس المختص في الرأي العام الفلسطيني (خليل الشقاقي).

عقدت المجموعة اجتماعاتها بمساعدة موظف هارفارد (هيربرت

كالمان) الذي يحاول منذ سنوات عقد لقاءات بين إسرائيليين وفلسطينيين، وقد انضم إليه (نديم روهانا) الذي يرتبط بمعهد فيترهد.

وأوضح (آلبر) الذي قام بصياغة التقرير مع (خليل الشقاقي) أن المشروع معقد جداً بسبب الماضي، وليس فقط بسبب الحاضر والمستقبل، «في أوسلو قرر الطرفان عدم التطرق للماضي وإنما للمستقبل وحده، ولكن عندما يصل الأمر إلى قضية اللاجئين فليس بالإمكان العمل وفق هذا المبدأ، وقد كان علينا أن نصغي الواحد للآخر، لأن كل حل يجب أن يضمن الموافقة الجماهيرية الواسعة في كلا الطرفين فيما يتعلق بمصير اللاجئين».

- وعد بوش لشارون

انقلبت الأمور على خلاف كل الحسابات التفاوضية السلامية، وانتقلت إلى مرحلة نكبوية فلسطينية جديدة في عهد الرئيس الأمريكي بوش الابن.

لا نبالغ بالتثبيت- بداية وبعنوان كبير- بالقول: إن زخم الهجوم الأمريكي- الإسرائيلي على شطب حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين من كل الأجندات التفاوضية والسياسية والإعلامية الإقليمية والدولية قد بلغ ذروة هستيرية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصراع على الإطلاق؛ ذلك أن حق العودة هو جوهر الصراع والنكبة والقضية والحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين.

لعل الهجوم الأمريكي- الإسرائيلي لشطب حق العودة قد بلغ ذروته إلى حد كبير في الوعد الذي منحه الرئيس الأمريكي بوش لملك المشروع

الصهيوني (شارون) في نيسان/ ٢٠٠٤م. وكذلك في الترخيص المفتوح لشارون بأن يواصل حرب التدمير الشامل للبنى التحتية الفلسطينية وحرب الإبادة السياسية ضد الشعب الفلسطيني بهدف الإجهاز على حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حق العودة.

لا نبالغ إن قلنا وأكدنا أيضا في السياق ذاته أن ذلك الوعد الذي يعد بمثابة استمرار واستكمال لوعد بلفور والمشروع الاستيطاني الصهيوني، قد فتح كل الملفات مجددا، وأثار كل الأسئلة والتساؤلات المتفجرة على كل الأجندات السياسية. وأن وعد بوش قد وضع ذاكرة حق العودة وثقافته لنحو خمسة ملايين لاجىء فلسطيني في مواجهة خطاب التسوية ومشاريع التصفية.

فاللاجئون الفلسطينيون هم جوهر النكبة ومضمونها ومادتها، وقضيتهم هي قضية وطن مغتصب ومهوّد، وقضية شعب مشرد، وقضية تاريخ وحضارة وتراث وحاضر ومستقبل، ولأنهم لب الصراع وجوهره ومادته أيضا مع المشروع الصهيوني فإن هذا الصراع يغدو صراع وجود وبقاء واستمرار، ويحمل في ثناياه وأبعاده وتداعياته كل المضامين والمعاني للإلغاء والإحلال والإبادة السياسية.

يمكننا- في سياق هذه المضامين والأبعاد والتداعيات- أن نقرأ قراءة متجددة مشروع خريطة الطريق البوشية أولا، وأن نقرأ ثانيا حرب الاجتياحات والاغتيالات، والجدران العنصرية، ومعسكرات الاعتقال، والعقوبات الجماعية، وبناء المستعمرات، والتي تنتج بمجموعها نكبات

جديدة للفلسطينيين تأتي في إطار الإبادة السياسية، وأن نقرأ ثالثا- وعلى نحو خاص- وعد بوش لشارون.

فمن بلفور إلى النكبة إلى مدريد إلى أوسلو إلى وادي عربة إلى كامب ديفيد الثانية إلى خريطة الطريق ثم إلى فك الارتباط فوعد بوش لشارون المشؤوم، كلها تتصل وتتواصل محطات على أجندة النكبة الفلسطينية المستمرة.

ينطوي ذلك الوعد البوشي لشارون على جملة- لا حصر لها- من التداعيات والتحديات والأخطار الداهمة التي تتهدد بضياع فلسطين العربية من البحر إلى النهر، وإنهاء قضية اللاجئين إلى أبد الآبدين، إذا لم تتحرك الأمة والدول والأنظمة العربية لتلحق نفسها وحقوقها! فالوعد وضع فلسطين عمليا بين وعدين تاريخيين يتلاقيان على الإجهاز الكامل الشامل والمطلق على فلسطين لصالح المشروع الصهيوني والدولة اليهودية النقية.

- نحو إعادة صياغة الخطاب الإعلامي العربي الفلسطيني

يمكننا بعد كل ذلك أن نسجل بعض الملاحظات المهمة حول الخطاب الإعلامي الفلسطيني والعربي، كما يلي:

- في ضوء جدل فلسطيني داخلي حول حق العودة للاجئين فقد تعامل الإعلام الفلسطيني الرسمي مع قضية اللاجئين بشكل موسمي، وليس في إطار خطة استراتيجية وإعلامية واضحة وإجماعية.
- هناك أيضا ما يمكن أن نسميه ازدواجية في الخطاب الإعلامي عند بعض المسؤولين الفلسطينيين، فهناك لغة دبلوماسية منفتحة مرنة

جدا مع الوفود الأجنبية وفي المؤتمرات، بينما نجد لغة متشددة في المقابل عند التعامل مع الجمهور الفلسطيني فيما يتعلق بالحقوق والثوابت الوطنية.

- نفتقد في هذا السياق إلى التحقيقات الصحفية المصورة، والتي تعرض على الرأي العام معاناة اللاجئين الفلسطينيين، والمشاهد الإنسانية هنا لا حصر لها.
- إن الإعلام الفلسطيني بعيد- إلى حد ما- عن عملية تثقيف وتوعية للاجئ الفلسطيني بحقوقه، ووسائل المطالبة بها، يستتبع ذلك من الفلسطينيين أولاً ثم من العرب ثانياً مراجعة الخطاب الإعلامي السياسي التفاوضي، ومراجعة أجندة الأولويات الفلسطينية العربية. ولا بد للخطاب الإعلامي الفلسطيني- العربي أن يأخذ بالاعتبار النقاط التالية:
- التمسك بالقرارات الدولية المتعقلة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في عامي ١٩٤٨م و ١٩٦٧م، فالقرارات الدولية رصيد دولي شرعي وقانوني وأخلاقي، ويجب التمسك بها في ظل موازين القوى الظالمة القائمة على الساحة الدولية اليوم. فالسياسة الإسرائيلية ترفض التعامل مع القرارات الدولية، وخاصة قرار ١٩٤. والسياسة الرسمية الأمريكية ترى أنه لم يعد هناك إمكانية للتعامل مع القرار نفسه، الأمر الذي يعني- عملياً وتفاوضياً- أن على الفلسطينيين والعرب أن يتركوا هذا القرار وراءهم، وأن يتخلوا عن حق العودة

للاجئين، إذا أرادوا تسوية سياسية. ولا تخفي المصادر الإسرائيلية المختلفة هذا المطلب الإسرائيلي التي ترمي دولة إسرائيل بثقلها كله وتوظف إمكاناتها وضغوطاتها كلها من أجل تمريره قهراً وقسراً على الفلسطينيين.

- تفعيل العمل الجماعي العربي عبر المؤسسات العربية المختلفة، وخاصة الجامعة العربية، والقمم العربية، وكذلك على مستوى المؤسسات الشعبية العربية، وإن كانت الأمة العربية قد اكتوت بنيران خيباتها المتلاحقة من هذه المؤسسات الرسمية القومية.
- محاصرة السياسة الإسرائيلية الرافضة لحق الفلسطينيين في العودة، والداعية إلى توطين اللاجئين وتصفية قضيتهم، والضغط على الرأي العام العالمي، وعبره على الرأي العام الإسرائيلي، والضغط على الحكومة الإسرائيلية كي:
  - تعترف بمسؤولياتها التاريخية عن الاضطهاد والتشريد الذي لحق بالشعب الفلسطيني.
  - تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، اعترافاً مبدئياً يشمل كافة اللاجئين وذرياتهم.
  - تعترف بمبدأ التعويض للفلسطينيين عن الأذى والمعاناة التي لحقت بهم على مدى العقود الماضية.
- على الفلسطينيين ثم العرب أن يطرحوا قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية وطن مغتصب وشعب مشرد، وقضية

حقوق وطنية وسياسية وقانونية وإنسانية، ولتصبح المعادلة في الخطاب الفلسطيني– العربي: «حق العودة والتعويض وإقامة الدولة المستقلة»، وليس اختزال القضية والحقوق، إلى ما تريده دولة الاحتلال الإسرائيلي وحليفتها الإدارة الأمريكية من توطين للاجئين في البلدان التي يوجدون فيها، بغية تصفية هذه القضية وإنهائها على شكل يتعارض مع القرارات والمواثيق والعدالة والحق والمنطق.

- على الفلسطينيين– الذين قد يخوضون مفاوضات ثنائية مع دولة الاحتلال حول ملف اللاجئين وغيره– أن يستخدموا كافة الإمكانات والهيئات والقدرات المتاحة لهم وبين أيديهم.

الفصل الثالث

نحو تصورات وآليات جديدة لتطبيق حق العودة

الورقة الأولى

حق العودة في ضوء عملية السلام

الورقة الثانية

إمكانية حل مشكلة اللاجئين خارج إطار حق العودة

الورقة الثالثة

دور اللجان العاملة في حماية حق العودة وتطبيقه

حق العودة في ضوء عملية السلام*

تأتي هذه الورشة اليوم في ظلال مكون أساسي من مكونات البحث عن قضية مركزية، من شأنها أن تكوِّن عامل استقرار وترتبه، وليس على صعيد الذات الفلسطينية فقط، وإنما على صعيد البيئة الإقليمية والدولية، خصوصا أننا نتكلم عن موضوعين أساسيين، هما حق العودة، وعملية السلام في المنطقة.

لن أذهب بعيدا ومطولا في الخوض في غمار حق العودة وأهميته؛ وذلك لما تتناوله الأوراق الأخرى أولا، إضافة للتسليم المطلق بهذا الحق. ولكن من الأهمية بمكان الوقوف على مقدار تأثر هذا الحق وتأثيره، في ضوء عملية السلام التي يجري الكلام عنها في يومنا هذا.

مقدمة

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أعقد القضايا التي شكلت دائما حجر الأساس في أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، بل إنها تعد من أكثر القضايا التي تمتاز بطول استمرارها إلى الآن، موازنة مع قضايا اللاجئين في العالم. وتعود صعوبة التعامل مع قضية اللاجئين إلى عدة أسباب:

أولا: تعد قضية اللاجئين تاريخا للقضية الفلسطينية، وبها ترتبط التصورات السياسية والاجتماعية للقضية.

ثانيا: قضية اللاجئين عصب القيم والمقدسات الوجودية بالنسبة لكلا الطرفين.

ثالثا: يشترك في قضية اللاجئين البعد الإنساني الفردي والبعد الجماعي السياسي.

رابعا: إضافته إسرائيل لما بات يعرف بداية بالقنبلة الديمغرافية، وما

* **د. رائد نعيرات**، رئيس قسم العلوم السياسية- جامعة النجاح، ورئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات/ فلسطين

تصاعد لاحقا بالاعتراف بيهودية الدولة، دولة النقاء اليهودي.

هذه الأسباب جعلت المهتمين بالموضوع يضعون قضية اللاجئين في سلم أولويات نقاش القضية الفلسطينية، لا سيما- وبناء على ما ذكر من أسباب سابقة- أن قضية اللاجئين تطفو دائما على السطح، وعند تناول الموضوع وعلاقته بالعملية السلمية يجد الباحث أن القضية قد تم تناولها بثلاثة أشكال مختلفة:

الشكل الأول: هو التعامل الرسمي عبر أنواع مختلفة من المفاوضات الرسمية، بين مفاوضات متعددة الأطراف، وبين مفاوضات ثنائية.

الشكل الثاني: هو القنوات غير الرسمية على مختلف أشكالها.

الشكل الثالث: هو تناول القضية من زاوية البحث العلمي والنقاشات الأكاديمية.

ستقوم هذه الورقة بتناول الموضوع عبر هذه الأشكال الثلاثة، ومدى اقتراب المفاوض الفلسطيني والإسرائيلي من إيجاد حل مناسب لقضية اللاجئين، وتحليل أهم الأسباب التي وقفت عائقا أمام إيجاد حل للقضية، وما هي أهم ملامح الحلول المقترحة. وستتناول الورقة في جزئها الأخير أيضا إمكانية إيجاد حل للقضية. وما هي محددات التصورات القادمة للحلول الممكنة وإمكانيتها.

- قضية اللاجئين والمفاوضات

• المفاوضات الرسمية

أولا: مجموعة عمل اللاجئين ضمن المفاوضات الثنائية المنبثقة عن مؤتمر مدريد، والتي تم تشكيلها منذ عام ١٩٩١م وانتهت عام ١٩٩٧م، وكانت

برعاية كندية. اجتمعت اللجنة ثمانية اجتماعات و لم تستطع أن تخرج بنتائج محددة، إذ كان التركيز الفلسطيني على المبادئ الدولية العامة الخاصة بحقوق اللاجئين وقرارات الشرعية الدولية، وذهب الجانب الإسرائيلي إلى التركيز على المسؤولية عن اللجوء وتحديد اللاجئ ومفهومه ومحاولة نزع الصبغة السياسية عن موضوع اللاجئين والتعامل معها من جانب إنساني أو إنساني سياسي.

ثانيا:اتفاقية أوسلو واللجنة المختصة باللاجئين: من المعلوم أن اتفاقية أوسلو قد أرجأت قضية اللاجئين إلى مجموعة من القضايا التي ستناقش في المرحلة النهائية، إلا إنه تم في عام ١٩٩٥م تشكيل لجنة اللاجئين، وبدأت اجتماعاتها المتفرقة بين عمان والضفة والقطاع، فكان الموقف الإسرائيلي غير متحمس لإيجاد حل للقضية أو مناقشتها بشكل جدي، باعتبار أن هذه القضية تخضع للمفاوضات النهائية بين الطرفين، وهي تأتي ضمن مجموعة من القضايا العامة التي يؤثر كل منها في الاخر.

ثالثا: محادثات كامب ديفيد الثانية ومحددات الرئيس الأمريكي بل كلينتون: من أهم ما ميز محادثات كامب ديفيد الثانية أنها تناولت القضايا الرئيسية والحساسة في الصراع، ومن بينها كانت قضية اللاجئين.

أ) أكد المفاوض الفلسطيني أثناء محادثات كامب ديفيد على ما يلي:

١- على إسرائيل أن تعترف بمسؤوليتها الأخلاقية عن قضية اللاجئين.

٢- اعتراف إسرائيل المبدئي والنظري بحق العوده.

٣- بالتأكيد، ليس جميع اللاجئين سيعودون إلى إسرائيل من الناحية العملية، ولكن تعويضهم يجب أن يكون على حساب الجانب الإسرائيلي.

ب) الموقف الإسرائيلي

١- رفض الإسرائيليون أي مسؤولية أخلاقية عن قضية اللجوء الفلسطيني.

٢-إسرائيل تعترف بعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية.

٣-إسرائيل ترفض الاعتراف بقرار ١٩٤ محددا لموضوع اللاجئين.

٤- سيكون التعويض بناء على صندوق دولي يؤسس لهذا الغرض، وليس على حساب إسرائيل.

٥- تتقبل إسرائيل فكرة عودة بعض اللاجئين بناء على قاعدة لم الشمل للعائلات والسيادة لإسرائيل في ذلك.

جـــ) محددات الرئيس الأمريكي

قدم الرئيس مقترحاته ضمن ما أطلق عليه البديلين:

١- كلا الطرفين يقر بعودة اللاجئين إلى فلسطين التاريخية.

٢- كلا الطرفين يعترف بحق الفلسطينين بالعودة إلى وطنهم، وبناء عليه تقدم الإدارة المقترحات التالية: خمسة أماكن يمكن أن تكون بيوتا للاجئين:

- دولة فلسطين.
- مناطق إسرائيلية يتم تبادلها مع الفلسطينين.
- إعادة تأهيل في الدول المضيفة.
- توطينهم في دولة أخرى: «third country».
- السماح بالرجوع إلى إسرائيل.admission to Israel.

عند الوقوف على هذه المقترحات نجدها قد عالجت قضية اللاجئين، ولكن التفاصيل تشير إلى أن مقترحات الرئيس الأمريكي قد قضت على حق العودة وأنهته حقا طبيعيا للاجئين الفلسطينيين، وذلك على صعيدين:

الأول: الصعيد السياسي، إذ اعتبر الرئيس الأمريكي أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي Jewish people.

الثاني: وهو الإجرائي، فإسرائيل لن تعيد اللاجئين ضمن مفهوم حق العودة بمقدار ما هو ضمن السماح لهم، وتلا ذلك توضيح للرئيس الأمريكي في الورقة نفسها من أن توطين اللاجئين أو إعادة تأهيلهم أو الرجوع إلى إسرائيل يعود إلى سياسات هذه الدول.

رابعا: خارطة الطريق: تعاملت خارطة الطريق مع موضوعة اللاجئين بشكل جانبي، فقد أكدت وجوب التوصل إلى حل بخصوص قضية اللاجئين، يكون من صفاته «عادل، ومتفق عليه، وممكن».

خامسا: المبادرة العربية للسلام: تعد المبادرة العربية اشتراطية، إذ إنها ركزت على التحقيق السياسي بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وفي المقابل يتم التطبيع مع العالم العربي. أما فيما يخص قضية اللاجئين فجاء طرح المبادرة من زاوية إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفض فكرة التوطين.

– المباحثات غير الرسمية

١– وثيقة يوسي بيلين– أبو مازن ١٩٩٥م

تم الاتفاق على خطوط عريضة باتجاه تشكيل لجنة دولية تعنى بموضوع اللاجئين والتعويض... إلخ. ولم يتم التطرق إلى حق العودة، وإلى أين.

٢– وثيقة جنيف ٢٠٠٣م

تم الاتفاق بين المُوَقِّعَيْن: ياسر عبد ربه– أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية، ويوسي بيلين، على ما يلي:

١- اللاجئون الفلسطينيون سيعودون فقط للدولة الفلسطينية، واليهود سيعودون فقط لدولة إسرائيل.

٢- المجتمع الدولي سيقوم بتعويض من يرغب بالإقامة في البلد الذي يوجد فيه، أو الذي يريد الرحيل إلى بلد آخر.

إن تحليل مضمون المباحثات غير الرسمية وأهدافها يمكن اختصاره في أنه تمركز حول مجموعة من الأهداف:

١- محاولة إعادة تشكيل الرأي العام فيما يخص قضية اللاجئين.

٢- محاولة صنع تصورات عامة حول الحلول الممكنة.

٣- محاولة استكشاف التوجهات العامة عند الفلسطينيين والإسرائيليين-على حد سواء- فيما يخص تصوراتهم العملية للحل بعيدا عن المواقف المبدأية.

بعد هذا العرض الموجز والسريع لمراحل قضية اللاجئين وتطوراتها في ضوء عملية السلام، من المهم الوقوف على آفاق حل القضية في العملية السلمية الفلسطينية– الإسرائيلية. إذ سيتم تناول هذه القضية في ضوء المتغيرات الجديدة في الواقع السياسي الفلسطيني بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاما على عملية السلام منذ أوسلو، ومناقشة قضية أخرى، هي في مدى أن يكون لتحقيق عملية سلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي شأن في تحقيق سلام شامل وعادل. وبناء على ذلك تم تقسيم هذه الورقة إلى:

١- فلسفة العملية السلمية من وجهة النظر الإسرائيلية ومدى تأثيرها في حق العودة.

٢- العقلية التفاوضية الفلسطينية ومدى تاثيرها في حق العودة.

إننا- ونحن نتكلم عن فلسفة العملية السلمية من وجهة النظر الإسرائيلية- نعدها وسيلة بهـــــدف الوصول إلى غاية أساسية، وتتحدد هذه الغاية باختلاف المتغيرات المحيطة بالوضعية الإسرائيلية، ومن أهم هذه المتغيرات ما يخص موضوعنا: حق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينين إلى الأماكن التي هُجِّروا منها أو نزحوا عنها. بمعنى عودة اللاجئين إلى أراضي عام ١٩٦٧م، وعودة النازحين إلى أراضي عام ١٩٤٨م. وهنا لا بد من الوقفات التحليلية لهذا المحدد معيارا أساسيا في العملية أو العمليات التفاوضية القادمة. فالفلسفة السلمية الإسرائيلية تقوم على جمله من المرتكزات والأعمدة، ومن أبرزها:

١- إسرائيل بحاجة إلى السلام من أجل تحقيق الأمن، والأمن من شقين:

أ) الأمن الداخلي، وهو ما أطلق عليه مؤخرا القنبلة الديمغرافية.

ب) الأمن الوافد، وهو ما يطلق عليه دولة فلسطينية، أو كيان فلسطيني مستقر غير معاد، وضمان ذلك.

هذا يعني أنه لا يمكن طرح قضية حق العودة ومناقشتها إجرائيا مع شريك سياسي مثل أيهود أولمرت، فضلا عن أنها غير موجودة في القاموس السياسي الإسرائيلي؛ لأنها تنسف العقيدة السياسية التي يقوم عليها حزب كديما، حتى وإن تكلمنا عن العودة إلى أراضي الدولة المنوي قيامها، لأن فتح باب حق العودة سيؤدي إلى إحداث عدم استقرار في هذه الدولة (الدولة الفلسطينية)، مما سيقود إلى عدم تحقيق الأمن لدولة إسرائيل.

هذه هي إذن فلسفة العملية السلمية من طرف الجانب الإسرائيلي.

٢- السياسية الإسرائيلية تقوم على عدم الشمولية وعدم الفاعلية، فإسرائيل تعد حق العودة- فيما يسمى لم الشمل- فرديا، وعديم أحقية، أو هي لا تتعامل معه من الجانب السياسي.

٣- الدولة اليهودية، أو دولة الشعب اليهودي، وهذا المفهوم يجعل الكلام عن حق العودة أو مناقشة الموضوع من الهراء، إذ إن المرتكز الإسرائيلي الجديد يقوم على محاولة التخلص من جزء كبير من الفلسطينيين المقيمين في دولة إسرائيل لتحقيق هذا الهدف.

٤- إدخال مصطلح الحل الممكن الى المبادرات الدولية وعلى رأسها خارطة الطريق.

٥- رفض تيارات الوسط واليسار في إسرائيل لاعتبار القضية قضية مطروحة للنقاش، وهذا ما تناولته تصريحات تسيبي لفني، أو أيهود باراك، فضلا عن الموقف اليميني.

٦- استناد إسرائيل في موضوع الدولتين على أنها دولتان لشعبين، ومن هنا لا يجوز أن نتكلم عن عودة شعب آخر إلى دولة أخرى، أي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.

٧- تدويل قضية إيجاد حل لموضوع اللاجئين، مما يعني أن إسرائيل باتت غير مسؤولة عن الموضوع والتعويضات.

أما فيما يخص الجانب الفلسطيني فإن الصورة تبدو بازدواجية كبيرة يعاني منها المفاوض الفلسطيني، وذلك على إشكاليتين مركزيتين:

الأولى: أن المساس بحق العودة من شأنه أن ينسف الأساس الدستوري

الذي قامت عليه السلطة الفلسطينية، إذ المرجعية الدستورية للسلطة الفلسطينية هي منظمة التحرير الفلسطينية. وبإلغاء حق العودة فلن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وعلى الأقل في الشتات، فكأن المفاوض الفلسطيني سيقوم بنسف الأساس الدستوري لوجوده.

الثانية: أن المفاوض الفلسطيني سيعمل- على الأقل خلال الخمس عشرة سنة القادمة- على محاولة دعم موقفه أكثر فأكثر، وأن أي مساس بموضوع العودة ليس له إلا طريق واحد، وهو- على الأقل- دعم الطرف المناوئ للجانب الفلسطيني.

إمكانية حل مشكلة اللاجئين خارج إطار حق العودة*

ليس من قضية دوليهة استهلكت من الجهود السياسية والفكرية والعسكرية مثل القضية الفلسطينية، وفي صلب هذه القضية تقع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وبخلاف ما جرى عليه العمل في الساحة الدولية من أن ضحايا النزاعات المسلحة تتقرر عودتهم إلى ديارهم- ويعودن فعلا- إلاّ اللاجئين الفلسطينيين، والسبب الموضوعي الأوحد لهذا المنع من العودة هو قيام دولة اليهود على انقاض ممتلكاتهم وأراضيهم.

ولذلك ليس صدفه أو فذلكة سياسية من صانعي القرار في إسرائيل أن يشترطوا الآن- وفي هذه المرحله من الانحطاط الفلسطيني والعربي، وانهيار النظام الدولي- من أن أية تسويه سياسيه مشروطه بالاعتراف بأن الدوله هي دولة اليهود.

إن مثل هذا الاعتراف يصبّ في صلب القضية الفلسطينية ويؤدي إلى تفتيتها، لأنه يعني الإقرار من الفلسطيني بالحق في طرده ونفيه، بل والاعتذار عما بدر منه من مناكفات في العقود الستة الأخيرة. وعليه أن يبحث عن موطن جديد ووطن جديد، ويبدأ مرحلة جديده خارج أرضه. فما هي

* **د. أنيس قاسم**، أستاذ قانون دولي ومحام دولي/ الأردن

إمكانية ذلك؟

إن مَواطن اللجوء الرئيسة هي الأردن وسوريا ولبنان، وعلى نحو أقل مصر والعراق. ولنأخذ تجارب اللاجئين الفلسطينيين مع الدول المضيفه مؤشرا لما يمكن أن يكون عليه الحال فيما لو أصبحت أماكن اللجوء هي المواطن الجديده.

الصفة المميزة لجميع الدول المضيفة هي أنها جميعاً دول نامية من حيث اقتصادياتها، ومنذ سنوات اللجوء الأولى كانت ذات اقتصاديات ناشئة رغم معدلات النمو والتطور الذي طرأ عليها، هذا العنصر الأول، أما الثاني فهو إنه- خلال عقود اللجوء- نشأت أجيال في الدول المضيفة ذات كفايات مهنية تتزاحم في سوق العمل مع الكفايات الفلسطينية، ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية للخبرات الوطنية، بل وصدرت تشريعات وطنية تؤكد هذه الأولوية. وثالث العناصر أن دول اللجوء تقوم أساساً في اقتصادياتها على الزراعة، وهي المهنة الأكثر انتشاراً في أوساط اللاجئين منذ سنوات اللجوء الأولى، مما خلق منافسة شديدة في هذا السوق.

استقلّ القضاء اللبناني بخاصية واضحة، هي أن اللاجئين الفلسطينيين، في غالبيتهم العظمى، هم من المسلمين السنّة، ووجودهم أو قبولهم في المجتمع اللبناني سوف يخلّ بالتركيبة الطائفية. هذه العناصر وحدها كفيله بخلق مناخ طارد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين.

يضاف إلى هذه العناصر عوامل داخليه أخرى نشأت أو تطورت أو

استحدثت في المسار التاريخي للوجود الفلسطيني في دول اللجوء وغير دول اللجوء.

ففي الأردن، على سبيل المثال، وعند وجود قوات الجيش العربي في المناطق الفلسطينية أثناء تدخل الجيوش العربية في حرب فلسطين للعام ١٩٤٨/١٩٤٧م، قامت الحكومة الأردنية بتعديل قانون الجنسية الأردنية في ديسمبر ١٩٤٩م، وذلك لإكساء جميع الفلسطينيين، سواء في المناطق الفلسطينية التي كانت تخضع للحكم العسكري الأردني أو لمن لجأوا إلى الضفة الشرقية، بالجنسية الأردنية.

رغم ما قيل عن تلك الخطوة، إلاّ أنها كانت بادرة حميدة؛ إذ أعفت اللاجئين الفلسطينيين من مشقات البحث عن هوية، ووفرت عليهم مشاق السؤال في السفر والإقامة والحقوق المدنية الأخرى، بل أصبح الفلسطينيون أردنيين، لهم ما للأردنيين من حقوق وعليهم ما عليهم من التزامات، وصدر دستور العام ١٩٥٢م مؤكداً وحدة الضفتين وحق التمثيل في المجلس النيابي والجهاز التنفيذي وبقيّة أجهزة الدولة. ثمّ جاء قرار فك الارتباط في العام ١٩٨٨م، وصدرت تعليمات الحكومة الأردنية، دون نشرها رسميا، بتجريد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية إقامة عادية من الجنسية الأردنية.

وفي الوقت الذي كان الأردن فيه من أفضل الدول في مسألة سحب الجنسيه وإحاطتها بضمانات قانونيه صعبة التجاوز لدرجة ضرورة توشيح قرار سحب الجنسية بالإرادة الملكية السامية، أصبح بإمكان جهة الإدارة

المختصة سحب الجنسية من أردني. وأقفل باب القضاء في وجه الطعن في تلك التصرفات بمقولة إن سحب الجنسيه من مسائل السيادة التي لا يجوز للقضاء التعرض لها.

ولا زال الفلسطيني في حيرة من أمره: فقد منح الجنسية الأردنية في عام ١٩٤٩م دون طلب أو التماس، وسحبت منه في عام ١٩٨٨م دون طلب أو التماس.

وبصرف النظر عن قانونية هذا الاجراء أو ذاك أو دستوريته، وبصرف النظر عن معايير القانون الدولي في هذا المجال، إلا إن واقع الحال لا زال يثير سلسلة من التساؤلات التي لم تجد جواباً شافياً لها.

ولو توسعنا قليلاً في هذا المجال، فإننا نعلم أن الحكومة الأردنية أنفقت من المال ما يجاوز مائة مليون دينار، ومن الجهد والتخطيط ما يساوي ذلك وأكثر، لوضع خطة طموحة وذكية للعقد القادم، وأسمته مشروع الأجندة الوطنية. كان المشروع استشرافاً للمستقبل، وهو يدلل على اعتصام الحكومه بالمنهج العلمي في التخطيط والبرمجة. وبعد أن انتهى العمل في المشروع وضع على الرف بمقولات: إنه يجب تأجيلها إلى أن يتمّ حسم موضوع الوجود الفلسطيني في الأردن.

وكذلك أصبح واضحا أن مسائل قانون الانتخابات والتقسيمات الإدارية لا زالت تعاني من تشوّهات بسبب العامل الفلسطيني. وهذا مؤيد بدراسات وأبحاث لمؤسسات أردنية رفيعة المستوى.

وفي النتيجة، فإن الأردن لا زال يبرمج نفسه مرحلياً على ضوء الوجود الفلسطيني فيه، وإن الأردنيين من أصل فلسطيني على علم بهذه المرحليه ومصابون بعدم يقينية المستقبل في الأردن؟

أما في لبنان فإن الفلسطينيين يشعرون أن حياتهم فيها تحت كابوس مزعج للبنان ولهم. ونذكر، على سبيل المثال، أن أول بيان صدر بالاتهام في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري كان لفلسطيني اسمه أحمد أبو عدس، مما يدلل على استغلال وضع ذهني جاهز لإلصاق التهم بالفلسطيني.

وقبل ذلك كانت الكتائب اللبنانيه تقوم على عقيده ثابتة مؤداها تطهير لبنان من الأغراب، وعقدت اتفاقات مع الحكومات الإسرائيلية اعتباراً من بن غوريون إلى مناحيم بيغن وشارون، وكانت جرائم صبرا وشاتيلا علامات بارزه على طريق هذا التعاون.

إلاّ أنه حين بدأت معارك نهر البارد الأخيرة فإن أول ما بدأت به هو استغلال الشعور الشعبي العام، بأن هذه الجماعات السلفية هي جماعات فلسطينية، ثم انزاحت الأوهام والضلالات لكي يتم الكشف عن أن تنظيم القاعدة هو وراء ذلك.

لم يتعاف لبنان من المشاكل المدسوسة عليه، ولولا الوجوه النظيفة والحركات الوطنية اللبنانية لارتفع منسوب الاستعداء ضد الفلسطيني في لبنان إلى مستويات أعلى مما هي عليه الآن.

وتكفي الإشارة إلى أن الفلسطيني ممنوع من ممارسة ما يزيد على سبعين

مهنة. ليس هذا فحسب، بل إن الطبيب الفلسطيني أو المهندس الفلسطيني ممنوع من ممارسة مهنته حتى داخل مخيمات اللاجئين. ويمارس القضاءُ اللبناني لعبه ينقصها الذكاء ولكن يشحنها التحامل من أنه لا يحق لأجنبي ممارسة العمل إلاّ بتوفر شرط المعاملة بالمثل. وفي حالة غياب دولة فلسطينية تعامل اللبناني معاملة الفلسطيني في إقليمها، فإن الدولة اللبنانية لا تسمح للفلسطيني بممارسة العمل.

وعلى إثر عوامل خارجية تحريضية، وفي ظل ظروف الحرب الأهلية في لبنان، وبعد احتلال العراق للكويت وإخراجه عام ١٩٩١م انخفض عدد الفلسطينيين في الكويت من حوالي ٣٠٠ ألف فلسطيني إلى حوالي ٣٠-٤٠ ألفا حتى عام ٢٠٠٧م.

أما الوجود الفلسطيني في مصر، فإنه لا يذكر، إذ لم يزد عدد من لجأوا إليها أكثر من عشرة ألاف.

عومل اللاجئون الفلسطينيون في العهد الملكي معاملة جيدة، وازدادت أوضاعهم تحسناً في العهد الناصري؛ إذ صدرت تشريعات مصرية عاملت الفلسطيني معاملة المصري في عديد من المهن والأنشطة، ثم بدأ الانحدار في عهد الرئيس السادات وألغي عدد من التشريعات التي صدرت في العصر الناصري.

أما في العهد الحالي، فإن أوضاعهم أصبحت أقرب إلى أوضاعهم في لبنان، وجُرِّد الفلسطينيون- بأساليب قانونية- من أملاكهم الزراعية التي

طوروها أثناء الحقبة الناصرية، وأصبح لزاماً عليهم بيع ممتلكاتهم خلال خمسة أعوام، مما أدى إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً شديداً.

إن حالة الفلسطينيين في مصر جديرة بالاهتمام لأغراض هذه الدراسه، ذلك أنه على اتساع مصر وضخامة عدد سكانها إلا أنها لم تستطع أن تهضم بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين.

أما حالة الفلسطينيين في العراق، فهي تجيب فوراً على إمكانية حلّ مشكلة اللاجئين خارج نطاق حق العوده؛ فقد أثبتت التجربة أن أقلية فلسطينية لا تتجاوز خمسين ألفا، وسط شعب يجاوز عدده خمسة وعشرين مليونا في بلد نفطي، أصبح بالإمكان استهدافها وتجريمها وإعمال القتل والتنكيل بها من معظم الفئات المتصارعة في الساحة العراقية. و لم تفتقر أي من الجهات المتصارعة في إيجاد المبررات لارتكاب جرائم الذبح والخطف والاغتصاب والتشريد والطرد.

أما حالة الفلسطينيين في سوريا، فقد ظلّت على ثباتها منذ سنوات اللجوء الأولى، ولا زال الفلسطيني يُعامَل معاملة السوري في جميع مناحي الأنشطة والمهن دون حق التجنّس.

إن الوضع العام للفلسطيني في دول اللجوء وضع مشوب بعدم الاستقرار والقلق، وأحياناً الحرمان من الوظيفة أو العمل أو الاستفادة من الخدمات.

أثبتت تجربة العقود الماضية أن دول اللجوء لم تستطع استيعاب الفلسطيني أو تمكينه من الانصهار في مجتمعاتها، وذلك لأسباب موضوعية وأخرى

ذاتية، بل يمكن القول: إن شأن بعض الدول العربية شأن الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتي كانت مسكونة بالمسألة اليهودية، أصبحت تلك الدول العربية مسكونة بإشكالية القضية الفلسطينية وانعكاساتها عليها. وإذ لجأت أوروبا إلى حلّ المسألة اليهودية بإنشاء دولة لليهود في فلسطين وتصديرهم لها فإن على الدول العربية أن تعمل بنشاط وثبات لتصريف الفلسطينيين وإعادة تصديرهم إلى فلسطين.

دور اللجان العاملة في حماية حق العودة وتطبيقه ومقاومة مشاريع التوطين والتعويض*

لقد أصبح هدف الكيان الصهيوني واضحا للجميع، إذ يسعى هذا الكيان إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ونزعها عن جذورها، وتحويل الأضواء والأنظار بعيدا عن اللاجئين والمخيمات والأونروا، لإدراكه أن استمرار هذه المشكلة قائمة يحتّم بقاء الصراع العربي- الصهيوني.

يطرح الكيان الصهيوني- مبكرا ومنذ نشوئه وإلى الآن- مسألة التوطين وإعادة التأهيل حلا لهذه المشكلة. وعليه فإنه يرى أن أيّ تسوية للصراع القائم يجب أن تنهي هذه المشكلة من جميع جوانبها، فهو يرفض بحث قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بناء على أي مرجعية شرعية دولية، بما فيها كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويصرّ على اعتبار أن الإطار التفاوضي هو المرجعية، وما يتم التوصّل إليه هو الحل، وهو ثنائي بين الكيان الصهيوني وكلّ من فلسطين والدول المضيفة على حدة. فالتوطين والتأهيل هو الحل الذي يراه الكيان الصهيوني لهذه المشكلة مخالفا بذلك قوانين الشرعية الدولية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

وما تغييب المرجع الأساسي الشرعي المتمثل في القرارات الدولية ذات الصلة- وتحديدا القرار رقم (١٩٤/ ١٩٤٧م) الخاص بحق عودة اللاجئين، والقرار(٢٣٧/ ١٩٦٧م) الخاص بحق عودة النازحين- وظهور إعلان بوش

* **طلعت أبو حاشية**، كاتب وباحث سياسي، وأمين سر اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ الأردن.

الأخير حول ضرورة تنازل الفلسطينيين عن حق العودة، وهو الوعد الذي يعني وعد بلفور جديدا من حيث إعطاء من لا يملك لمن لا يستحق، كل ذلك ليس إلا تحقيقا لهذا الغرض، ودعما قويا للرؤية الصهيونية فيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين التي لم يطرأ عليها تغيير كبير منذ إنشاء الكيان الصهيوني وحتى اليوم.

لقد قامت هذه النظرة- خلال العقود الستة الماضية-على عدم اعتراف الكيان الصهيوني بخلق المشكلة، وأنه بالتالي غير معني بعودة اللاجئين، وأن الواقع السياسي والديمغرافي الذي نشأ في فلسطين، وتشتت اللاجئين على رقعة جغرافية واسعة في العالم، يتطلّب حلاّ دوليّا قائما على توزيع اللاجئين الفلسطينيين كتلا بشريّة على عدّة دول على شكل حصص، مع ضمان أن يكون لإسرائيل الحظ الأقل في أن تكون الوجهة الأساسيّة لاستيعاب أعداد منهم. وعليه فقد حرص الكيان الصهيوني على شنّ حرب إعلاميّة دبلوماسيّة على مصطلح حقّ العودة، باعتباره يمثّل البعد القانوني الذي يستند إلى المواثيق الدوليّة وحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة المتعلّقة باللاجئين في العالم بشكل عام، والفلسطينيين منهم على وجه الخصوص، وعلى اعتبار أن تنفيذ هذه القرارات الدولية ذات الصلة يكفل للاجئين الفلسطينيين مكانة اللاجئ من الناحية القانونية، وتعطى قضيّتهم بعدا سياسيا، يترتب عليه أن اللاجئين ليسوا أفرادا أو حالات إنسانية هائمة، بل هم جزء من كل، ولهم هويّة توحّدهم مع هذا الكل، وتمنحهم حق العودة إليه وإلى ديارهم، وتعوِّضهم عن الخسائر التي لحقت بهم، وهذا ما ينص عليه القرار ١٩٤.

مع دخول المنطقة إلى حقبة أوسلو، وسيادة ما بات يعرف بالواقعيّة السياسيّة في المنطقة، والقائمة على عدم القدرة على مواجهة أمريكا باعتبارها القطب الأوحد في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد العدوان الأمريكي الصهيوني على العراق في حرب ١٩٩١م، انقلبت المفاهيم السياسيّة، وأصبح كلّ شيء قابلا للأخذ والردّ، بما فيها الثوابت والحقوق المسلّم بها.

وفيما يتعلّق بالحقوق الفلسطينيّة- وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم- فقد اقترب الطرف الفلسطيني الرسمي إلى وجهة النظر الإسرائيليّة شيئا فشيئا، ابتداء بعدم تثبيت حق العودة في اتفاق أوسلو، والاحتجاج بتأجيله إلى المفاوضات النهائيّة، وانتهاءً بالتوقيع على ما يعرف بوثيقة جنيف الموقع عليها من قيادات فلسطينيّة رسميّة وشبه رسميّة مع شخصيّات من قوى اليسار الإسرائيلي.

الحقيقة الواضحة من الوثيقة الأخيرة هو أن الموقف الفلسطيني قد تماهى مع الموقف الإسرائيلي إلى حدّ التماثل. ومن الضروري ملاحظة أن اللاجئ الفلسطيني قد أُعطي جانب الاختيار لمكان السكن الدائم، ولكن في سياق محدد ومضبوط بالإرادة الإسرائيليّة الرافضة لعودته إلى قريته ومدينته التي هُجِّر منها باعتبار ذلك تهديدا للهويّة اليهوديّة للدولة.

إن هذه الدعوات التي تروج لها الآن مصادر أمريكية وإسرائيلية إنما تهدف إلى تحويل اللاجئين الفلسطينيين إلى مواطنين بعد توزيعهم على عديد من الدول العربية والعالم، وقطع صلتهم بوطنهم الأم فلسطين. فالدوائر الأمريكية والإسرائيلية تخطط أيضا لإجبار الدول العربية الغنية على دفع

تعويضات قليلة للاجئين الفلسطينيين، ودفع تعويضات باهظة لليهود الذين خرجوا طوعا من الدول العربية للعيش في فلسطين واحتلالها، لذلك رفض الفلسطينيون التوطين والتعويض بديلا عن حق العودة إلى مدنهم وقراهم التي شُرِّدوا منها عام ١٩٤٨م. فعودة اللاجئ لا تتم قانونا إلا بالعودة إلى البيت الأصلي في القرية والمدينة المحتلة عام ١٩٤٨م، ولا تتم العودة بتغيير عنوان اللاجئ من معسكر إلى معسكر آخر حتى لو كان في فلسطين. وإن قيام دولة فلسطينية هو حق طبيعي للفلسطينيين بموجب حق تقرير المصير لهم، والذي أكدته الأمم المتحدة عامي ١٩٦٩م و١٩٧٤م، ولا يجوز مقايضة هذا الحق بحق آخر استجابة للضغوط والمخططات الأمريكية الصهيونية.

على أن الذين يأملون في التعويض وسيلة وحيدة لإنهاء الصراع مع الكيان الصهيوني واهمون؛ لأن خطة الكيان الصهيوني للتعويض تعتمد على شروط غير مقبولة وغير عملية وتعجيزية. فالكيان الصهيوني يرى أن التعويض هو ثمن التسوية، وبموجبها يتم الاتفاق على القدس والمستوطنات والحدود والدولة واللاجئين، ويرى أن دفع التعويضات يجب أن يكون مرحليا، وفي كل مرحلة يُهْدم مخيم، ويُشطب اسم لاجئ، ويُغلق مكتب في وكالة الغوث. ويرى أنه لا يستطيع دفع التعويض لأنه مشغول بإيواء الروس والأحباش، ويطلب إنشاء صندوق دولي تساهم فيه الدول العربية الغنية. ويصر الكيان الصهيوني أيضا على أن يكون له الحق في أن يقرر: مَن اللاجئ المستحق بموجب وثائق، تقدم له وذلك خلال مدة محدودة تسقط بعدها المطالبات. ويقدر الكيان الصهيوني قيمة التعويض بمبلغ يساوي (١٪) من

قيمة الممتلكات الفعلية دون الرسوم والمصاريف التي سيتقاضاها. وأخيرا يلقي الكيان الصهيوني على السلطة مسؤولية إلزام اللاجئين بقبول هذه الشروط، وإلا يعد من يخالف ذلك معاديا للسلام. والخلاصة أن الكيان الصهيوني يريد الاستحواذ على أملاك الفلسطينيين التي تساوي (٩٢٪) من مساحته مجانا، أو مقابل مبالغ تافهة يدفعها الآخرون، ويتم تسليمها لهم بموجب صك شرعي موقع عليه من أصحاب الحق أنفسهم. وغني عن القول أن هذا الطرح الصهيوني مخالف للقانون الدولي، ويستحيل قبوله، ولو تم على أي صورة فإنه لا يسقط أيا من الحقوق الفردية للفلسطينيين.

إن مطالبة اللاجئ بقبول التعويض بديلا عن حق العودة ما هي إلا مؤامرة خبيثة تهدف إلى نزع حق الملكية لأرض فلسطين من أصحابها الشرعيين لصالح الكيان الصهيوني الغاصب، موقع عليه من أهلها الشرعيين، مما يعني أن أملاك اللاجئ ستنتقل لكل يهود العالم، وليس لفرد بعينه. وأن التعويض مقابل الأرض والتنازل عن حق العودة يسقط حق اللاجئ الفلسطيني- وأبناؤه وأحفاده من بعده- بالمطالبة لاحقا بأي حق في دياره وممتلكاته. ويعنى تنازل اللاجئ عن كامل حقوقه السياسية والوطنية في فلسطين، وإسقاط جميع الحقوق الفلسطينية إلى الأبد.

إن القبول بالتعويض بديلا عن حق العودة يعني القبول بمنطق القوة والاغتصاب والإقرار بوجود الكيان الصهيوني، وبشرعية هذا الوجود، ويعني التنازل عن حقوقنا في وطننا المغتصب مقابل دريهمات من المال— قلت أو كثرت—، وأن أيا منا لا يملك حق التنازل عن ذرة تراب واحدة

من هذا التراب الغالي. فإن بيع الأرض، أو الممتلكات، أو جزء منها، أو التنازل عنها لأي جهة معادية، يعد خروجا عن الدين، ومساسا بالشرف، وتفريطا في صميم وجودنا وكرامتنا، ويستحق فاعله كل امتهان واحتقار ولعنة الأجيال.

في ظلّ تراجع الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي عن التمسّك بالحقوق، يبرز دور مؤسّسات المجتمع المدني إحدى الضمانات الأساسيّة التي يمكن أن تساهم في تقوية الصفّ الفلسطيني، والمساهمة في بقاء الحقوق حية إلى حين تغيّر الظرف السياسي العام على الصعيد الدولي لصالح الشعب الفلسطيني، وهذا غير مستبعد إذا استحضرنا أن موازين القوى قابلة للتغيير، ولا تثبت على حال. ولكن كيف يمكن للمؤسسات الأهلية- وخصوصا لجان حقّ العودة منها- أن تحقق تماسكا شعبيّا فلسطينيّا في ظل حالة التشرذم والتفكّك الحاصلة في الساحة الرسمية، وعدم بروز تيار المعارضة السياسيّة- إلى الآن- مؤهّلا لأخذ زمام المبادرة وترتيب البيت الفلسطيني، والعمل على بقاء الحقوق دون التنازل عنها. إننا نعتقد أن إنجاز مثل هذه المهمّة العظيمة لما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني لا يتأتى إلاّ بالسير ضمن إستراتيجية واضحة المعالم تتجنّب العشوائيّة. وللوصول إلى مثل هذه الإستراتيجية الواضحة يمكننا أن نجمل الآليات التالية:

أولا: التخطيط السليم القائم على تحديد الهدف الرئيسي للإستراتيجية، والمتمثّل بالتمسّك بكلّ الحقوق الفلسطينيّة، وعلى رأسها حق العودة، مع الوضوح التام بأن الحق كل لا يتجزّأ، وأن اللاجئ الفلسطينيّ هو

صاحب حق، وليس مفاوضا، ومن ثَمَّ فهو غير معني بتفاصيل الحلول السياسيّة وتعقيداتها، وهناك إجماع فلسطيني على ذلك. فالكيان الصهيوني ما زال يتذرّع بالإجماع الإسرائيلي الشعبي على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، حتى بات العالم الغربي الرسمي مقتنعا بهذه الرؤية، ويدلّل على ذلك ما تضمنه التقريران اللذان صدرا عن لجنة الأزمات الدوليّة ووزارة التنمية البريطانية بشكل منفصل، ومن قبلهما ورقة كلينتون فيما يتعلّق بموضوع اللاجئين، على أنها مؤشّرات واضحة على التبنّي الغربي لمفهوم تجاوز حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين، والبحث في المقابل عن أيّة حلول بديلة، مثل التوطين والتعويض بديلا عن حق العودة.

ثانيا: لا بدّ من توحيد المفاهيم عند المؤسّسات الأهلية بأن حقّ العودة ليس مقرونا بجيل واحد، ولذلك فإن بعد النظر مطلوب وحيوي في رسم خطة مرحليّة للتعامل مع التقاطعات والتعقيدات السياسيّة القائم في المنطقة والعالم.

ثالثا: التنظيم الدقيق والاستفادة من التجارب السابقة، ويتبع ذلك التنظيم الدقيق لمجمل أعمال الدفاع عن حق العودة وأنشطتها اتباع نهج العمل المؤسّسي، وهذا يضمن حسن الترتيب وتكوين مرجعيّات لأبناء الشعب الفلسطيني تضبط إيقاع حركة حق العودة.

ومن أهم أولويات هذه المؤسّسات الاستفادة من التجارب الماضية، على الصعيد الرسمي فيما يعرف بالتوثيق، وهذا ينسحب على الأعمال اللاحقة لهذه المؤسّسات بما يضمن توريث التجربة للأجيال القادمة. ولا

نتردّد في القول إنّ ضعف الأداء العام للمؤسسات الفلسطينية في العقود الماضية على كافة المستويات مردّه عدم التسجيل والتوثيق لهذا الرصيد من العلاقات والتجربة، مما يصعب تعويضها، أو حتى البناء عليها.

رابعا: نشر ثقافة التقييم والشفافية، ومن الخطوات التي يمكن أن تعكس الارتقاء في العمل انتشار ثقافة التقييم الدوري للعمل، بما فيه من مراجعة جادة لما يمكن أن يكون قد ارتكب من أخطاء. ولا نبالغ في أن هذه الثقافة تكاد تكون معدومة في تجربة العمل الوطني الفلسطيني في الفترة الماضية، وهو ما أوقعنا في أخطاء إستراتيجية لاحقا، ولا بد للمؤسّسات الأهليّة أن تتجاوز مثل هذه العيوب إن أرادت سلامة الطريق.

خامسا: التنسيق الميداني في كافة الأصعدة، ثمّ تبدأ الخطوات العمليّة في الحرص على التنسيق في كافة الأصعدة لجمل الأنشطة والأعمال، خاصّة مع امتلاء ساحة العمل الفلسطيني جغرافيا بالمؤسّسات التي تعمل لصالح القضيّة، وليس بالضرورة أن تكون فلسطينيّة. ومما يتعين معه التنسيق المحكم وانتشار روح التجرّد والتعاون تحت راية الدفاع عن حق العودة، وانتفاء عامل التحيز للشخص أو للمؤسسة أو للحزب، حتى ندخل في دائرة التنافس الشريف البنّاء. وهنا نستحضر التجربة الرائدة في تنسيق أهلنا في داخل فلسطين لأعمال انتفاضة الأقصى، والذي انعكس إيجابا على نجاح الفعاليات، وأعطى ثماره على الصعيد الإقليمي والدولي، وبلغ ذروته في إعلان فصائل المقاومة عن إعطاء هدنة من طرف واحد، حافظوا عليها و لم يخرقوها لعدّة أشهر. ونشير أيضا إلى أهمية التواصل

بين قطاعات الشعب الفلسطيني في المخيمات، سواء في الداخل أو الخارج، وكذلك مع قطاعات فلسطينيي المهجر، ومن شأن ذلك أن يسهّل تدفّق المعلومات وكشف المعاناة المتبادلة، ويسهم في إقامة حملات تضامنيّة مشتركة، ويوحّد مضمون الرسالة السياسيّة.

يدخلنا هذا في دائرة تطوير الخطاب السياسي من قبل المؤسّسات الأهلية في موضوع حق العودة، بما يضمن عدم الفصل بين البعد السياسي والإنساني، وتجنّب الدخول في الحلول، مع التركيز على البعد القانوني لحقّ العودة. ويجب أن تعطى الأولوية للإعلام السياسي عند المؤسسات المدافعة عن حق العودة، مع وَعْينا بمحدوديّة سقفها منظّمات غير حكوميّة. والدافع لهذا أنّ عدم ظهور صوت اللاجئ وتأكيده على تمسّكه بحقّه يؤدّي إلى استفراد الأقليّة التي تدّعي التمثيل الحقيقي لآراء الشعب. أمّا في مضمون ما يطرح فإنّ تجنّب طرح موضوع الاستفتاء من القاموس السياسي للجان حقّ العودة ملحّ للغاية. فالصفة الفرديّة والجماعية المتلازمة لهذا الحقّ تحول دون أن يكون الاستفتاء مطروحا على المستوى القانوني أو السياسي إذا تكاتف الشعب على رفض طرحه.

سادسا: تسليط الضوء على نقاط الضعف في المشروع الصهيوني تجاه اللاجئين، وتأتي في هذا المجال أهمية تسليط الضوء على نقاط الضعف- وهي كثيرة- في مضامين الطرح الإسرائيلي لموضوع اللاجئين، وبدء المؤسّسات الفلسطينيّة في تفنيدها وترتيب برامج إعلاميّة ونقابيّة وتعبويّة

لإظهار مدى عدم قانونيّتها وصحّتها. ويأتي قانون العودة الإسرائيلي العنصري على رأس القائمة في هذا السياق؛ لما له من خطر كبير في إدامة الصراع وبقاء اللاجئين الفلسطينيّين بعيدين عن أرضهم، ويكاد هذا القانون أن يكون فريدا في عنصريّته وعدم منطقيّته على صعيد قوانين الاستيعاب البشري في العالم.

سابعا: ترويج شعارات قصيرة ذات مغزى سياسي في دائرة المضامين والمفاهيم، وقابلة للتسويق في العالم من شأنه أن يرسّخ الحقّ الفلسطيني. وفي طور إرجاع الفضل لأهله نذكر للجان حقّ العودة في أمريكا تبنّيها لكلمة «عودة» في أدبياتها باللغة الإنجليزيّة، بل واعتمادها اسما لها، حتى بدأ هذا المصطلح يدخل قواميس اللغات العالميّة شيئا فشيئا، وترسّخ قبل مصطلحي «النكبة» و«الانتفاضة».

ثامنا: في حقل برامج العمل الممكنة يأتي تبنّي حملات الضغط من أجل التأثير على صنّاع القرار فيما يتعلّق بموضوع اللاجئين والحيلولة دون التفريط في الحقوق، وحلقات التأثير هنا لا تقتصر على الوسط الفلسطيني، بل تتعداه إلى البعدين العربي والدولي.

تاسعا: نشر التوعية السياسية بين أبناء المخيمات للوصول إلى حالة وعي بأهمية دورهم وما لهم من حقوق يجب ألا يتنازلوا عنها، فثقافة العودة ينبغي أن تعود لتحتل مكانها المرموق في كل مخيم وزقاق وبيت، وفي الشارع والمدرسة والجامعة والمعمل، وفي لعب الأطفال وأهازيجهم. إذ لها بعد إستراتيجي يشكل نقيضا لحالة الاستسلام والإحباط، تتخطى

كل ما يمكن أن يبرم من معاهدات واتفاقيات تنتقص من حقوق شعبنا في ظل طغيان الزمن الأمريكي الصهيوني، إنها عنوان لاستمرار الصراع مع العدو وديمومته، وهي أحد أهم عناوين الاشتباك التاريخي المفتوح مع الصهيونية ومشروعها العنصري المتمثل بالكيان الصهيوني، مع التركيز على عدم التمييز في التطبيقات الميدانيّة بين عمر وجنس.

من شأن نجاح مثل هذه الحملة الوصول إلى حالة تقريع في الوسط الفلسطيني على كل من يتجرّأ على الادعاء بأنّ الشعب الفلسطيني غير معني بالعودة. وقد برز شيء من هذا ضدّ أصحاب وثيقة جنيف وأصحاب المشاريع الاستسلامية الأخرى، ومن قبلها استطلاعات الرأي المزعومة. ومن شأن هذا النضوج في فكر المؤسّسات وحركتها الناشطة الوصول إلى حالة اعتراض على المشروع الأمريكي الصهيوني الجارف.

يشكل ذلك حالة استنهاضية كابحة لاندفاع القيادة الرسمية الفلسطينية نحو الاستجابة للمطالب والاشتراطات الأمريكية الصهيونية، في ما يتعلق بثوابت القضية الفلسطينية الأساسية، وفي مقدمتها قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم، وعلى خطورة التنازل عنها. فالعودة والتعويض حقان متلازمان لا يمكن التنازل عنهما.

عاشرا: لا بدّ من الاهتمام بالأجيال الجديدة، وضمان انتشار ثقافة الارتباط بالوطن ضمن منهاج تربوي تعبويّ موجّه. ومن البرامج التي تيسّر هذه المهمّة ما يعرف بعمليّة إحياء الذاكرة، وحفظ التاريخ الفلسطيني: الشفوي منه والمكتوب. وهذا يقودنا إلى اغتنام فرصة

وجود جيل النكبة قائما بين ظهرانينا، والذي تعدّ نسبته الآن من ١١ إلى ١٣٪ من إجمالي التعداد العام للشعب الفلسطيني. ومما يخدم هذا الخطّ إطلاق حملة ترشيد لطلبة المدارس الإعدادية والثانوية، والجامعات، وخصوصا طلاب الماجستير والدكتوراه الراغبين في دراسة العلوم الإنسانيّة في أن ينكبّوا على البحث في القضايا المذكورة، وهو ما يمكن أن يساهم في إتمام تسجيل كلّ ما هو مؤهّل للحفظ من تراث ثقافي وحاجيات عينيّة، ويرفع من معنويات الأجيال القادمة، ويسهم في رسم شخصيّتها الوطنيّة وانتمائها لفلسطين.

حادي عشر: تبني الباحثين المميزين- وللمؤسّسات دور في هذا- والعمل على نشر أعمالهم وتسويق أفكارهم المتعلّقة بحقّ العودة، ويوازي هذا تأهيل للكادر المتخصّص الذي يمكن أن ينتج قيادات قادرة وصالحة في نقل أفكار الشعب الفلسطيني وأرائه بأمانة ودقّة. ويصحب هذا بلا شكّ الانفتاح على تكنولوجيا العصر، مما يسهّل التأثير على الرأي العام العالمي. وقد دعّم هذا مع الانفتاح الإعلامي وثورة الفضائيّات نقل صورة ما يجري في فلسطين للعالم، وأدّى إلى تغيّر ملحوظ في وجهة الرأي العام العالمي تجاه القضيّة، مما جعل إسرائيل تصبح الخطر الأكبر الذي يهدّد السّلام العالمي عند معظم الأوروبيّين.

باعتبار أنّ الشعب الفلسطيني كتلة واحدة لا يتجزّأ فإن تسليط الضوء على معاناة فلسطينيي ١٩٤٨م، والتواصل معهم وإقامة مشاريع مشتركة، يمكن أن يرفع من معنوياتهم، وتظهر الفلسطينيّين جميع لحمة واحدة.

يبقى أن نشير إلى أنّ على لجان حقّ العودة في الغرب مجهودا مضاعفا بسبب الانفتاح السياسي، ولأن في إظهار أبناء الشعب الفلسطيني في الغرب متمسّكين بحق العودة كسر لوجهة النظر الإسرائيليّة الرامية إلى إظهار عدم اكتراث فلسطينيي الغرب بالعودة. وفي هذا السياق ندعو إلى تكثيف عقد المؤتمرات والملتقيات التي تجسّد الانتماء للوطن وللقضية.

إن حركة فلسطينية قاعدية توحد نضال اللاجئين في الوطن المحتل والشتات، مسلحة بقرار الشرعية الدولية وما تعكسه هذه القرارات من التزام أممي بحقوق اللاجئين وفي المقدمة حق العودة، حركة ساعية لتنسيق جهدها وتوحيده في مختلف أماكن وجودها وفيما بينها، وتقيم أوثق العلاقات مع شعوب الأمة على قاعدة رفض التوطين والتمسك بحق العودة إلى الوطن وتنشيط في مختلف المحافل الدولية والمؤسسية، إن حركة ببرنامج مثل هذا قادرة على خلق وقائع جديدة لصالح حقوق اللاجئين.

إنّ الشعب الفلسطيني قد نجح في هزيمة الإستراتجية الإسرائيلية القائمة على أنّ تشريد الشعب الفلسطينيّ في أصقاع العالم سيؤول إلى أن تكون القضيّة في طيّ النسيان، فانقلب السّحر على السّاحر، وأضحى اختلاف الظروف الجغرافية والسياسية عند التجمّعات الفلسطينيّة سببا رئيسيّا في خلق مساحات صالحة للعمل، مما رفع من نسبة نجاح أيّ خطّة شاملة للتمسّك بهذا الحقّ.

التوصيات الختامية

في نهاية الندوة وفي الجلسة الختامية توصل المشاركون بعد نقاشات علمية مستفيضة إلى عدد من التوصيات، وكان أبرزها:

١- إن التمسك بحق العودة- بأسسه الواضحة التي لا لبس فيها- هو السبيل الوحيد لإبقاء بوصلة المعركة محددة، وهو الضمانة لعدم الدخول في متاهات الاقتراحات المتعددة لإجهاض الحق والالتفاف عليه، ويعد السعي لتطبيقه جزءاً أساسياً من تحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني. وإن قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين هي معركة مع الكيان الإسرائيلي بوصفه دولة احتلال غاصبة، وليست معركة داخلية فلسطينية- فلسطينية، أو فلسطينية-عربية.

٢- يُحَذِّر المشاركون من أن أي اعتراف دولي أو عربي أو فلسطيني بيهودية الكيان الصهيوني، يعني حكماً إمكان طرد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، فضلا عن السماح بعودة اللاجئين إليها. ويؤكدون أن قبول هذا الأمر يمس حقوق أكثر من ٧٠ ٪ من أبناء الشعب الفلسطيني، منهم أكثر من ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني داخل الخط الأخضر ممنوعين من العودة إلى قراهم وبيوتهم، وذلك لا يتعارض مع الدعوة إلى عدم الاعتراف أساساً بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

٣- ضرورة توحيد الخطاب الوطني الفلسطيني والعربي والإسلامي بالإصرار على حق العودة الفردي والجماعي دون هوادة، ومقاومة

كل الضغوط لمنع انهيار أي طرف أمام الترغيب أو الترهيب. واعتبار الدفاع عن حق العودة مهمةً عربيةً وإسلاميةً، ينبغي أن تلعب فيها جامعة الدول العربية والقوى العربية والإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي دوراً بارزاً.

٤- التأكيد على أهمية أن يكون الحل الوحيد لقضية اللاجئين هو العودة، ورفض جميع البدائل الأخرى المتعلقة بالتعويض والتوطين، ودعوة جميع الأطراف العربية والفلسطينية إلى عدم الموافقة على أي نصوص تنتقص من هذا الحق المطلق.

٥-إن الجهد المبذول لتطبيق حق العودة على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي دون المستوى المطلوب، ويطالب المشاركون بمزيد من التنسيق والتنظيم، ووضع خطط عمل موحدة.

٦- يؤكد المشاركون أهمية توحيد الهدف والخطاب والجهد، مع التنظيم والتنسيق الدقيق، عبر مؤسسات المجتمع المدني العربية والفلسطينية، والدولية المتضامنة معها، ويؤكدون كذلك على ضرورة توسيع دائرة التضامن الحقوقي والسياسي والإنساني؛ بهدف حماية حق العودة، والعمل على تطبيقه، ومواجهة الجهود والبرامج والأفكار الساعية إلى إجهاضه والالتفاف عليه. ومن هنا يأتي التأكيد على أهمية التثقيف والتوعية- بمختلف الوسائل- بالأبعاد الدينية والوطنية والإنسانية فيما يتعلق بحق العودة للشعب الفلسطيني، وتوضيح ما تنطوي عليه المشاريع السياسية المطروحة لتصفية حق العودة وتصفية القضية

الفلسطينية، وآخرها تغييب حق العودة للاجئين في مؤتمر أنابوليس.

٧- يؤكد المشاركون على أهمية تبني حركة النضال المكرسة لحماية حق العودة بالقواعد والأسس التالية:

- العمل على الإبقاء على حق العودة حيا على المستوى الفلسطيني.
- رفع مستوى الوعي ونشر الثقافة بهذا الحق عربياً.
- العمل على اجتذاب المناصرين لهذا الحق على المستوى الدولي.
- الضغط على أصحاب القرار فلسطينياً وعربياً ودولياً للحيلولة دون تجاوز هذا الحق.
- مواجهة محاولات إجهاضه والالتفاف عليه أو إسقاطه.

٨- يؤكد المشاركون على أهمية اتخاذ خطوات عملية مؤسسية، لتحقيق حق العودة، بوضع برامج وآليات قابلة للتنفيذ، ومن القضايا التي أكد المشاركون على ضرورة تأسيسها:

- إنشاء الصندوق التمويلي لجهود تطبيق حق العودة.
- إنشاء مراكز الدراسات والمؤسسات البحثية المتخصصة بهذا الشأن، ودعم الجهد العلمي والتنويري الخاص بها.
- التركيز على أهمية توسيع مجال الإنتاج الوثائقي والفني الذي يعالج مأساة اللاجئين الفلسطينيين.
- إنشاء حركة شعبية متخصصة في قيادة الأفكار والآليات لتطبيق حق العودة.
- إنشاء فريق دعم قانوني لإثارة الموضوع دوليا، يشارك فيه

متخصصون من دول العالم كافة.

٩- يؤكد المشاركون على أهمية دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، وفلسطينيي الشتات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي العالم، وتأمين حماية دولية لهم ضد الإجراءات العنصرية التي تمارسها دولة الاحتلال الصهيوني بالتهجيرالداخلي والترحيل وغيرها.

١٠- دعم الشعب الفلسطيني وإسناده في مقاومته للاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي وبناء الجدار العنصري.

١١- الدعوة إلى فك الحصار الإنساني والاقتصادي والسياسي المفروض على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، بوصفه حقاً إنسانياً لازماً، وجزءاً من حقوق الشعب الفلسطيني ولاجئيه، والعمل على تفعيل قرار جامعة الدول العربية الخاص بفك الحصار عربياً، والدعوة إلى إعادة توحيد الشعب الفلسطيني، وتطوير موقفه الموحد في تبني حق العودة والعمل على تحقيقه.

قائمة المشاركين

أولاً: السادة رؤساء الجلسات

(الأسماء مرتبة حسب الأحرف الهجائية)

الاسم	الصفة
أ.د. علي عتيقة	أمين عام منتدى الفكر العربي الأسبق
أ. طاهر المصري	رئيس الوزراء الأردني الأسبق
د. عبد اللطيف عربيات	رئيس مجلس النواب الأسبق
أ. عدنان أبو عودة	ممثل الأردن في الأمم المتحدة

ثانياً: السادة مقدمو أوراق العمل

الاسم	الصفة
أ. أحمد حنون	المنسق العام لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني(شمل)/ فلسطين
أ.د. أحمد سعيد نوفل	أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/ الأردن
د. أنيس قاسم	أستاذ قانون دولي ومحام دولي/ الأردن
د. رائد نعيرات	رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح، ورئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات/فلسطين
أ. سمير الشمايلة	باحث/ الأردن
أ. طلعت أبو حاشية	كاتب وباحث، وأمين سر لجنة حق العودة في أحزاب المعارضة/ الأردن
أ.د. عبد الله أبو عيد	أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية/ فلسطين
أ. نواف الزرو	كاتب وباحث، ومحرر للشؤون الإسرائيلية في صحيفة الدستور الأردنية
د. وليد العريض	أستاذ علوم سياسية في جامعة اليرموك/ الأردن

برنامج الندوة

الاثنين ٢٠٠٧/١٢/١٠م

حـــفـــــل الافـــتتاح

كلمة سعادة المهندس وائل السقا / نقيب المهندسين الأردنيين

كلمة سعادة الأستاذ جواد الحمد / مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

الجلسة الأولى: حق العودة: الفكر والرؤية وجهود حمايته وتطبيقه

رئيس الجلسة: معالي أ.د.علي عتيقة

* حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني ومراحل تطوره حتى العام ٢٠٠٧ م. أ. **د. عبد الله أبو عيد**
* المشاريع و الاتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة. **د. أحمد نوفل**
* النضال الفلسطيني لحماية وتطبيق حق العودة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧م. أ. **أحمد حنون**

الجلسة الثانية: الجهود لإجهاض حق العودة

رئيس الجلسة: معالي أ.عدنان أبو عودة

* التحولات في مشاريع التوطين والتعويض المختلفة. **د. وليد العريض**
* السياسات الإسرائيلية في الترحيل والإحلال لإلغاء حق العودة. **أ. نواف الزرو**
* حق العودة في ضوء عملية السلام. **د.رائد نعيرات**

الجلسة الثالثة: نحو تصورات وآليات جديدة لتطبيق حق العودة

رئيس الجلسة: دولة أ. طاهر المصري

* الرؤية الإستراتيجية لتطبيق حق العودة الصادرة في العام ٢٠٠٠م. أ. **سمير الشمايلة**
* مكانية حل مشكلة اللاجئين خارج إطار حق العودة، والجهود الدولية لتحقيق ذلك. أ.**د. أنيس قاسم**
* تصورات لتطبيق حق العودة. **د. طاهر كنعان**
* دوراللجان العاملة في حماية وتطبيق حق العودة ومقاومة مشاريع التوطين والتعويض أ.**طلعت أبوحاشية**

الجلسة الرابعة: المائدة المستديرة

رئيس الجلسة: معالي أ.د. عبد اللطيف عربيات

* توصيات ومقترحات عملية لحفظ حق العودة وتطبيقه

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م.
- العرب وإسرائيل، سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥م.
- العرب ومقاطعة إسرائيل.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني.
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن.
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية.
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية.
- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن.
- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات.

- الدولة الفلسطينية المستقلة.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
- اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
- أمـــن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢)/ (بالإنجليزية).
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (بالإنجليزية).
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)،

ط٥.

- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
- مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، ط٢.
- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع٣٥.
٢. المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج، ع٣٤.
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع٣٢.
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع٣١.
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع٣٠.
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع٢٩.
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع٢٨.
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهـــاب، ج١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على

العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)، ع٢٧.
١١.المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.
١٢.مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع٢٤، ٢٠٠٣م.
١٣.انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.
١٤.الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.
١٥.الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.
١٦.تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.
١٧.عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع(١٨و١٩)، ٢٠٠٢م.
١٨.الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.
١٩.الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.
٢٠.انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع(١٤و١٥)، ٢٠٠١م.
٢١.مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.
٢٢.الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.
٢٣.الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع(١٠و١١).
٢٤.توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع(٨,٩).
٢٥.القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.

٢٦.توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.
٢٧.المواجهة بين حماس والموساد، ع(٤و٥).
٢٨.نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع(٢و٣).
٢٩.المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١.الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢.دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣.اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤.نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.
٥.تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح.

giving up the refugees> problem through negotiations has increased, which made Palestinians in exile even more concerned and uncertain about their future.

This book presents various aspects of the present status of the Palestinian refugee population and their reactions to the solutions suggested to their issue. It displays the development of the Right of Return in the Palestinian political thought and methods to address it strategically. It also shows the Palestinian struggle which aims at regaining their rights in their homeland.

It also addresses scenarios raised and constants of the concerned parties: Palestinians, Israelis, Arabs, and the International Community. It also displays the most prominent components of the strategic vision, according to which the general policies of the Islamic and Arab Nation in regard of the Right of Return are built. It takes into consideration political, popular, realistic and international developments on all levels as influencing factors of a potential success of this strategy.

The book also gives a clear vision of the issue of Return as represented in Palestinian-Israeli and Arab-Israeli peace negotiations and agreements. It describes the bad effects this important issue had on Palestinians inside and outside Palestine as a negative result of Israel>s insolence and stubbornness, as well as the weakness of Arab and Palestinian negotiators. The book criticizes Arabs who gave up some strong cards during peace negotiations, such as International Law and Palestinian and Arab resistance against occupation.

The book states some recommendations as a beginning to crystallizing the Arab and Islamic role in pushing the Right of Return issue into practice.

Abstract

The Palestinian Right of Return between Theory and exercise

This book is based on a seminar titled «The Palestinian Right of Return between Theory and exercise « organized by the Middle East Studies Center cordially with the Jordanian Engineers Association on Monday, December 10th 2007, with the attendance of many researchers specialized in this field. The seminar aimed at providing readings of thoughts and visions regarding this issue on one hand, and efforts to abort it on the other hand, as well as mechanisms, perceptions, and evaluations of the efforts needed to put it into practice.

Publication this book coincided with difficult Palestinian circumstances, and international conditions that deal with the Palestinian issue from Israel>s perspective and in its interests. The refugees> problem, which is not only a humanitarian issue, but also a political one, is the base of the Palestinian Cause. Israel, represented by its entire political, religious and ethnic spectrum, exercises all forms of violence against Palestine and its people to force Diaspora as a reality that cannot be avoided. It also tries to avoid complying with the International Law, and suggests compensation and resettlement as a substitute for the right of return, as number of senior Palestinian officials and Arabs said.

The refugees> problem mounted to include 68% of the Palestinian people in the world, whose number reached 8.6 million by 2000 and is approaching 10 million by 2010. Meanwhile, Americans and Israelis were putting more effort to reach a final solution to the Palestinian Cause in accordance with their standards. The dangers of

Contents

Introduction 7

The Two Opening Speeches 9

Chapter I: Right Of Return: Thought, Vision, And Efforts to Protect It and Exercise 21

- First Paper: Right Of Return In The Palestinian Political Thought And Its Development Until 2007 23
- Second Paper: Strategic Vision For Exercising The Right Of Return 53
- Third Paper: Palestinian Struggle For Preserving And Exercising The Right Of Return (2000-2007) 67

Chapter II: Efforts to Abort the Right of Return 75

- First Paper: Transformations In Resettlement And Compensation Projects 77
- Second Paper: Political Projects And Agreements That Threaten The Right Of Return 87
- Third Paper: Israeli Transfer And Replacement Policies Aiming At Aborting The Right Of Return 111

Chapter III: Toward New Mechanisms for Applying the Right of Return 135

- First Paper: Right Of Return In The Light Of The Peace Process 137
- Second Paper: Possibilities Of Solving The Refugees> Problem Away From The Right Of Return>s Frame 147
- Third Paper: The Role Of Public Institutions Advocating To Protect And Exercise The Right Of Return 155

- Recommendations 169
- List Of Participants 173
- Programme Symposium 174

English Summary 181

The Palestinian Right of Return *between* Theory and Exercise

Participants

Ahmed Hannoon	**Ahmed S'eed Naofal**	**Anees Qaasem**
Ra'ed Ni'erat	**Sameer Al- Shamaayleh**	**Tal'at 'abu Haashiah**
'abdallaah 'abu-'eed	**Nawaf Azzaro**	**Waleed Al-'areed**

Seminars 52

The views of the contributors does not necessarily stand

to MESC position

First Edition
Amman – 2008

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:
Middle East Studies Center
P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo

and All Jordanian & Arabic Libraries

The Palestinian Right of Return *between* Theory and Exercise